

الساعة التاسعة صباحاً لكي نبدأ بالسيد مفلح الرحيمي وارفح الجلسة وشكراً .

انتهت الجلسة

رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

امين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الرابع)
من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر
المتعقده في ٢٥ / جمادي الآخره / ١٤١٤ هجرية الموافق ٨ / ١٢ / ١٩٩٣ ميلادية .

(المجلد ٣١)

(العدد ٤)

- جدول الأعمال -

الصفحة

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢- تلاوة الأجازات والأعتذارات : -
أ- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب .
- ٣- استكمال البحث في مناقشة البيان الوزاري .
• اسماء السادة النواب الذي تحدثوا :
١- السيد مفلح الرحيمي . ٤
٢- الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني . ٩
٣- السيد منصور بن طريف . ١٨
٤- السيد سعد هائل السرور . ٢٤

هكذا من الأصول

هذا من الأعمال

٢	جدول الأعمال	الصفحة
٥-	السيد سليمان السعد .	٢٨
٦-	الدكتور صالح ارشيدات .	٣٤
٧-	الدكتور نزيه عمارين .	٣٩
٨-	السيد محمود الهويل .	٤٣
٩-	الدكتور فوزي الطعيمه .	٤٧
١٠-	السيد جمال الصرايره .	٥١
١١-	الشيخ عبد المنعم ابو زنت .	٥٥
١٢-	الدكتور محمد عبدالله عويضة .	٦٨
١٣-	الشيخ ذيب انيس .	٧٦
١٤-	السيد بسام حدادين .	٨٠
١٥-	السيد عبد المجيد الاقطش .	٨٦
١٦-	الشيخ عبد الباقي جمر .	٩٠
•	رد دولة رئيس الوزراء •	٩٥
•	التصريت على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي •	١١٨
•	كلمة شكر لدولة الدكتور عبد السلام المجالي •	١٢٤

٣	محضر الجلسة الرابعة (اليوم الرابع) من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٢/٨/١٩٩٣ م
٨-	معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .
٩-	معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
١٠-	معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
١١-	معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
١٢-	معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .
١٣-	معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
١٤-	معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
١٥-	معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
١٦-	معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التكوين .
١٧-	معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .
١٨-	معالي السيد طلال سلطان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
١٩-	معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
٢٠-	معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .
٢١-	معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير

محضر الجلسة
في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم
الأربعاء الموافق ٨ / ١٢ / ١٩٩٣ ميلادي ،
عقد مجلس النواب جلسته الرابعة ، اليوم الرابع
من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة طاهر
المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد
صالح الزعبي .
وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : سعادة
الدكتور ذيب عبدالله خطاب .
وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
وحضر من الحكومة :
١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس
الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب
رئيس الوزراء .
٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس
الوزراء ووزير التعليم العالي .
٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير
العدل .
٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة
والثروة المعدنية .
٧- معالي الدكتور عبدالله عوييدات : وزير
الشباب .

دولة للشؤون القانونية .

٢٢- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .

٢٣- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .

٢٤- معالي السيد اديب الهلسه : وزير النقل .

٢٥- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢٦- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة .

٢٧- معالي الدكتور ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٩- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الأمانة العامة : الدكتور حسين ابو عرابي ، السيد علي الحسيان ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان مجدداوي .

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني ونستأنف مناقشة البيان الوزاري ، دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم .

دولة الرئيس : يوافق اليوم الثامن من كانون الأول دخول الانتفاضة المباركة عامها

السابع بلا ملل ولا كلل من الجهاد واعبائه ومتطلباته ، لقد قدم الشعب الفلسطيني البطل الغالي والنفيس دفاع عن فلسطين والعرب والمسلمين وعن كل ذرة تراب من ترابها الطهور ولقد جاءت هذه الذكرى مع تأجيج الفعاليات والعمليات الاستشهادية لتثبت ان هذا الشعب يرفض جمع صيغ الاستسلام والهوان ويدين اتفاقية غزه اريحا وجميع اتفاقيات الحكم الذاتي .

دولة رئيس المجلس : دكتور همام اذا سمحت ، اذا تكرمت يعني هذه مناقشة البيان الوزاري وليس بداية اللقاء ببيانات خاصة .

الدكتور همام سعيد : دولة الرئيس ، انا ادعو الى اصدار بيان يحيي فيه المجلس الانتفاضة وشعبها بهذه المناسبة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : للحدث الأول في هذه الجلسة الزميل مفلح الرحيمي فينتفضل .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

زملائي النواب

نحمد الله تعالى أولاً وآخراً على ما اولانا به في هذا الثغر العربي الاشتم ، من نعمة الأمن والامان والبركة والاستقرار ، اسرة متماسكة صفها متين في ظل باني نهضة الاردن الحصين جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ايده الله بتوفيق من عنده .

وانني اذ اتشرف معكم بحمل هذه

الامانة ، التي اولانا اياها شعبنا العزيز في تمثيله واسماع صوته والعمل قدماً لتحقيق مصالحه ، وتقل آماله وآلامه والاجتهاد في اسعاده . . . لادعو الباري عز وجل ان يلهمنا السداد والرشد في تحقيق ما نصبوا اليه جميعاً ، والله ولي التوفيق .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات من اجل خدمة هذا الوطن الغالي الذي تتمسك بثوابته ولا نحيد عن مرتكزاته التي لا تقبل التبدل أو التبدل . لقد قطعنا شوطاً كبيراً في ترسيخ وتعزيز مسيرتنا الديمقراطية الاردنية ، والذي تأكد من خلالها ان الانسان الاردني في مستوى هذه المسيرة ، وبأنه حريص على دعمها والارتقاء بها والحفاظ عليها وان لا تقبل مطلقاً اي مساس بها لانها لا تحمل الاخلال او التلاعب بمضمونها لا قدر الله .

ان كرامة المواطن من كرامة هذا الوطن، وعزه من عزته ، واسعاده ضمانه اكيده لاستقرار شأنه ، وان أمن الوطن واستقراره وحمايته استقلاله ومنجزاته ، وحرية المواطن وكرامته الانسانية وأمنه الشخصي والعام ، والسلام الوطني شأن واحد لا يتجزأ . وعليه فانه من المطلوب توفير اقصى الدعم والعناية لجيشنا العربي وقواتنا المسلحة والاجهزة الامنية وللقائمين عليها والمتنسين اليها ، في تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم في المسكن والتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية كافة ، والعمل على دعم وزيادة عائلاتهم التقاعدية ،

وبالاخص لاسر الشهداء منهم .

وانني اطالب بزيادة رواتب الموظفين عامه .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان احترام القانون والالتزام بسيادته نهجاً يتطلب منا السعي لتطوير التشريعات التي نجتهد لعملها معاً ، والذي يتطلب من الحكومة تأكيد وتركيز الاهتمام بالشؤون البرلمانية ، والتعاون مع السلطة التشريعية على خطى دائبة، ذلك ان بناء دولة عصرية منيعة اساسها الحق والعدل والمساواة ، يتطلب ان نحرس على تكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً ، والاجتهاد لحل ظلمة البطالة وتأمين فرص العمل لابنائنا ، وتوجيه مؤسساتنا التعليمية نحو برامج مهنية وخدمية تحقق النفع العام لشبابنا وللخريجين من المعاهد والجامعات بالوجه الاول .

ولا بد لنا ان نتعرف من ان مشكلة البطالة حقيقة ماثلة ، قديمة حديثة ، وكثير القول والحديث عن وضع العلاج والحلول لاجل التخفيف من اثارها التي باتت تشكل مشكلة خلل اجتماعية بالغة ، وان نتدارك الامر بعزيمة اكبر لتعمل الحكومة على وضع كافة الامكانيات المتاحة للنهوض بجبل الشباب الرائد . . . وهي وان كانت بطالة مقنعة في بعض صورها ، الا ان المحصلة النهائية لها خلل واضح في الجانب الوطني بينما لا يخدم السلم الاجتماعي بأي حال من الاحوال .

ولئن كانت مشكلة البطالة متأثرة اولاً بالوضع الداخلي المحلي ، الا انها مرتبطة بالمؤثر

هكذا من الأشغال

العربي والدولي ، وغني عن القول انه بات من الواجب وضع الية سريعة لد جسور اللقاء والالتقاء مع الاشقاء العرب عموماً لاكثر من هدف ومصلحة تخدم الجميع ، وعلى رأسها تأمين فرص العمل لابنائنا في الخارج .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان الاردن العربي المسلم ، الذي يفخر بالانتماء لهذه الامة العربية الواحدة ، ما كان في يوم من الايام قريباً عنها او بعيداً عن حياضها ، والاردن الذي تشرف بحمل لواء الثورة العربية الكبرى منذ فجر انبثاقها ، يسعى بكل عزم وقوة ليبقي في طليعة القائمين على درب العمل العربي المشترك ، ودفع الاردن ثمناً غالياً من اجل ذلك ولا زال ، وهو بعض على جراحه استجابة للهدف الاسمي كي يبقى الاردن العربي الهاشمي لينة اولى تشكل قاعدة صلبة للعمل النهضوي العربي المنشود وبصراحة مؤلمة ، لا ننكر اننا قد عشنا في الفترة الماضية القوية حالة من الاغتراب تسببت في تعثر المسيرة الاردنية - العربية من جراء تذبذبات واضطرابات تعرض لها القرار الاردني في واقع الحال كانت انعكاساتها اليمية وثقيلة وقاسية ، ولا زلنا ندفع ثمنها . . . وليس عيباً او كبيراً ان نعترف ان هنالك اخطاء من هنا وهناك ولكننا شاركنا في بعض منها بصورة من الصور .

لا بد اذن ، من العمل على احياء الثقة المتبادلة على صعيد صناع القرار العربي ، ونيل الفرقة والخصام لتحقيق مصالحنا العربية المتداخلة ، والتي باتت لا تحتمل التهاطل او

التأخير في عالم تتسابق فيه للتغيرات .

ولعلنا مطالبون جميعاً على مستوى القاعدة والقيادة ان نتجاوز الانجرار وراء انفعالات العواطف ، والانجراف مع غلبة المشاعر التي لا تستند الى العقل والمنطق ، وان نستشرف المستقبل ، وان نتعلم من اخطائنا لتطوير ذاتنا وتوجيه الآخرين ، باعتبار الاردن اليوم نموذجاً ناهضاً يشع بالامل . . . والانتقاد البناء شيء ، وجلد الذات امر مختلف .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان المرحلة الراهنة تقتضي منا المزيد من الجهد والعمل على الصعيد العالمي والدولي ، ذلك ان العالم من حولنا يعيش اليوم حالة من التغيير تحكمها جملة متغيرات متلاحقة ، ليس بمقدورنا ان نتغافل عنها وندير لها الظهر . . .

ان التغيير يفرض نفسه ، ومن لا يتغير ويغير يتلعه التغيير واما الثبات على المبادئ فامر آخر ، كما ان المرحلة الراهنة تقتضي المزيد من السعي نحو العمل بدرجة عالية من التنسيق مع قضية السلام من موقف منسق متكامل ، سلام ترضى به الاجيال ، يحفظ ويكفل الاستقرار ضمانة للاستمرار .

دولة الرئيس

زملائي النواب ،

لا بد من تطوير الحكم المحلي لدينا ، من خلال تطبيق اللامركزية الادارية واحداث تنظيم جديد للادارة ، تسهيلاً لخدمة المواطنين والحفاظ على مصالحهم ، من اجل ان تكون

استغلالها ، واهلاء العناية بالمحميات الزراعية والرعية والحفاظة على الثروة الحرجية واكثرها في ربوع الوطن ، مطالباً بصورة خاصة بشطب فوائد القروض الزراعية نهائياً ، وجدولة القروض لمدة لا تقل عن عشرة سنوات بدون فائدة ، وشطب القروض الزراعية التي تقل عن عشر الاف دينار ، ودعم مستلزمات الانتاج وتوفيرها بأسعار مناسبة ، وتوفير الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية ، وتخفيض اسعار هذه الاعلاف وتخفيف الاجراءات في استلامها .

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

وفي مجال الاعلام والتربية والتعليم والثقافة والشباب ادعو ان تعمل الدولة على وضع سياسة متكاملة متناسقة تربط ما بين هذه القطاعات في خطاب توجيهي واحد فاعل ، بحيث يكفل لكل قطاع اداء دوره الوظيفي والوطني ضمن مؤسسته وبما يشكل صورة متناسقة وواضحة للخطاب الوطني الاردني ، يحفظ هويتنا الوطنية من الخلل والتشرد ، ويعزز الانتماء ، ويحفظ الشباب من عوامل التأثير الداخلية ، التي لا تتسجم مع شخصيتنا العربية الاسلامية ، ويخلق وبالتالي الاعتزاز الوطني لدى الشباب .

دولة الرئيس

زملائي النواب

ان الاعتدال والمقالاتية ومخافة الله قبل كل ذلك تمثل الدرب السليم الذي يقودنا الى بر الامان ، ولم يعد للتطرف والاقليمية والمزايدات دورها ، ويجب ان نبذلها من

لكل محافظة شخصيتها المستقلة تتمتع بالاستقلال المالي والاداري ، ونقل سلطة اتخاذ القرار الى حيث يكون المواطن ، وتفعيل دور الاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات ، وابداد صيغة معقولة وعملية لتحقيق النفع العام لبعض الاولوية التي لا تحظى بالقدر المطلوب من الرعاية والخدمة بشكل عام .

ان الجهود التي واكبت العمل على تطوير الجهاز الاداري في جميع مراحلها لن ترتقي حقيقة ليصبح الجهاز الاداري فاعلاً ، ولا زلنا نعود احياناً من حيث ابتدأنا ، ولعله من المؤكد ضرورة ان يقوم مجلسنا باستكمال التشريعات اللازمة لتنظيمه ، بالتعاون مع الحكومة للوصول الى انجع السبل الكفيلة بالنهوض بجهاز الدولة الاداري .

ووصولاً الى تحقيق الامن الغذائي ، لا بد من اعطاء الاولوية لكل ما يعزز القطاع الزراعي ويؤدي الى تطويره ، وذلك من اجل تحقيق الاستقرار والوصول الى مستوى توفير احتياجاتنا من الغذاء من خلال انتاجنا الزراعي ، وعليه ادعو الحكومة الى ضرورة دعم المنظمة التعاونية باعتبارها مؤسسة تنمية رالدة، وحل مشكلة تعثرها منذ سنوات وضم موظفي المنظمة التعاونية الى الخدمة المدنية ، وتطوير ومساندة الجمعيات التعاونية الزراعية والانتاجية والعمل على انشاء صندوق وطني لدعم المزارعين ، ووضع الخطط والبرامج الكفيلة ببناء البنية الزراعية السليمة ، والتي تكفل استمراريتها ، واقامة صناعات زراعية لاستيعاب الفائض من الانتاج الزراعي ، وتفويض اراضي الدولة على المواطنين ليتم

بيننا لأنها آلاف . .

والصدق والوضوح برهان النجاح في نهاية المطاف ، ومسيرتنا الديمقراطية المبنية على التعددية السياسية والحوار والرأي والمشاركة الفاعلة هي عنوان رائد ناهض نسمو به ويسمو بنا .

دولة الرئيس

زملائي النواب

مطالب لواء جرش وهموم هذا اللواء كثيرة جداً ، وسهلة الحل إذا ما وجدت تعاوناً من الحكومة الكريمة :

١- العمل على إعادة النظر في قانون الانتخاب وانصاف دائرة جرش الانتخابية بعدد المقاعد النيابية نسبة إلى عدد سكانها بحيث يجب ان لا يقل عدد نواب هذه الدائرة عن اربع نواب اذا ما قورن بدوائر أخرى .

٢- ترفيع هذا اللواء الذي يزيد عدد سكانه عن (١٥٠) الف نسمة إلى محافظة ، وإيلاء هذا الموضوع الأهمية القصوى ، ورصد ذلك في موازنة عام ١٩٩٤ ، وانهاء القول والقولان في هذا الموضوع . وكلنا امل بذلك من الحكومة الموقرة .

٣- اتمام طريق جرش - عمان اريد بالسرعة الممكنة والتي اضرت بكافة مواطني اللواء والمواطنين في الاردن بشكل عام وخاصة محافظة اريد .

٤- زيادة عدد الغرف المدرسية في كافة مدارس اللواء ، وسيتم معالجة ذلك عند مناقشة الموازنة العامة .

٥- معالجة موضوع مستشفى جرش الحكومي وتوسيع هذا المستشفى بما يتلائم وعدد سكان اللواء لأنه المستشفى الوحيد في اللواء .

٦- احداث وحدات ادارية في اللواء في المناطق التالية : -

أ- مديرية قضاء في بلدة قفقفا لتضم قرى المشيرفة ، ام الزيتون ، بليلا ، كفر خل ، ثغرة عصفور ، جبا .

ب- احداث مديرية قضاء في بلدة المصطبة وتضم المصطبة ، مرصع ، الرحمانية ، المنط ، جبه ، تلمة الرز .

ج- احداث مديرية ناحية تضم قرى برما ، همتا ، خشيبه ، عليمون ، الجزازة .

د- احداث مديرية قضاء في الكثة ، تضم نحلة ، دين ، ريمون ، ساكب ، الحسينات ، الحدادة .

٧- ايلاء موضوع مشكلة بلدة المشيرفة والتي يزيد عدد سكانها حوالي (٢٥٠٠) نسمة ، والتي تعاني منذ عام ١٩٦٣ ، حيث اقام المواطنون منازلهم على اراضي متجاورة تابعة للحراج وتم تنظيمها وفتح الطرق فيها ، واقيم خمسة مدارس عليها ، وتم ايبصال الكهرباء والماء ، لكن منذ ذلك التاريخ لا زال اهل هذه البلدة يعانون من موضوع الغرامات وبدل المثل بمبالغ باهظة جداً مما سيضطّر اهل هذه البلدة إلى هجرها وهجر الزراعة وارضيتهم ، والانتقال إلى المدينة لعدم تمكنهم من دفع هذه المبالغ الباهظة .

لذلك اطالب الحكومة بانهاء هذه

جلاء للحق وبياناً للحقيقة .

« نقل اعمالوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد مفلح الرحيمي ، الكلمة الآن للدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، المتحدث الذي يليه هو السيد منصور بن طريف .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الامين ، وعلى اله واصحابه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

حمداً لله الذي هيا لنا هذا المقام ، وشكراً لشعبنا الاردني الذي منحنا ثقته ، وعهداً أن نكون له الأمناء الأوفياء بإذن الله تعالى .

مع التهتهه بالفوز لا بد ان نجد حمداً لله الذي هيا لنا هذا المقام وشكراً لشعبنا الأردني الذي منحنا ثقته وعهداً أن نكون له الامناء والأوفياء بأذنه تعالى .

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

ان هذه اخطر مرحلة يمر بها وطننا الغالي، تهتف بنا جميعاً أن نتجاوز في أحكامنا وتصوراتنا ردود الفعل ، والدوران مع المصالح والأهواء والمغام والأرباح لترتفع جميعاً إلى

المشكلة وحلها جلياً ، وتقويضها لاهالي البلدة الذين اقاموا عليها مكافحين صابرين يرفدون الانتاج بزراعتهم النباتية والحيوانية واعتبار ذلك مشروعاً من احد مشاريع التوطين، وتسجيلها بأسمائهم دون مقابل .

٨- توسيع شبكة الهاتف في مدن وقرى ومخيمات اللواء وخاصة في قرى المشيرفة ، بليلا ، قفقفا ، ام الزيتون ، ثغرة عصفور ، جبا ، ام قطرة ، الكفير ، الجازية ، العبارة ، الرشادية ، جبه ، المصطبة ، تلمة الرز ، الرحمانية ، المنط ، مرصع ، برما ، خشيبه ، ريمون ، الكثة ، الساكبه ، الحدادة ، المقبله .

٩- ونظراً لطبيعة اللواء الزراعية والسياحية ، ولوجود مدينة جرش التاريخية (مضافة الحسين) . . . فاني اطلب من الحكومة ايجاد البنية التحتية للسياسة في هذه المدينة والنهوض بها .

١٠- ايلاء مخيم سوف ومخيم جرش في اللواء الخدمة المناسبة .

دولة الرئيس

زملائي النواب ،

ورد على لسان اكثر من زميل بأن هذه الحكومة حكومة الطيف الواحد أو حكومة العهد . ورغم أن الحكومة هي التي ستولي الرد على هذه الاقوال الا انني وجلاء للحقيقة ، أرجو أن أوضح للجميع وأنا أحد قيادي حزب العهد الاردني واتشرف بذلك بأن الحكومة لا تضم اي وزير عضو في حزب العهد . وكم كنت أنا وزملائي أعضاء حزب العهد ان يكون لنا ممثل في الحكومة ، الا انه استثنى بقصد أو بغير قصد وهذا ما نصر على بيانه

الأردن العالي لمواجهة اخطر ثلاثة أمور :

كيف ننقل الأردن ؟

كيف نرسخ الديمقراطية ؟

كيف نتعاون لبنني وحدتنا الوطنية ؟

أما إنقاذ الأردن فلا يتم الا بترسيخ لحمته مع أمته العربية لانقاذه من الخطط الصهيوني الأمريكي التوسعي ، وأما ترسيخ الديمقراطية ونجديها فلا يتم الا بتحويل الدستور والقانون الى ممارسة وسلوك عند اصحاب القرار . ومن هنا فان مطلبنا من دولة رئيس الوزراء مع محبتنا له وتقديرنا أن يكون ديمقراطياً قولاً وعملاً . وأنه كان ينبغي أن يعرض أسماء وزرائه على المجلس النيابي قبل تشكيلها وأن يكون حوار ومشورة لتمام عملية الاصطفاء والاختيار في جو ديمقراطي شوري حقيقي ، وليته اشرك في زيارته شخصيات سياسية معروفة بالنزاهة والكفاءة والخبرة الطويلة لتساعد في إنقاذ الأردن وفتح الأبواب المغلقة ومد الجسور بين الأردن وبين اشقاؤه العرب .

ان الوزراء الذين اختارهم الدكتور المجالي بأسلوب غير ديمقراطي لهم قد ضاعف من ايماننا بالديمقراطية لانهم جاؤوا مع احترامنا الشديد لهم كأشخاص ، واصدقاء لا يمثل معظمهم في موقعه الرجل المناسب في المكان المناسب وان الخاسر الوحيد نتيجة اجهاض الديمقراطية وقتلها في عرسها ، ونحن نحفل بأول مجلس من ثمراتها الخاسر الوحيد هو الأردن ، هو الوطن العالي احوج ما يكون في هذه المرحلة الصعبة من تاريخه الى تكاتف الجهود الى الحوار الى فتح الأبواب للديمقراطية

الى اخذ الأردن الى الوزراء الاقوياء الرجال ليحققون مع رئيسهم الوقوف الذين يقفون مع رئيسهم الوقوف في وجه أخطر مؤامرة للتهديد والتهجين والتذويب يتعرض لها الوطن العربي كله ومنه الأردن اننا بحاجة الى وزراء اقوياء شجعان يعرفون كيف يوافقون حين تكون الموافقة لمصلحة الوطن ويعرفون كيف يدفعون حينما يكون الرفض لمصلحة الوطن ، ولو خالف هوئ فلان وعلان ، وتعرضوا في سبيلة للأذى واسمح لي أن اقول يا دولة الرئيس ان هذا الاسلوب غير الديمقراطي في الاختيار وتعيين الوزراء كان عادة الكثيرين من الرؤساء الذين سبقوك ، كما وسيكون سنة الرؤساء اللاحقين ايضاً ان لم يتفق هذا المجلس الكريم وقفة حزم ورجولة لاهياء الديمقراطية قبل المؤودة ، وبعتها من جديد ، وتحصينها بأخلاقتنا واعرافنا وسلوكنا وممارساتنا لتكون سنة الرئيس والوزير ثم سنة الأمين ومساعد الأمين وكل مسؤول مع من يليه وذلك من اجل تحرير القرار من الضغوط والأهواء وتلمس نظرت الرئيس ماذا يريد منوافق ماذا يرفض فنرفض هكذا عادة المجالس وهكذا تعودنا في المجالس انما يأتي الرئيس في جملة من الاصدقاء ينظرون الى عينيه ماذا يريد فيوافقون وماذا يرفض فيرفضون وفي ظل الديمقراطية وفي ظل الشورى وتضع كل هذه الألقاب حتى ادعوا لمصلحة الوطن ، لمصلحة الشعب ، لا لهذه الجهة ولا لتلك .

وذلك من اجل ان يكون الشعب بعهد السلطات الحق حقاً ولتحقق مصالحة ترسيخ الديمقراطية الحقيقية ، لا المصالح الشخصية ولا القوة .

دولة الرئيس حضرات الزملاء

والسؤال الذي اطرحه لماذا انصف الدستور الأردني في مادته (٢٤) الشعب مصدر السلطات لماذا الديمقراطية وتحصينها لتشريع الدستور بالممارسة ؟ والجواب : لتحرير ارادة الانسان ولايجاد كرامة المواطن لأيجاد مجتمع الأحرار ومن هنا فنحن نثبث بالديمقراطية وهنا اسال هل تتحرر ارادة المواطن وارادة المسؤول صاحب القرار اذا كان خائفاً مهدداً بسلب مركزه بسلب منصبه بسلب وظيفته او الاعتداء على كرامته الجواب لا ، اذا كيف نحمي الديمقراطية ونحميها بالعدالة والقضاء المحصن القوي والديمقراطية بدون عدالة خرافه ، وهنا اسأل : هل تتحرر ارادة المواطن .

إذا لا بد من العدالة والقضاء الفوري الحازم الذي يحمي الديمقراطية وبدون هذا القضاء فالديمقراطية ديكور وخرافة وكرامة المواطن هواء .

دولة الرئيس

ايها الاخوه

ولا تتحقق كرامة المواطن في هذا البلد ولا تصان حرمة الا اذا أقمنا التوازن العادل بين عمل الأجهزة الأمنية والمخابرات العامة ، وبين القضاء العادل النزيه .

لا شك أن دائرة المخابرات العامة والأجهزة الأمنية تقوم بخدمات عظيمة للوطن والمواطن ، حماية لأمنه ، ودفعاً للشر عنه قبل ان يقع هذا الشر وبعده ، ترصد ، وتراقب ، وتسهر وتجهد مشكورة مأجورة .

ومع تقديري لهذا الجهاز الوطني

وللعاملين فيه الا انني ارى ان كل جهاز ذي سلطه بمجموع القانون العادل ، يتجاوز حده ، وينقلب الى ضده وبخاصة اذا كان هذا الجهاز جهاز مزوداً بأسلحة وقوه ونفوذ وسلطة وان الممارسات الأخيرة التي قام بها جهاز المخابرات العامة وتحدث عنها الاخوة الزملاء واصابت حتى رئيس الوزراء ولم يسلم منها وهو على رأس الدولة ، لتتذر بخطر عظيم سيغتنال الديمقراطية في مهدها ، ويحرم الاردن من امته واستقراره الحقيقي الذي بينه العدل والثقة واقامة الحوار الكريم بين القاعدة والقيادة ، أقول ان هذه الممارسات الأخيرة تدعو مجلسنا الكريم والحكومة الكريمة لتعاون على وضع صيغة كريمة وتشريع عادل للحد من التجاوزات ومنع الظلم والتجاوز ، وارساء امن الاردن على اسس يتعاون عليها المواطنون على مختلف اتجاهاتهم الفكرية والمقائديه . مع المؤسسات الرسمية والأجهزة الأمنية والمؤسسات القضائية التي نعتز بها ونفتخر ليجد المعلم أمنه وليجد الطالب امنه في الجامعة والمدرسة وليجد الموظف امنه وليجد التاجر والصانع والعامل امنه ولتكون الحضارة والازدهار والقوة في اردن الحشد والرباط مع الأمن والعدل وكرامة الانسان .

اقترح على سبيل المثال ان تكون محكمة عليا خاصة للمتظلمين من المخابرات العامة ليعطي لها خيرة الخبرة من القضاء تجتمع في أوقات محددة من الشهر ، للنظر في هذه القضايا ، كما اقترح ان يكون لهذا الجهاز مجلس مؤلف من دولة رئيس الوزراء ومعالى وزير الداخلية وعطوفة قائد الجيش ومدير الأمن العام ومدير الاستخبارات العسكرية مع عطوفة

هكذا من الشاعل

مدير المخابرات العامة ، ليضع لهذا الجهاز سياسته العامة ليحد من التجاوزات ، ويحسن الاتصال بالقرى الشعبية لتلتي جميعاً ، على كلمة سواء تحفظ فيها أمن الأردن وكرامة المواطن والوطن وبدون ذلك تبقى التجاوزات والممارسات الخاطئة التي لا تحول فيها بعض افراد هذا الجهاز الى اغنياء حرب لهم شركاتهم . وارصدتهم ونفوذهم . . . ومثل هذا المجلس ، وهذه المحكمة ستكون المرجع وتحقق في الامر ، وتحفظ كرامة الجهاز والعاملين فيه .

ايها الاخوه . . . ايها الزملاء الكرام

اذا جاز لي ان اصف هذه المرحلة التي نعيشها اقول انها اخطر مرحلة يتعرض لها الوطن وتعرض لها الامه ، يتعرض لها الاردن ارضاً وشعباً وحضارة عدو صهيوني تاريخي يمد النظام العالمي الجديد بالسلاح والمال والجنود والدعم السياسي ، ويفرض علينا في الوقت نفسه التجرد من سلاحنا وتحطيم قوتنا كما فرض علينا تحطيم قوتنا العربية في العراق ، ويمارس ضغوطه الاقتصادية والسياسية والعسكرية لنخضع لمطالبه ولنتنازل عن فلسطين جزءاً من ديننا وجزءاً من عقيدتنا ان القدس وفلسطين ايها الاخوه ليست ملكاً لحاكم ولا لرئيس ولا لرئيس منظمة انها ملك الامة الاسلامية بتوارثها الجيل عن الجيل حتى يرث الله الارض ومن عليها ويضع الله في كتابه العظيم قرآناً يتلى وربطها بشخص نبيه صلى الله عليه وسلم الذي اسرى به اليها ، وربطها بهذه الامة شهداء ومجاهدين ودماء منكم عاد الصبحابة الى يومنا هذا .

فمن هذا الذي يجرؤ على المفاوضة على ارض القدس وفلسطين على الشهداء والدماء والتاريخ والحضارة ، سلام عادل مشرف ترضى به الاجيال ما هو هذا السلام العادل المشرف الذي ترضى به الاجيال الا ان تعود فلسطين والقدس الى اهلها وان تعود الى استجابة الاسلام الذي نص الله عليها في القرآن العظيم عندما قال في شأن اليهود وغيرهم .

« اولئك ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم » .

اي ان السيادة على ارض فلسطين في نص القرآن يجب ان تكون للامة الاسلامية التي ورثها الله ارث الانبياء ، وما جعل الله البركة حول المسجد الأقصى الا لتكون القدسية للقدس ولما حولها امتداداً لها فلسطين والاردن وبلاد الشام .

ومن هنا نص القرآن العظيم على ان الجزيرة العربية وقلبها الحرمين الشريفان في مكة المكرمة والمدينة المنورة وبلاد الشام وقلبها فلسطين والقدس الشريف هي حصن الاسلام الأول ، فحافظ عليها لتكون امتداداً للدعوة فإذا فرطنا في الحصن فماذا يبقى للإسلام والمسلمين ، ان المساجد الثلاثة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس الشريف وامتدادها الاقليمي الجزيرة وبلاد الشام حصننا وعواصمنا الروحية وليست معبداً تقام به الصلوات فحسب وإنما سيادة سياسية عسكرية للامة الاسلامية حتى نشد اليها الرحال . كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فهل يفاوض على هذه الارض ؟ طبعاً

ادعو هذا المجلس الى تشكيل لجان للدعوة لأنقاذ الاردن كما ندعوهم لأنقاذ فلسطين والا فقد تركونا لضبع الصهيونية وصدق فينا قول الشاعر .

« خلني فجريني ضبا ع وابشري بلحم امرىء لم يشهد اليوم ناصرة » .

هذا مصيرنا اذا تركنا بلا وحده ، ولذلك قرار الوحدة بالنسبة اليها كالماء كالهواء نموت بدونها ، ولم تصبح امر الوحدة تضامن عربي دعوه الى الوحدة الى التآلف اصبح قرار لننقذ الاردن وننقذ العرب من شر الوحش الصهيوني الامريكي الذي يريد ان يمتد في المنطقة كلها نتيجة الاحباط واليأس .

ايها الاخوه . . .

حروبنا مع اليهود والصهيونية حروب تاريخية ، والحروب لا تتم في عشرين ولا في عشر سنوات قد تمتد مئات السنين ولو بأس الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يتعرض للشذائذ في احد ، في الخندق ، في حنين لضاع امر الاسلام والمسلمون وضاعت الحضارة الشعوب تقاوم مئات السنين ولذلك استغلال الضعف العربي والوهم العربي والاحباط العربي لجرنا الى هذه المؤامرة التي ضعف وباع من باع واستسلم من استسلم من الذين يدعون انهم يمثلون شعب فلسطين لا تمثل في الحقيقة شعب فلسطين .

انني اصحي في هذا اليوم الثامن من شهر كانون الاول شهر (١٢) الانتفاضة العربية الفلسطينية اصحي شهدائنا هناك الذين كتبوا بدمائهم سجل عروبتها وتحريرها ، وما زالوا

المفاوضات الجارية ما احتلته اسرائيل سنة (١٩٤٨) هذا مسلمين فيه ، طبعاً ليس نحن مسلمين فيه ، هم الي وقعوا ، لسنا نحن الذين نسلم فيه إنما سلم فيه من وقعوا ، وما قضيمته اسرائيل بعد ال (١٩٦٧) ١٧٪ يعني ٩٥٪ من ارض فلسطين يسلمون فيه من وقعوا وفاوضوا لليهود ، بقي على ٥٪ ويسمحوا ان تشكل هيئة فنية للاشراف على العبادة في القدس ولا يوافقوا .

هذه صارت قضية القدس ، لا يا اخوان ان اليهود والولايات المتحدة الامريكية تستغل فرقنا وضعفنا من خلال ما اصابتنا بعد ضرب العراق ومن خلال الانظمة التي سارت معها .

ولذلك يسأل السائلون ويقولون ماذا تفعلوا ؟ اقول لهم وماذا انتم تفعلون افعولوا الوحدة ان الشعوب العربية جميعها تريد الوحدة فلماذا لا نحقق الوحدة ، وانتي لاقول من هذا الموقع ان الوحدة اصبحت امراً ضرورياً كالماء والهواء نموت بدونها ولذلك ادعو للوحدة العربية مع الجمهورية العربية العراقية والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية . وحده سريعة كمراحل حتى ننقذ الاردن من فك الصهيونية والصليبية العالمية ممثلة بالولايات المتحدة الامريكية واذا لم تقم هذه الوحدة فنحمل الشعوب مسؤوليتها ، يجب على هذا المجلس ان ينطلق الى اخوانه في سوريا في العراق في الجزيرة العربية بحملهم المسؤولية التاريخية لترك الاردن وحده بين مخالاب الصهيونية ومخالب الولايات المتحدة الامريكية بدون وحده سنموت وسيبتلعون الاردن وسيبتلعون البلاد العربية جميعها .

وحدهم في الميدان واسمحوا ان اطلب منكم جميعاً ان نحى هؤلاء المجاهدين الذين ابطوا المؤامره وأحبطوا المؤامره وبدمائهم وبينوا ان شعب فلسطين يرفض كل هذه التنازلات وكل هذه المفاوضات ، واطلب من الاخوه الكرام ان أصدر بياناً بأسم المجلس تأييداً لهذه الانتفاضة ودعماً لها وانكاراً لكل المفاوضات والتنازلات عن ارض فلسطين الطهور .

هل من يثي ؟ . . .

ايها الاخوة وما زلنا في جو الديمقراطية فأقول ان الاخلاص للديمقراطية ومفهومها العميق الشامل يقتضي الاسراع بوضع قانون جديد للانتخابات يستفيد من التجارب السابقة والتجاوزات السابقة وتحقيق المساواة بين المواطنين جميعاً التي اقراها الدستور حتى تلغى مبدأ الكوتات الذي يكرس الطائفية والاقليمية والعنصرية فالدستور ينص على ان الاردنيين سواء امام القانون ودعوا الى تعديل قانون الانتخاب حتى نحقق وحدة المجتمع ونصونها من الشروخ التي اصابتها نتيجة الصوت الواحد فجعلت من البلد بلاداً ومن الحي احياءاً ومن العشيرة الواحدة عشائر بل قطعت الاسره الواحدة تقطيعاً حزبياً .

محاورة الفقر والبطالة .

وفي ظل الديمقراطية والحرية لا بد ان نحارب الفقر والبطالة لان الفقر والبطالة يفتلان حرية الانسان وكرامته وكاد الفقر ان يكون كفر .

وهذا يقتضي وضع خطة حكيمه للتخفيف من العمالة الوالدة وفتح الابواب

لكليات المجتمع الكثيره ، الجامعات ، الاهلية الرسوم العاليه عشرات الألوف من الوطن كله بهذا التخطيط الماكر الخبيث كان

الخريجين بلا عمل وطواير بعد طواير تنتجهم وتخرجهم المعاهد والجامعات ليشكلوا عبأ على الوطن يدل ان يحملوه ويقوموا بنهضته .

ان هذه الجامعات وكليات المجتمع في صورتها الحالية الآتية تشكل ابر مخدره للشعب فالوالد يضع بذرة قلبه وغرسه روحه في المدرسة يتخرج من المدرسة الابتدائية ثم المرحلة الاعدادية والثانوية ويجاهد ليدخل الجامعة وكل ما ينفق يضعه على ولده ثم يتخرج الولد هل يجد عملاً ؟ لا يجد ، طواير . .

من وضع هذه السياسة لهذا البلد ؟ من خطط هذه السياسة لنا لا ندري نقف عند طواير المتخرجين ثم ماذا اذا وجد عملاً يأخذ راتب اذا كان جامعي مائة وثلاثين ، مائة وخمسين قد يصل الى مائتين دينار اذا كان سعيد الحظ هل يستطيع بهذا الراتب ان يستأجر بيتاً محترماً في عمان ، فقد يتأجر بيت لا يجد اجرة البيت .

اذاً كيف ينفق على نفسه فأذا فرضنا وتوظف لا يستطيع ان يقف في طواير العاملين في طواير العاملين ماذا نخطط للبلد ؟ ا ماذا تفعل دوائر التخطيط ماذا تفعل وزارة التخطيط ؟ ا ماذا تفعل وزارة التعليم العالي ؟

هل عاجلوا هذه المشكلة ؟ هل اثاروها هل حاولوا ان يحلوها ؟ وهل حاول المجلس الكريم في عهود سابقة ان يثيرها ؟

ان اخطر ما يهدد البلاد العربية دورة المثقفين التي تخرجهم بلا عمل يكون الهدر المالي والهدر المالي والهدر الانساني وهدر الوطن كله بهذا التخطيط الماكر الخبيث كان

ابائنا يجدون الارض يزرعونها ويجدون التجاره يستثمرونها ويجدون العمل والمصانع يصنعون بلدهم ويعيشون من كد ايديهم ، اما الآن فلا تنوجه الا الى الجامعة ثم الى الوظيفة ولا نجد الوظيفة ، وتبقى العمالة الوافدة ومرحباً بالوافدين حتى تأخذ عملنا البلد الأجنبية ولا نجد علاجاً جذرياً لهذا ، انني ادعو الأجهزة الاعلامية والتربوية لتقوم بواجبها بالتثقيف والتوجيه وادعو الأجهزة التربوية والسياسية لتقوم بواجبها بالتخطيط .

رفع الظلم عن المرأة . المرأة العاملة التي سحابة نهارها في الوظيفة والمؤسسة ثم تعود اخر النهار الى البيت لتقوم بأعداد الطعام وامور البيت تقوم بعملين اول النهار في الوظيفة واخر النهار في البيت ، ثم تعود اخر النهار الى البيت لتقوم بأعداد الطعام وامور الأولاد تحتاج هذه المرأة الى حماية قانونية وتقدير تشريعي واخلاقي يحفظ لها حقها فيما قدمت للأسره وقدمت للوطن اذا اعتدى عليها كثيرون من الرجال يظلمون المرأة ويلبسون الاسلام للأسف هذا الظلم فتجد المرأة التي قضت شببتها وعمرها في بناء البيت يفاجئها الرجل المحترم بعد ان فتح الله عليه بالمال او بالوظيفة او بالمنصب يفاجئها بالطلاق التعسفي والطلاق التعسفي تقدره المحكمة بمئتي دينار بثلاثمائة مائة دينار طلاق تعسفي .

ولذلك انني اقترح تشريعاً حازماً زاجراً لأمثال هؤلاء الذين يتنكرون لعشرة العمر وعشرة الزمان ان يكون الطلاق التعسفي يعني شهادة مسحوبه من حسن السلوك اي لا ينال شهادة حسن سلوك ، اذا زور شك او ارتشى الا تعاقبه بأن تحرمه بشهادة حسن السلوك ،

هكذا من الشاهل

القانون العادل وتدعمها القيم الاجتماعية .

وان المحافظة على شخصية الأم الحضارية الالمانية من اعظم الأهداف القومية والوطنية واذا قام اعدائنا الصهانية مجتمعهم على عقيدة صهيونية عنصرية تلمودية فإن التحديات الحضارية تهتف بنا لبناء المواطن الذي يواجه هذه التحديات عقيدة وثقافة وحضارة وإيمان وعلماً ، وان التربية والتعليم وان اجهزة الاعلام ووزارة الأوقاف مطالبة بالالتزام بعقيدة الأمة وحضارتها حتى لا يهدم جهاز ما بينه الآخر ولا يقع التضاد بينما يتلاقاه الطالب في المسجد والمدرسة وبينما يتلاقاه في الإذاعة والصحافة والتلفاز ، ان النموذج التربوي الأول لهذه الأمة هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ، ثم جيل الفتح والعلم والحضارة من أصحابه واتباعه وهذا يقتضي زيادة حصص التربية الإسلامية واللغة العربية والتاريخ العربي الإسلامي وتدارك الضعف الكبير في شخصية الأبناء وبنائهم العلمي والثقافي .

القوة الشرائية للدينار والرواتب الجامدة والأجور الجامدة ان العدالة تقتضي ان ننظر في التخصصات التقاعدية للمتقاعدين ، كما ننظر في التخصصات التقاعدية للمتقاعدين ، كما ننظر في رواتب العاملين في وزارات الدولة ومؤسساتها والمتقاعدين العسكريين والمدنيين وفي الأجور والأجارات الى عنصر العدل الذي يوفر للموظف والمتقاعد والمعلم حياة كريمة ، كنا نخرج من الجامعة ويتقاضى احدنا راتب (٣٢،٥) دينار نستأجر بيت بعشرة دنانير وننفق على انفسنا بالباقي ونعيش حياة كريمة ميسرة ، اما الآن يتقاضى الجامعي ما يقارب من (١٥٠) دينار لا تكفي لأجرة البيت اذا

فإذا اعتدى على شريكة عمره وشريكه حياته وهدم الاسره التي هي لبنة المجتمع لماذا يعطي شهادة حسن سلوك يجب ان نضع في تشريع قانون الأحوال الشخصية ان الذي يوقع الطلاق التعسفي على زوجه ويحكم القاضي بأنه طلاق تعسفي ان يحرم بشهادة حسن السلوك ليعرفوا كيف يحترمو المرأة وكيف يصبنون حقوقها الذي اقرها الإسلام ، وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوصي بها .

ومن ناحية اخرى فإن كرامة المرأة لا تتحقق في نظري بتقريب المرأة واخراجها عند ثوابتها الحضارية عقيدة وخلق وسلوك وعفة وظهراً وسترأ ولا تتحقق بالمدارس المختلطة وتشجيع الاختلاط بين الطلاب والطالبات في سن المراهقة والجامعات وهم يعلمون اثارها السيئة ولا تتحقق بتجاوز قانون التربية والتعليم واجازة بعض المدارس المختلطة على خلافه واجازة تدريس غير العربية في بعض المدارس ، خلاف لقانون التربية والتعليم اللغة العربية مقدسه واللغة في اية امة تحترم قوميتها مقدسه فلماذا تجيز وزارة التربية والتعليم لبعض المدارس ان تدرس بغير لغة القوم بغير لغة وطنها بغير لغتها العربية .

ان رسالتنا في كرامة المرأة انما تتحقق بتفعيل تراثنا الحضاري وبالجمع بين الأصالة والمعاصرة حتى يتلقى ابناءنا العلم النافع والتربية الحميدة وينفتح على العصر وهم محافظون على شخصيتهم الحضارية والالمانية اعضاء اطهار علماء هادين مهدين ، ان المرأة نصف المجتمع والمرأة اكثر افراد المجتمع تضحية وعطاء وانصافها بان تقوم بدورها الكامل يحتاج الى مظلة تشريعية وتربوية اجتماعية يشارك فيها

الشرعية الدولية يحاصر شعبنا في ليبيا، باسم الشرعية الدولية يحاسب شعبنا في السودان ما هذه الشرعية الدولية إلاختجر الصهيونية والصليبية العالمية للقضاء على هذه الأمة ارضاً ووطناً وحضارة ومقدسات .

دولة الرئيس .

حضرات الزملاء .

واذا نظرنا الى جسم الوطن العربي المشخ في الجراح فإن شفاء المريض لا يتحقق الا بإصلاح الأنظمة الاجتماعية ورفع الظلم عن هذه الشعوب والجهاد لنيل حريتها ولتحقيق الديمقراطية الذي تهيء للشعب العربي من كل مكان ان ينقذ نفسه من اسباب الهلاك ومن الظلم والظالمين الذين مولوا امواله لأعدائه وسرقوا كنوزهم وكانوا حراس مصالح الأجنبي في بلاد العرب والمسلمين اتنا بحاجة الى نهضة إيمانية عميقة تحدد ارادة الإنسان العربي لينفك من قيوده ويحرر ثرواته وكنوزه وينني حياته ومستقبله وانني لا امل ان يكون هذا البلد الطيب اردن الجهاد والمراپطة ارض الاصلاح والدعوة والديمقراطية الحقه وان يكون كذلك اذا عمقنا هذا المعنى الديمقراطي رفداً كريماً لتحديد الشعوب وجعلنا انقاذ اردنا الحبيب وفلسطين الحبيبة وارض العرب غاية الغايات وهدف الجميع فالأردن قلب الوطن العربي وتأمّر النظام العالمي الجديد على فلسطين يقتضي التأمر تأمرهم ايضاً على الأردن فلنكن الرجال الذين نحمي إردنا ونحمي اوطاننا ونحمي مقدساتنا كت اتمنى على حكومة دولة الدكتور الصديق العزيز عبد السلام المجالي ان يشكل الحكومة بالتشاور مع الكتل النيابية

هذا الحلل من الذي يعالجه ، هل يحصل هذا في الدول الغربية ؟ هل يحصل هذا عند عدونا الصهيوني ؟ لماذا مجتمعنا وحده يعاني من هذا الظلم ومن هذا الازلال ؟

وما هذه السياسة التي تستهدف قتل الناس في كرامتهم في وطننا العربي كله ينبغي ان نعرف كيف نقاوم اعدائنا في الحكمة والحزم والرجولة والتعاون لا بأن ينقلب بعضنا على بعض .

حصار العراق ، لماذا ضربت قوة العراق العسكرية ؟ لماذا يحاصر العراق ؟ لماذا يقتل ابنائه ؟

لماذا يموت اطفاله ؟ لماذا يستمر الحصار الظالم عليه ؟ ولو ارادت قيادة العراق ان تعيش مع شعبها مرفهة مدله لفعلت كما فعلت كثير من الأنظمة العربية بالتمهد لحراسة امن اسرائيل وجمدت مشروعاتها العلمي الصناعي العسكري الذي حول العراق شعباً وبترولاً وكفاءات علمية ومادة وشباب وعلماء الى خندق العرب يدافعون عن كرامتهم وعن مقدساتهم فذنب العراق انه دافع عن ارض العرب وعن شرف العرب وعن كرامة العرب وعن فلسطين ولو فعل كما فعلت بقية الأنظمة او كثير من الأنظمة وان لاسرائيل في السر ووقف نشاطه العلمي الصناعي العسكري في السر لما علم احد وانهاالت عليه الأموال من كل جهد ولكنه وقف مع مبادئه وما هو يتجرع حصص الوقوف مع المبدأ يحاصر العراق يقتل شعب العراق يموت ابناء العراق وتشارك في هذا الحصار باسم الشرعة الدولية . باسم الشرعية الدولية يقتل شعبنا في فلسطين باسم الشرعية الدولية يحاصر شعبنا في العراق باسم

هل هذا من العدل

ظل القانون والتمثيل النيابي المنتخب وتعدد السلطات الدستورية وتعاونها ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية واستقلال القضاء والتعددية السياسية وحقوق الانسان والحكم المحلي المنتخب وكل ذلك انطلاقاً من الدستور ومن المرتكزات والتوابت في الميثاق الوطني .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

إن النظرة الموضوعية إلى بيان الحكومة تستلزم أن يكون المنطلق الأساسي لتحليل البيان مبنياً على ما يؤكد التزام الحكومة بالاصلاحات الهيكلية التي تعالج بشكل جاد العناوين الرئيسية ومنها العناوين التالية : -

أولاً : الفقر والبطالة

ثانياً : المديونية

ثالثاً : مشاكل ومعموم القطاع الزراعي .

رابعاً : بناء الهياكل الأساسية اللازمة لترسيخ دولة القانون كما أقرها الميثاق الوطني .

إننا نعلم أن المؤسسات العاملة في مجال عون الفقراء هي :

(١) : صندوق المعونة الوطنية الذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦ ويعتمد في تمويل نشاطاته على ضريبة الخدمات الاجتماعية التي تشكل أكثر من ٩٥٪ من موازنة الصندوق وتؤكد الدراسات التي قام بها المختصون أنه يعاني من ضعف شديد في موارده

ليكون اقدر على دفع الأقدار والتي اذ أعلن حجب تقني عن هذه الحكومة ، لا ادعو ان يكون ذلك دافع للدكتور المجالي ولنغيره للالتزام بالأسلوب الديمقراطي في تشكيل الحكومة فالشعب مصدر السلطات واحترام المجلس من احترام الشعب نفسه والسلام عليكم ورحمة الله .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام .
شكراً للدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الكلمة الآن للسيد منصور بن طريف ، والتحدث الذي يليه سعد السرور .

السيد منصور بن طريف :

دولة الأخ الرئيس

الأخوة النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بشرفني بداية أن أقدم بجزيل الشكر والعرنان إلى جلالة الملك العظيم قائد الأردن وباني نهضته الحديثة على كريم رعايته للحياة الديمقراطية وقراره الحكيم باجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر ثم مناهة جلالة ذلك بالاهتمام المعهود منه لتأمين سير الانتخابات النيابية بالشكل السليم النزاه . كما أؤكد العرفان لجلالته على كريم رعايته لهذا المجلس النيابي الثاني عشر وثناء لجلالته على حسن الاختيار من الشعب الاردني الوفي وإن كل ذلك إلا من مآثر هذا الملك العربي الهاشمي المسلم .

ثم أودع أن يتركز الديمقراطية الشورية في الأردن وترسيخها كالمثلة في الحرية في

جميعها مبالغ محدودة تبعاً لضعف الموارد والأمكانيات المالية لهذا الصندوق ولقد أكدت دراسته قام بها البنك المركزي أن قانون صندوق الزكاة لا يتضمن حوافز ضريبية كافية ولا يشجع ولا يطالب المكلف بدفع زكاة محددة ومعلومه.

(٣) الجمعيات الخيرية : تشير الدراسات أن هناك حوالي (٤٥٠) جمعية خيرية يزيد اعضاؤها على ٧٠ ألف عضو وتعتمد هذه الجمعيات على التبرعات الخاصة وتبرعات وزارة التنمية الإجتماعية وتبرعات الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .

وتقوم هذه الجمعيات ايضاً بتقديم معونات شهرية متكررة للأسر الفقيرة وتراوحت المبالغ وحسب الدراسات الميدانية بين ٥ دنانير و ٣٥ ديناراً شهرياً للأسرة الواحدة .

إن ما ورد في بيان الحكومة بأنه سيتم تفعيل دور هذه الصناديق لا يمكن أن يكون علاجاً حقيقياً لمشكلة الفقر المتفاقمة ولا يبعث على الاطمئنان بأن المشكلة في الطريق الصحيح للحل . إن المشكلة تكمن في الضعف الشديد للقدرة المالية لهذه الصناديق عدم وجود مصادر تمويل وفق التشريعات الحالية لهذه الصناديق وكذلك ضعف الهياكل الادارية والفنية لهذه الصناديق التي اصيحت عاجزة عن الوصول الى الفقراء في مختلف المناطق . إن معالجة الوضع تتطلب احداثات هيكلية جذرية لتحقيق التكافل الاجتماعي فعلاً لا قول لقد آن الآوان لإنشاء مؤسسة واحدة لمعالجة الفقر والبطالة وعلى ان تكون مواردها

المالية ومن عدم قدره على التنسيق مع الصناديق الاخرى العاملة في هذا المجال . ان حوالي ٩٤ ٪ من المعونات التي يقدمها هذا الصندوق هي مبالغ تقديمه متكرره شهرياً للأسر الفقيرة و بمعدل ٢٤ ديناراً شهرياً للأسرة الواحدة وهذا هو مستوى الفقر المدقع والذي لا يرقى في طموحه إلى مستوى الفقر المطلق كهدف تنموي منشود . وأما ما يصرف على التأهيل المهني فهو في حدود (٥٠٠) دينار للأسرة الواحدة وهو مبلغ لا يضمن ولا يغني لامن فقر ولا من جوع وان هذه الدلائل تؤكد خلافاً هيكلية في عمل الصندوق .

(٢) : صندوق الزكاة والذي تم إنشاؤه بموجب القانون رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ والمصدر الأساسي لتمويل هذا الصندوق هو لجان الزكاة وتبرعات المحسنين .

إن ما يمكن قوله ان هذا الهيكل لا هو بالصندوق ولا هو بالزكاة والدليل هو أنه يعاني شح الموارد المالية والتي لا تتجاوز ال ٤٠٠ ألف دينار سنوياً وهل يعقل أن تكون مبالغ الزكاة من ناتج محلي يتجاوز الألف مليون دينار مثل هذا المبلغ الزهيد . لولا وجود خلل هيكلي واضح وهذا الخلل يتعلق أساساً بأن يكون استنراكه من خلال تشريع حقيقي منبثق من الشريعة الإسلامية لجباية الزكاة وعندها لن يكون لدينا لا فقر مدقع ولا فقر مطلقاً . لقد أكدت الدراسات الميدانية أن المعونات المتكررة الشهرية التي يقدمها هذا الصندوق للأسر الفقيرة تتراوح بين ٥ دنانير و ١٥ ديناراً شهرياً.

وان هناك معونات طارئة ومعونات تأهيل مهني ومعونات تأهيل جسماني ولكنها

المالية من الزكاة المطلوبة شرعاً وتكليفاً لا تبرعاً ومن ضرائب الخدمة الاجتماعية والضرائب التي يقدرها هذا المجلس وإن تصب جميع الأموال في صندوق التكافل الاجتماعي ويكون لهذا الصندوق اذرع وفروع تنفيذية في جميع المناطق . وأما صندوق التنمية والتشغيل فلعل المركزية الشديدة التي أحيط بها إذ أن مجلس إدارة الصندوق يكاد أن يكون هو مجلس الوزراء بحد ذاته وهذه المركزية الزائدة ودور الصندوق الذي لا زال محدوداً كل ذلك يجعل التساؤل قائماً حول فعالية هذا الصندوق ومنطقاته .

دولة الرئيس

الزملاء النواب الكرام

أشار بيان الحكومة إلى أنه تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ وإن ما نرجوه من هذه الخطة التي لم يتح لنا كنواب أن نطلع عليها حتى الآن أن تكون قد انشقت فعلاً من فلسفة التخطيط التي اكدها قانون التخطيط (بالمناسبة يبدو أنه ما زال قانوناً مؤقتاً) رقم ٦٨ لسنة ١٩٧١ وخاصة في المادة (٣) من هذا القانون وأن يكون قد تم الأخذ في الاعتبار مشاريع وطنية انتاجية كمشاريع السدود في الواله وفي الموجب ومشاريع صناعية رائدة للتساعل أيضاً حول ما اذا تضمنت الخطة برامج مناسبة لزيادة الدخول واحداث فرص عمل وفي اي القطاعات وما هو نصيب الفقراء من هذه البرامج التنموية وهنا يجدر الإشارة الى ما أكدته قانون التخطيط من الأيسس التي عليها تبنى للسفة التخطيط :

١- الإيمان بكرامة الفرد وإتاحة الفرصة للمبادأة والنشاط الفردي مع المحافظة على المصلحة العامة للمجتمع بحيث لا يظني أحدهما على الآخر .

٢- الإيمان بالقيم الإسلامية وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية ومنع تسلط رأس المال ومكافحة الاستغلال والاحتكار .

٣- الإيمان بوحدة الأمة العربية في الوطن العربي المتكامل اقتصادياً واجتماعياً وبشراً وثقافياً وسياسياً .

٤- الإيمان بأن نجاح برامج التنمية يعتمد على:

أ- وجود الإرادة لتنمية المجتمع .

ب- تبني التنمية كهدف أساسي من اهداف الشعب الأردني .

ج- تخصيص الموارد المالية الكافية لمشاريع التنمية .

د- تطوير الأجهزة الحكومية على اساس تطبيق عناصر الإدارة المدنية بين الحكومة والمجلس وأن يكون لمجلس النواب نظريته ورأيه ومشاركته في خطة التنمية التي تحدد المسارات والاتجاهات والمشاريع في المملكة لفترة لا تقل عن خمس سنوات وأن يطمئن المجلس انها جاءت منطلقة من الحرص على خدمة الوطن كاملاً ولرعاية القطاعات جميعها بمداة تامة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

صحيح أننا لا نطلب في بيان الحكومة أن يتم عرض تفصيلي عن المديونية يشمل

المبالغ قروض البنوك التجارية ؟

(٧) ما هو حجم القروض التي تم هيكلتها حتى الآن في كل حالة ؟ والشروط المطبقة للهيكلة .

(٣) ما هو حجم القروض التي تم شرائها وشروط الشراء وهل هناك برامج لشراء قروض جديدة اخرى ويستندات خزينة مثلاً او بغير ذلك ؟. نعود ونؤكد أن للتعاون والتنسيق بين الحكومة والمجلس هو ما يضمن جهداً مشتركاً متكاملأ وفاعلاً بإذن الله .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

أما في مجال القطاع الزراعي فلم نجد في بيان الحكومة ما يدل على الاهتمام الكافي والتوجه الملتزم لرعاية هذا القطاع وتحديداً في الأمور الأساسية التالية :

(١) ما زال المزارعون بانتظار انبثاق الاتحاد العام للمزارعين الى حيز الوجود ليكون هو الوثيقة والكيان الذي يدافع عن حقوق المزارعين وينسق نشاطاتهم ويكون في نفس الوقت خير عون في وضع نية الحكومة وبرنامجها ما يدل على ان انشاء الاتحاد العام للمزارعين قادم ومتى ؟

(٢) يعلم الجميع أن رعاية المزارعين وصغار المزارعين بالذات وهم اغلب المزارعين في الاردن يتطلب اهتماماً خاصاً بمصدر يحصلون على قروض زراعية منه ولقد تبنت الحكومات المتعاقبة قراراً بتوحيد مصادر الاقراض الزراعي ومنذ عام ١٩٨٩ في

مقدار الديون حسب كل نوع وكل مصدر والفوائد المترتبة ومقدار المبالغ المستحقة من كل قرض ورصيد كل قرض وما تقرض له كل قرض من جدول او هيكله . . . الخ من هذه المعلومات التفصيلية غير انه صحيح ايضاً أن ما ورد في بيان الحكومة حول هذا الهم الوطني الكبير إن هو الا إشارات عابرة مختصرة ولا تفتح مجالاً للمشاركة بين الحكومة والمجلس في التصدي لهذه المشكلة الوطنية والتي هي العبء الأكبر على اقتصادنا الوطني . إن بيان الحكومة يجب أن يشتمل على النظرة الاستراتيجية والبرامج المقترحة للتصدي لعبء المديونية ويمكن بعد ذلك لمجلس النواب بذل الجهد المناسب والمكتمل مع الحكومة لأقرار البرامج المتفق عليها وحتى تكون القناعة بين السلطين مشتركة بأنه تم اتخاذ البرامج المناسبة صوتاً للمال العام وحفظاً لحقوق الوطن والمواطنين عموماً وبهذا يستطيع الجهد الأكبر أن يصل إلى قناعة المواطنين بأننا جميعاً حريصون فعلاً على معالجة هذا الهم الكبير بكل السبل الصادقة الأمانة المخلصة والتي يكون عمادها العلم والمعرفة والإخلاص كعناصر أساسية في برامج معالجة هذا العبء الوطني الكبير . لقد ذكر بيان الحكومة أنه تم الاتفاق مع نادي لندن الذي يمثل البنوك التجارية الدائنة على إعادة هيكلة الديون المستحقة البالغة (٨٩٥) مليون دولار وإن الحكومة ستقوم بتوقيع الاتفاق النهائي بهذا الشأن قبل نهاية هذا العام الحالي . وهنا لا بد من إثارة التساؤلات التالية : -

(١) ما هو الرصيد الفعلي لحجم المديونية حالياً وما هو مقدار المبالغ من قروض الدول ومقدار

مؤسسة الأقرض الزراعي وكانت هناك لجان قامت بالعمل وتمت الخطوات الأساسية ورغم اختلاف وجهات النظر فقد تم حسم الموضوع في بداية العام الحالي لنقل ارصدة القروض الزراعية جميعاً إلى مؤسسة الأقرض الزراعي غير ان هذه الحكومة قامت باتخاذ قرار متسرع ودون النظر إلى ما كانت وصلت اليه عملية التوحيد فقررت دمج البنك التعاوني واغناء القروض من البنك بنسبة ٢٥٪ لمن يقوم بالتسديد كاملاً فكان قراراً متسرعاً أعاق توحيد مصادر الأقرض الزراعي ولم يستفد منه المزارعون المقترضون من المنظمة التعاونية لأنهم لا يستطيعون تسديد دفعة واحدة لا بل ظهر القرار كمعيار مزدوج بشموله قروض زراعية من جهة دون قروض زراعية من جهة أخرى وأربك المزارعين عموم ، لقد كانت مشكلة البنك التعاوني وما زالت مشكلة إدارية ومالية ولكنها تركت دون علاج مناسب من الجهة المختصة ولفترة طويلة ولم يكن صواباً أن يجيء حل مشكلة البنك من خلال دمجها بمؤسسة الإقرض الزراعي إن ما نرجوه أن تؤكد الحكومة محدداً بأن توحيد مصادر الأقرض الزراعي في وفق ما توصلت إليه اللجان الوزارية والفنية المختصة هو الأجدر بالمناخ والتنفيد إن المهم هو استكمال العملية للتوحيد وفق الهيكلية التي تم التوصل إليها . وإنا نتساءل أيضاً هل استطاع المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية الاستفادة فعلاً من الإعفاء الذي تقرر انني اقول انهم لم يستفيدوا ولعل في جواب الحكومة خلاف ذلك .

(٤) - كما ذكرنا في بيان الحكومة إشارة إلى دعم الانتاج الزراعي المحلي وإنا نتساءل فعلاً حول

الأرقام الفعلية لمقدار الدعم للانتاج المحلي وإذا كان ما يصرف لأعانة الأعلاف يندرج تحت هذا العنوان فإن الامر ليس كذلك ان ماتدفعه وزارة التموين من ثمن لمنتجي الحبوب لا يمثل إلا نسبة متواضعة من موازنة الدعم لدى هذه الوزارة والواقع ان الدعم للانتاج الزراعي مازال محدود للغاية . إن الدعم للانتاج الزراعي يجب أن يقع في موقعه المناسب وللمنتج مباشرة وحتى يكون له الأثر المرجو تخفيضاً لزيادة الانتاج من المحاصيل والمنتجات المرغوبة وتقليل الانتاج أو التوجه نحو الانتاج من محاصيل أخرى وهنا لا بد ان يكون لوزارة الزراعة الدور الأساسي في اقتراح السياسات السعريه والدعم المناسب ولا نجد في بيان الحكومة أي ذكر لثل هذا التوجه لإحداث تغييرات هيكلية مناسبة لتأمين مثل السياسة والبرامج . إنا نعلم أنه في دولة شقيقة مجاورة (سوريا) تقدم الحكومة بشراء الحبوب من المزارعين بأسعار تزيد بنسبة ٢٠٪ عن سعر الشراء الذي تدفعه وزارة التموين للمزارعين لدينا وهذا بالرغم من أن العكس هو الذي يجب ان يحدث لأننا نعاني كثيراً من ضعف زيادة في انتاج الحبوب بالنسبة إلى الاكتفاء نعاني من زيادة في انتاج محاصيل أخرى مثل الخضروات. لقد كانت السياسة السعريه المناسبة في سوريا سبباً هاماً في وصولها بحمد الله إلى ما يزيد على الاكتفاء الذاتي من انتاج الحبوب . وانه لمن المستغرب ان يسمى سعر شراء القمح بـ (١٤٠) دينار للطن وللشعير بـ (١٠٥) دينار للطن بأنه سعر مدعوم ؟ كما ان مثل هذا المنطلق لا يصمد أمام المقارنة مع كلفة الانتاج التي يتحملها المزارع . فالزراع المسكين ورغم اتباعه الأساليب الحديثة

وتقديرها احتراماً للسلطة القضائية وتطويرها لدورها في المجتمع الديمقراطي ودولة القانون .

وأما ديوان الرقابة والتفتيش الإداري فهو مؤسسة يجدر أن يكون انشاؤها بموجب قانون وليس بنظام ويكون مسؤولاً أمام مجلس الأمة مباشرة . وأنا لتطلع إلى ان تقوم الحكومة بالتمهيد بأخذ المبادرة نحو إنشاء هيئة للتشريع ونحو اعداد قانون لديوان الرقابة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

وفي مسيرة السلام فإننا مع الحرص الشديد والأکید على أن يقوم هذا السلام على استرداد كامل الحقوق العربية ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه الكاملة والمشروعة في وطنه فلسطين وإنا لنحیی حرص جلاله الملك المعظم على عودة القدس وأرضها العربية الطهور لأصحابها الذين ورثوها عن اجدادهم وكذلك حرص جلالته على تشكيل هيئة عربية اسلامية يوكل اليها رعاية شؤون المقدسات الاسلامية في القدس الشريف تجميعاً لجهد المسؤولين ووضعهم امام مسؤوليتهم الدائمة للمحافظة على القدس والمقدسات وإلى الأبد ان شاء الله . إن الوصول إلى كامل الحقوق في حفظ المقدسات وفي الأرض وفي المياه والاثار الاقتصادية كل ذلك يتطلب أن يكون المجلس على اطلاع دائم فيما يجري بحثه والتفاوض بشأنه وبما يؤمن هذه الحقوق .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

والتكنولوجيا والدوره الزراعية فإنه يتعرض لدورات إنتاجية وتفاوت كبير في الإنتاج وخاصة بسبب تفاوت سقوط الأمطار وبما ينعكس على زيادة في كلفة وحدة الإنتاج .

(٤) إنا نعلم أن التعاون والمنهج التعاوني ساهم كثيراً وفي بلدان كثيرة ومنها بالطبع أوروبا وأمريكا بحل الكثير من مشاكل القطاع الزراعي سواء في مجال توريد مستلزمات الإنتاج أو في مجال التسويق الزراعي ونحن نشعر بأهمية قطاع التعاون كمنهج هام في القطاع الزراعي ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات العاجلة الفاعلة لإنقاذ المنظمة التعاونية لتقوم بدورها الأساسي في رعاية وتشجيع الجمعيات التعاونية وفي القيام بتأمين مستلزمات الانتاج كسوق مواز وعلى أساس البيع نقداً للمزارعين وللجمعيات التعاونية ودون ممارسة أي دور للإقراض .

ان الضرورة تقتضي مبادرة فورية من الحكومة لمثل هذا التوجه واتخاذ الإجراءات المناسبة . وإذا كنا لم نلتمس شيئاً من هذا القبيل في بيان الحكومة فلعله يتم الاستدراك المناسب قريباً ان شاء الله .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

أشار بيان الحكومة إلى احداث حقبة وزارية للشؤون القانونية ومع ترحيبنا بهذه الخطوة غير أن الأجدر هو تنفيذ ما ورد في الميثاق الوطني الذي أكد ضرورة العمل على انشاء هيئة مستقلة وبموجب قانون خاص يناط بها مهمة التشريع وتحديث التشريعات

التي عرضناها :

- ١- مشروع قانون الاتحاد العام للمزارعين .
- ٢- مشروع قانون الصندوق الوطني للتكامل الاجتماعي .
- ٣- مشروع قانون هيئة التشريع .
- ٤- مشروع قانون ديوان الرقابة .
- ٥- مشروع قانون جديد لانتخاب مجلس النواب وأما الثقة بالحكومة فهي معلقة ومبنية على أساس رد الحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد منصور بن طريف ، الكلمة الآن
للسيد سعد السرور ، المتحدث الذي يليه هو
السيد سليمان السعد .

السيد سعد هابل السرور :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ثم الحمد لله

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم
الزميلة والزعماء الأفاضل .

باديء ذي بدء وباسم الدين شرفوني
بتمثيلهم من أبناء شعبنا الأردني في بادية
الشمال والذين اوصلوني الى هذا المنبر الكريم ،
منير الحرية والديمقراطية وامانة المسؤولين ، اتقدم
الى راعي الحرية والديمقراطية وأمين هذا البلد
وأمانته بمبادئ الولاء وجميل العرفان الذي لا
يرقى الى كرم مكارمه وحرصه رعايته سعى
على سيرة بني هاشم حما ، وبني ، وضميد

ينبغي أن نشير بإهتمام وتأيد الى ما ورد
في البيان الحكومة حول العلاقات العربية
وتطويرها وتحسينها نحو الأفضل لهما امر حتمي
مصري واتنا مع كل الخطوات الجادة لتحقيق
النضام العربي والمحاولات الجادة لتطوير عمل
جامعة الدول العربية والتصدي والمبادرة
للمطالبة بتعديل ميثاق الجامعة بما يكفل
تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتكامل
ومع المحافظة على مؤسسات الجامعة العربية
ودعمها ولتستمر فاعلة في أدائها وخاصة
مجلس الوحدة الاقتصادية واتفاقية السوق
العربية المشتركة .

دولة الرئيس

الأخوة النواب الكرام

لقد توخيت وبكل الموضوعية وصدق
الانتماء ومن منطلق المرتكزات الأساسية التي
نؤمن بها جميعاً في عملنا أن استعرض واحل
ما ورد في بيان الحكومة تجاه القضايا التي تتعلق
مباشرة بمصالح الوطن والمواطنين وما يتعلق
بانشاء الهيئات التي ترفع تعزيز سلطات القضاء
والرقابة لتدعيم دولة القانون والعدالة . إنني
أعتقد أنه من واجب الحكومة المبادرة الى
اصلاحات هيكلية جادة لمعالجة القضايا التي
استعرضناها . ودعنا ذلك بالأرقام والنظرة
الموضوعية والحقائق البارزة . إن الحكومة في
تقدمها نحو التعاون الجاد مع المجلس سوف تجد
في تقديري كل الاستعداد للتعاون الجاد لخدمة
الوطن والمواطنين إننا نتظر من الحكومة أن تلتزم
بتقديم مشاريع القوانين اللازمة لمعالجة هذه
القضايا والاصلاحات الهيكلية اللازمة وكذلك
الالتزام بمبادئ جديدة تجاه كافة الامور الأخرى

القومية الهاشمية والتي تجمل حجم وروده اكبر
من ورود الدنيا كلها كما وتستحقه امتنا العربية
لفعل قومي ليس يقادر على فعله غير الاردن
وانني اعتبر نفسي وبغض النظر عن اي ولاء
اقليمي كجزء من ارض وطن العروبة الظمأى
للمستقبل المشرق الذي تنتظره من ابناء العروبة
الغيارى على امتهم ووحدتها وكرامتها في
الاردن .

اعتبر نفسي ناخباً اضم صوتي وبالفهم
الآن الى اصواتكم لأنه لا ينفع إلا الصوت
المسموع لا الصوت المقموع ، وتبقى قلوبنا
كفراش يخفق فوق ثرى العروبة لينقل الحب
في وردة (في مكان ما) الى ورود الأردن ،
ابارك لأعضاء مجلس الأمة الاردني في بداية
مرحلة جديدة من حياة الاردن الحضاري
الصاعد الى ذرى المجد بأمانتي العرب وسحبهم
وأخص ، أمانتي الغيارى على العروبة وليس
غيرهم) . انتهى الاقتباس .

وليملني هذا العربي على نقل كنانة
مشاعره لكنها مشاعر كل العرب الصادقين تجاه
هذا النهج الديمقراطي الذي ارادته قيادة الاردن
الهاشمية راسخاً مجنراً والذي كان ابناء
الاردن في مستوى هذه الارادة ممارسة واقبالاً
يدفعهم حرصهم على المشاركة في صنع
قرارهم ومستقبل وطنهم يفسحون لتعدد الآراء
المساحة العادلة لها جميعاً لا يضيقون ذرعاً بمن
اختلف معهم في الرأي ، ولا يميزون من اتفق
معهم بذلك . ضمن الحوار الوطني الصادق .
وما هذا المجلس الكريم الا تعبيراً عن ارائهم ممثلاً
لوجهات نظرهم ولبيان أو توافق ثقافتهم
السياسية في دولة تسودها سيادة القانون
واحترام كرامة الانسان وحقوقه . وهو نتاج

جراحات اهله ، اختط لنا هذا النهج الهاشمي
العربي الاسلامي ما انصفه منصف الا واعتز
به ، وما زاود عليه مزاد واستطاع ان يرمى الى
مثله .

اتقدم باسمهم الى جلالة قائدنا الحسون
حفظه الله ورعاه بعظيم الشكر وجزيل الامتنان
اذ امر بإجراء الانتخابات النيابية الحرة النزهاء
في وقتها المحدد برغم كل ما كان يدور حولنا
من تسارع للأحداث واختلاط للأوراق
ومراعاة العديد على تأجيلها ، إننا ضيقاً
بالديمقراطية ، أو املاً بتعزيز مواقع لا تتعز الا
بغياها ، أو اجتهاد اتمد تلمس حاجه الناس
إليها . وما ارتفاع نسبة المقترعين عن نسبهم في
الانتخابات التي سبقت الا تعبيراً عن ارادة هذا
الشعب لدعم ذلك القرار الحكيم . عن نسبهم
في برغم كل البلبلة التي خلقها الحديث عن
تأجيل موعد الانتخابات النيابية .

وأقدر الجهد الكبير الذي تم ، اعداداً
وتنفيذاً لهذه الانتخابات التي كانت موضع
اهتمام وتقدير واهتمام كافة ابناء الوطن العربي
وغيرهم في هذا العالم من منطلق شغفهم بهذه
الشعلة المضيفة ، وتعلقهم بأهداب الأمل
الهاشمي العربي الديمقراطي . وما أقول هذا
لقناعة شخصية أو لقناعتنا نحن ابناء الشعب
الاردني فقط ، إنما اسمحوا لي ان اقتبس من
رسالة عربية وصلتي اخيراً لمناضل عربي عاش
هموم هذه الأمة وراقب حدثنا الكبير الذي تم
في ١١/٨ واعلروني عن ذكر الاسماء
شخصياً وموقماً . يقول العربي : (انتهى
الأردن بهذا الجمهور الناقد ذي الحس القومي
والوطني الصادق الحساس لا بل المرهف في
حساسيته الذي يستحقه الأردن ذو الشوكة

هذه من أعمال

ارادته .

امام هذا المنظور الذي حاولنا توضيحه انفاً بحجم الأمل الاردني والأمل العربي في هذه المسيرة الديمقراطية فإن المسؤولية عظيمة والتحدّي كبير وعلينا حكومة ومجلس نواب وكافة مواقع المسؤولية الأخرى بسلطاننا الثلاث ان نكون على مستوى تحمل هذه المسؤولية ومواجهة هذا التحدي ، لكي لا نفجع الناس بأمالهم وطموحاتهم لا قدر الله .

وأولى اولويات هذه المسؤوليات أن لا تتخذ هذه المسيرة صورة على أنها صراع بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وقد كان لتصرفات وتصريحات البعض في هذه الحكومة الأثر الكبير في اظهار ذلك وكأنه حقيقة في محاولة لتكوين رأي عام بأن السلطة التشريعية قادمة لطرد التنفيذية والحلول مكانها والتفول عليها وسلبيات صلاحياتها ، استباقاً لما قد تتعرض له من نقد حول ادائها وتصرفاتها انه ما من حكومة مهما كانت مثالية الا وستعرض للنقد مادامت تعمل وأن الناس لا يمكن ان يتفقوا برأي واحد على اية قضية تبحث ، وأن من يسعى لتعاون السلطات (وهو امر محتوم ولا يمكن بغيره ان تسير القافلة) أقول من يسعى لذلك عليه أن لا يضيق ذرعاً بسماع آراء الآخرين مهما تناقضت مع رأيه . وفات ذكاء الحكومة ، وبها من احترم ذكائهم وفطنتهم ، بأنه لكي تقنع نواب الشعب بها ويقدرونها على تحمل المسؤولية عليها ان تقدم نفسها ببيان واضح يطرز تصورها لكافة قضايا الوطن المستقبلية . يمكن ان ينصب عليه نقاش البرلمان إلا ان نبالها جاء وكاله بعدد الاسماء الوزارة في القارة وهذا امر لا جديد فيه . وخلا

من اية توجهات واضحة المعالم في كثير من القضايا التي يرتكبوها الموظفون فلا يجد المرء ما يناقشه أمام ذلك البيان إلا سيرة الحكومة خلال ممارستها للحكم في الاشهر الماضية ، وهي سيرة لها وعليها الكثير الكثير أمل ان تستفيد الحكومة من كل ما قيل وميقال في هذه المناقشة حفاظاً على تعاون السلطتين سوية الأداء .

وبرأي أن المواقع القيادية تبنى على منظومة لها دعائم ثلاث الكفاءة المهنية ، والكفاءة الادارية ، والكفاءة المسلكية والخلقية لا يسمح باختلال اي منها لحفظ التوازن والاتزان القيادي وأنا ان افهم الكفاءة الشاملة في الكفاءة المهنية او الادارية إذا تسير حد الكفاءة المهنية ام الكفاءة الادارية ، احتمال تطوير القدرات المهنية والادارية اثناء الأداء القيادي وارد لمن أراد ذلك لرفعها من مستوى الكفاءة اي مستوى الكفاءة انما لا يمكن بأي شكل من الأشكال التساهل بموضوع الكفاءة المسلكية والخلقية لأنه لا يوجد لون رمادي في موضوع هذه الكفاءة . والحكم تواصل واستمرارية وتعاون بين سلطاته كافة ، أما اذا اعتقد البعض بأن تغيير الأشخاص في المواقع القيادية هو امر مباشرة لتهديم ما بناه الدين سبقوا وعليه ان يبدأ بممارسة من هاتف السياره مثل أن يلج الخطوة الأولى الى موقع تسلمه للمسؤولية الجديدة ، وأنه اي الحكم صراع بين هذه السلطات فهنا قصور في الاداء الاداري والأداء المسلكي والخلقي . . . واذا اعتقد احد في اي موقع قيادي أن أبناء هذا البلد في المواقع الادارية التي تتبع له ولأنهم لأشخاص سبقوه وليس لمؤسساتهم وعليه أن يرهيبهم ويجرب

عليهم ويشتت كفاءتهم لينقلوا هذا الولاء له . . . فهذا ايضاً قصور وأيما قصور ، فواله الجميع لهذا الوطن ، ولهذه القيادة ، ولهذا الشرف وهي المنظومة التي تصنع التاريخ لاغيرها .

دولة الرئيس الزميله والزملاء الأفاضل .

ان سعينا نحو اللامركزية ضمن عملية التطوير الإداري هو التوجه الصحيح الذي كنت قد طالبت به في وقفة شامخة من على هذا المنبر قبل اربع سنوات ، وتوجهت الحكومة السابقة لتطبيقه ضمن اليه مدروسه تأخذ كافة المعطيات لأسباب نجاحه قبل البدء بتطبيقه انما ولا بأي شكل من الاشكال تستطيع وضع السقف لأي بناء قبل ان ترفع اعمدة هذا البناء . فقبل تطوير التشريعات وتحديثها وتلاني تعارضها مع الصلاحيات الممنوحة للفروع ، وقبل تطوير نظام وطني للمعلومات ليعطي صاحب القرار المعلومة الصحيحة ، وقبل تحسين ظروف الموظف المعيشية ووضع نظام حوافر لذلك ، وقبل ارساء مفاهيم وقواعد تنافسية وعادلة للتعين ، وقبل بلورة اهداف محددة للتنمية وآلية للتنسيق بين اجهزة الدولة المعنية لخدمة هذه الاهداف وقبل تطوير الادارة المحلية ورفع كفاءتها فان تطبيق اللامركزية ، تحفه كثير من الاخطار .

دولة الرئيس ،

الاقتصاد في بلدنا له ميزة خاصة ميزته الخاصة في سرعة تأثره بالمناخ السياسي والنقسي الذي يسود وهو مناخ يصنع في كثير من الأحيان خارج قدراتنا وأحياناً كثيرة

يصنعه اعلامنا الرسمي سلباً أم ايجاباً وقد تعرضنا الى مؤشرات سلبية نتيجة لتصرفات كان يمكن تلافيها ولا أريد هنا أن أدخل في تفاصيل قد تضعني في صف الذين ساهموا بذلك ، لكن قد تناف الفرصة لمناقشتها مستقبلاً مع الحكومة . ولعل تراجع قوى السوق المالي خلال الاشهر الأخيرة عن ما تميز به من نشاط في العام الماضي والنصف الأول من هذا العام هي احدى هذه النتائج .

« وهنا استمع الجميع لأذان الظهر »

السيد سعد هائل السرور : دولة الرئيس السادة الزملاء :

تردد الحديث في كلام البعض في موضوع الاستثناءات في الجامعات وصورت على انها امتيازات لبعض أبناء الأردن دون غيرهم . وأنا هنا لست بصدد الرد على الزملاء لكنني أخشى أن تتخذ الحكومة ترجيحاً بهذا الاتجاه قبل دراسته عملياً . ان مخرجات التعليم الثانوي تعتمد على الظروف المحيطة بالمتلقي للتعليم بدأ من ظروف أسرته الاقتصادية . والصحية والثقافية والبيئية ولهم الظروف التعليمية سواء المعلم ، والمدرسة بناء ومحتوى ، والاشراف التربوي . ومن واقع هذه الظروف في مناطق البادية والريف الأردني فأنتي أقول لمن يطالبون بإلغاء الامتيازات كما يسمونها أقول الأولى احقاق العدالة بين أبناء الأردن والعدالة في العملية التعليمية لانيبدأ في الجامعة انما تبدأ من الصف الأول الابتدائي والسنوات التي تسبق ذلك ايضاً فإن حققتم العدالة بين أبناء الريف بدأ من هذه المرحلة مع ابنائنا في عمان والزرقاء واربد وغيرها من مدن

هذا من المداولات

المملكة فلنذهب الفرصة لأبناء البادية والريف الأردني لدخول الجامعات الأردنية الا اذا رغبتم ابقائهم خارج أسوارها فهذا موضوع اخر . لا يمكن أن نقبله وسنقف في وجهه ما استطعنا الى ذلك سبيلا .

دولة الرئيس الزملاء الافاضل .

هذه لمحات اقولها بهذه المناقشة : وساحتفظ بتطلعات ابناء دائرتي الانتخابية التي هي جزء من تطلعات ابناء الأردن كافة الى حين مناقشة موازنة الدولة فهناك الكثير عندهم مما يجب ان يقال ولنا كامل الثقة بأن بلدنا قادر على تحقيق تطلعات ابنائه وطموحاتهم . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكرًا للسيد سعد هائل السرور ، الكلمة الآن للسيد سليمان السعد ، المتحدث الذي يليه الدكتور صالح ارشيدات .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين رضوانه وسلامه عليهم اجمعين وبعد : -

دولة الرئيس :

ايها الزملاء الكرام :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :
أما أنا في هذا نائب الأمة هو الذي ينظر

الى الامور جميعها بعوي دقيق وموضوعية شاملة وفكر ملتزم بثوابت الأمة والوطن ونظرة ثابتة خالية من الاثرة والانانية ، وتصفية الحسابات الشخصية ، فاني أعددكم ان تكون كلمتي هذه امامكم ، ونحن تناقش البيان الوزاري لهذه الحكومة ملتزما بهذا الخط ومحاظا على مناقشة هذا البيان كما جاء ، بعيدا عن المساس بكرامة الاشخاص ، لأننا قوم تربيانا على الاسلام ، وتأدينا بأدابه السمحة ، التي علمتنا معاني الأخوة واحترام الآخرين . فنقول وبالله التوفيق :

دولة الرئيس :

الأخوة الزملاء :

١- ركز البيان الوزاري في بدايته على دور الحكومة في اجراء الانتخابات النيابية للمجلس النيابي الثاني عشر في ظل قانون مؤقت اعطى لكل ناخب صوتا واحدا وجاء هذا القانون ، بعد ان حل مجلس النواب الحادي عشر قبل موعده المقرر ، وكان بإمكان هذه الحكومة ان تعرض هذا القانون على ذلك المجلس بعد استدعائه لدورة استثنائية قبل ان يحل مما يوحي بأن هذا القانون جاء في ذلك الوقت وبصوره متممه لتحقيق اهداف خاصه يعلمها الجميع وهو تقليص حجم مشاركة الحركة الاسلامية في المجلس النيابي الحالي .

٢- لقد خلا بيان الحكومة من اي اشارة او تلميح او تصريح عن موقفها من السعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ، ونحن نعيش في دولة المملكة الأردنية الهاشمية التي تنص المادة الثانية من دستورها على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ، فأين موقف هذه

الحكومة من التشريع الاسلامي الرباني الذي جاء شاملاً لجميع نواحي الحياة ، والذي انلر الله عز وجل ، الأمة شعباً وأفراداً من مغبة الاعراض عن تطبيق هذه الشريعة لقوله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ، واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ، فإن تولوا فاعلم أنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم وان كثيراً من الناس لفاسقون) اما حكم الجاهلية يفتون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون . صدق الله العظيم .

والايلز من تحت هذه الآية ان يصيبهم بعض ذنوبهم والفقر كذلك ، والمرض كذلك ، والبطالة كذلك ، والغش والخداع والحقد ، كله يندرج تحت هذه الآية ، فأعلم انما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم . فهل تلتزم الحكومة علانية بالسعي نحو تطبيق الشريعة الاسلامية وأنها لن تتقدم الى مجلس النواب بمشروع من مشاريع القوانين التي تريد تطبيقها الا اذا كان هذا المشروع يتلاءم والشريعة الاسلامية .

٣- وجاء في البيان الوزاري ان الحكومة قد اثبتت عملية الحياذ وتوفير اجواء الحرية والمساواة اثناء فترة الانتخابات النيابية للمجلس الحالي ، مما أظهرها بمظهر النزاهة والعدل وأنها الاصدق تعبيراً عن الوحدة الوطنية . هكذا يقول البيان الوزاري .

وأنا لا اريد ان أسأل الحكومة عن صحة هذا الادعاء وخصوصاً فيما يتعلق بعدم الكشف عن هوية خفافيش الليل الذين كانوا يوزعو المنشورات ضد اصحاب التيار الاسلامي بشكل خاص دون غيرهم ولكنني اريد جواب

الحكومة عن سر سكوتها المطبق عن طائفة كبيرة من موظفي الدولة العاملين مع المرشحين وبعضهم من ذوي الوظائف الرفيعة والحساسة في المجتمع ، وفي نفس الوقت كانت قد ضربت حصاراً على التيار الاسلامي وقامت بنقل بعض الموظفين من أعضاء حزب جبهة العمل الاسلامي ، الذين يعملون بهذا الحزب بموجب القانون والتعددية السياسية وحرية العمل الحزبي بعد انتهاء اعمالهم الرسمية ومنهم ما زال بعيداً عن موقعه الاصلي في الوظيفة ومشرداً عن أهله وأولاده ، أو يعاني من مشقة السفر اليومي ، رغم ان دولة رئيس الوزراء قد امر باعادة هؤلاء الموظفين الى اماكن اعمالهم التي كانوا يشغلونها قبل اجراء التنقلات التعسفية بحقهم وكان امر دولته شفوياً كما علمت ، ومع ذلك فاني اشكره على هذا القرار ، واطالبه بمناعبته لدى وزرائه لان الرجوع الى الحق خير من التماهي في الباطل .

منهم الآن في وزارة الصحة موظف فني علاج في مستشفى جرش نقل موظف عادي الى مركز الرويشد يومياً يذهب الى مركز الرويشد ومن يشغل ذلك الموقع بدلاً منه في جرش اتحدى اذا كان وجد البديل وما زال وقد راجعت وزارة الصحة وراجعت دولة رئيس الوزراء ولكنني لم اتلقى جواباً الى الآن ، وكذلك في غيرها من الوزارات نرجو ان يتابع هذا القرار .

٤- أما ما جاء في البيان الوزاري من العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية المتحلة في الحرية - في ظل القانون - والتمثيل النيابي المنتخب ، وتعدد السلطات الدستورية والفصل

كل من الشاغل

الله عز وجل .

نعم شمعون يبرز ايها الاخوة يمتعض من المناهج الأردنية ونحن نراها الآن قاصره لكن مع ذلك هو يمتعض فماذا يكون اذا جرى التطبيع وخصوصاً ان التطبيع يحاول ان يطفى على المناهج المدرسية فيلغى غزوات الرسول صلى الله عليه وسلم مع اليهود وغير ذلك .

ولذا فإن موقفنا من هذه القضية محسوم، ولا يحتاج الى مساومة ، فالحكومة في واد ونحن والشعب ما لم يستفتى في واد ، ونقول لهذه الحكومة ولكل حكومة بعدها تسير على هذا المنهج الاستسلامي ، اعملوا ما شئتم لنا اعمالنا ولكم اعمالكم لا حجة بيننا وبينكم ، الله يحكم بيننا واليه المصير .

٦- وبخصوص المجازات وخطة الحكومة في مجال التربية والتعليم فقد جاء البيان الوزاري مانصه :-

(متواصل الحكومة السير في خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات مع تأكيد دور التربية الفاعل في مرحلة التحول الديمقراطي والتركيز بشكل خاص على الاعداد النوعية ، ويشمل ذلك الارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة ، وتطوير المناهج والكتب المدرسية مضموناً واخراجاً وتوفير المرافق التربوية المختلفة) انتهى الاقتباس .

وأنا اريد ان أسأل الحكومة عن جدية تطبيق هذا الشعار فأقول :

أ- أين أنتم من فلسفة التربية والتعليم في اردن الحشد والرباط والتي تقوم على الايمان بالله وتثبيت القيم العليا للأمة العربية ، فهل

بينها ، ومسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية واستقلال القضاء ، وأن الحكومة ستعمل بالتعاون مع مجلس النواب يبدأ يد حتى تكون مسيرتنا الديمقراطية هذه بين السلطات في هذه المرحلة الدقيقة على الأقل ، وأنا اقدر لهذه الحكومة شجاعتها في اتخاذ القرار ، وعلينا نحن النواب وقد سمعنا سيد البلاد - خيرة الخيرة - ان نكثر عند الفرع ونقل عند الطمع .

٥- وفيما يتعلق بقضية السلام فإن البيان الوزاري جاء مباركا لخطوات المصالحة مع اعداء الأمة والسلام وتسمى الحكومة بخطوات ثابتة نحو التطبيع بعد التوقيع ، ولذا فلن يكون غريبا علينا غداً ان نرى وفداً من الكنيست يزور هذا المجلس او نرى وفداً من العلماء الرسميين في هذا البلد يزور اليهود ويفترون بعد ذلك بفترة التوحيد بين الاديان .

ولأني من لواء جرش الحبيب فأقول ما يتبادر الى أذهانتنا هناك ان همل اليهود سينضمون الى همل العالم الوافدين الى مهرجان جرش ، فيزداد شبابتنا الراقصون فساداً فوق هذا الفساد الذي رأيناه ويستمر الى طلوع الفجر في كل ليلة حتى كانت تطفى صيحاتهم على سماع مكبرات المساجد .

كما اريد ان اسمع جواب الحكومة فيما اذا امتدت مفاوضات التطبيع الى تغيير المناهج المدرسية في بلادنا بشكل لا يزعج اليهود لأنهم قد اعلنوا انزعاجهم الشديد من المناهج المدرسية المعمول بها حالياً والتي نراها نحن الآن قاصرة عن تربية الاجيال المجاهدة التي تعطيهم الحق في الانطلاق بعبادة تقرب بها الى

لواء جرش بلغ (٣٨) ألف دينار فقط وبقي بعد المصادرة (١٣) ألف دينار موزعة على (١٠٢) مدرسة وان هناك من المدارس في لواء جرش ما زالت مستأجرة وان بعضها يحتاج الى تغطية نفقات القرباسية والهاتف وآلات التصوير ولا يوجد لها ما تغطي به نفقاتها كما اسأل سؤالا اخر لا بد منه ؟ ما دامت وزارة التربية والتعليم تعلم ان هناك فائضا من التبرعات المدرسية، فلماذا لا يعفى الطلاب الفقراء في مدارسنا من كامل التبرعات المدرسية ان تقتصر على اعفاء ما نسبته ٢٠٪ من مجموع واردات تلك التبرعات مما جعل بعض العائلات أن تخرج اطفالها من مقاعد الدراسة في المرحلة الاساسية ، بسبب قلة ذات اليد .

٧- جاء في البيان الوزاري ما نصه : (تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ وفق سياسة اقتصادية تعتمد على تفعيل مشاركة القطاع الخاص ورفع كفاءة القطاع العام) انتهى الاقتباس .

وجاء اقرار وثيقة الخطة الخمسية المشار اليها وصولاً (كما يقول البيان الى مرحلة متقدمة من النمو الاقتصادي والتقدم الثقافي والاجتماعي) حسب ما جاء في هذا البيان .

وتساءل هنا : ما دور الحكومة في توزيع الخصاصات المالية على المؤسسات الدينية ، في بلدنا والتي تؤثر ايجاباً في تقدم هذا البلد اجتماعياً وثقافياً وروحياً . وما دور هذه الخطة في دعم المساجد والمساهمة في بنائها والى متى تبقى المساجد محرومة من الخصاصات الحكومية اسوة بالمدارس والمراكز الصحية

كان تطبيق الحكومة لهذه الفلسفة صحيحاً ؟ وإذا كان الجواب نعم ؟ فلماذا كانت حصص التربية الاسلامية أقل من حصص اللغة الانجليزية ولماذا كانت حصص القرآن الكريم أقل نصيباً من حصص الموسيقى في مدارسنا ؟ انا اتحدى اذا كان ٨٠٪ من طلاب الجامعات يتقنون قراءة القرآن حتى ان احدهم عندما قرأ يس والقرآن الكريم ، قال بوس القرآن الحكيم هذا طالب جامعي .

ب- اين انتم من تطبيق ما التزمت به في بيانكم الوزاري من توفير المرافق التربوية المختلفة والاستغناء عن الابنية المدرسية ، وتحسين مستوى الادارات التربوية ، وقد قامت الحكومة مثله في وزارة التربية والتعليم بعد الاعتذار من وزير التربية والتعليم استاذي الفاضل وله فضل علي ، بمصادرة مخصصات التبرعات المدرسية وهذا ما لا يعلمه الاخوة النواب هذا الكلام الذي سألته الآن علاوة على ما أخذته من التبرعات في بداية العام ونسبته ٣٥٪ من مجموع تبرعات كل مدرسة ، وجاءت مصادرة الوزارة لهذه المخصصات لا لتوزيعها على الطلبة الفقراء .

ولا لسد حاجات المدارس النائية الملحة، ولكنها صادرت هذه المبالغ المقدرة بحوالي (١٥٧) ألف دينار لشراء سيارات للوزارة ، كان منها (٣٨) ألف دينار من مخصصات مدارس اريد ، و (٦٥) ألف دينار من مخصصات مدارس عمان و (٤٨) ألف دينار من مخصصات مدارس الزرقاء و (١٨) ألف دينار من مخصصات مدارس محافظة الطفيلة و (٢٥) ألف دينار من مخصصات مدارس لواء جرش ، علماً بان مجموع رصيد مدارس

هذه من الأعمال

حيث ما زالت المساجد في مملكتنا الأردنية الهاشمية تبنى عن طريق التبرعات الأهلية ، وكأننا لسنا في بلد ينتمي إلى الإسلام ، فيقوم المسلمون كثيرهم من الطوائف الإسلامية في العالم ببناء مساجدهم ، ولكن تلك الطوائف لها الحرية في إدارة مساجدها أكثر من المسلمين في بلادنا هذه . ما دامت الحكومة لا تدفع ولا تبنى المساجد فلتترك الحرية للناس دون التشديد والرقابة عليها .

٨- وجاء في البيان الوزاري للحكومة أنها قد واصلت جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر فقامت باتخاذ إجراءات متنوعة في هذا السيل ومنها دعم صندوق المعونة الوطنية وتفعيل دور صندوق الزكاة ولجانه . ومع تقديري الشديد لما اتخذته هذه الحكومة من خطوات وإجراءات إلا أنها في رأي غير كافية والتي اطلب من الحكومة موقفاً محدداً واجابة شافية على الاسئلة التالية :

أ- هل تنوي الحكومة التقدم إلى مجلس النواب بمشروع قانون الزامية الزكاة والذي التزمت به حكومة السيد مضر بدران امام مجلس النواب الحادي عشر ، وقد تم تشكيل لجنة لصياغة مشروع ذلك القانون وما زال ذلك للمشروع في ادراج مكاتب ديوان التشريع ووزارة المالية إلى الآن .

ب- هل تنوي الحكومة دعم صندوق الزكاة من مخصصات الدولة اسوة بصندوق المعونة الوطنية بينما يتم اقرار مشروع الزامية الزكاة المقترح وبذلك تكون قد انتهينا من ازمة البطالة وازمة الفقر معاً ، كما فعل السودان الشقيق وقد رأيت هذا يعني ان موازنة

ديوان الزكاة هناك قد بلغت (٢٨١) مليون جنيه عام ١٩٩٠ م ، وقامت الحكومة السودانية بتوظيف خمسة الاف موظف وموظفة في ديوان الزكاة ولم تصرف لهم الحكومة فلساً واحداً على حساب الموازنة وإنما كانت رواتبهم تصرف من ديوان الزكاة وتحت بند (العاملين عليها) لأن القرآن يقول هكذا .

وقبل ان اتي الى النقطة التالية اذكر اخواني كما سمعت ان هناك (٤) مليارات دينار هذه التي يتداول بها في الأردن ما عدا طبعاً المرصود ومن غير المتداول به وهذا علمه عند معالي وزير المالية (٤) مليارات دينار يعني زكاتها (١٠٠) مليون دينار هذا التقدر فقط ما عدا عروض التجارة فما قولكم هناك قانون إلزامي في الزكاة هل يبقى فقير ؟ هل تبقى بطالة عندنا ؟ لا والله .

ج- هل تنوي الحكومة رفع سوية المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي لتحد من فقرهم المتزايد ، وزيادة رواتب الموظفين وكل العاملين في سلك الحكومة من مدنيين وعسكريين اسوة بزملائهم من موظفي السلك الدبلوماسي . وهل تنوي الحكومة رفع الدعم عن المواد الاساسية التي يحتاجها المواطنون والتي التزمت الحكومة بدعمها سابقاً .

٩- وقد خلا البيان الوزاري من العمل على اصلاح وسائلنا الاعلامية ولذا فاننا نطالب بتغيير البرامج الاذاعية والتلفزيونية ، وزيادة البرامج الدينية التي تنشئ الانبياء الصالح الذي يحفظ ويحافظ على استقرار هذا البلد ، وبمبدأ عن الجروح وتزوين الجرائم والفواحش في اعين

الشباب ولا ادري مدى استجابة الحكومة لمطلب بسيط حتى نشعر ولو مرة بأن مؤسسة الاذاعة والتلفزيون تحترم شعور المؤمنين بالله في هذا الوطن فتوقف بث الدعايات الفاسدة وتمتنع عن اظهار المرأة التي كرمها الله بمظهر لا يليق بها في الاعلان عن تسويق السلع التجارية حيث أصبحت المرأة تظهر بمظهر هابط هبوط تلك الدعايات .

كما نطالب الحكومة بأن تسمعنا الأذان حيا يذاع من خلال التلفاز لا ان يكتب انشاء الدعاية الهابطة وعلى الشاشة (حان الآن وقت اذان العشاء حسب التوقيت المحلي لمدينة عمان وما حولها احترموا شعور المؤمنين بالله احترموا شعور المسلمين ٩٥٪ اعلنوا الأذان مباشرة ويذاع من خلال التلفاز لا ان يقال خلال الدعاية الهابطة الفاسدة حان الآن وقت اذان العشاء) .

١٠- ولا يفوتني ان اشدد على ما جاء في البيان الوزاري من حرص الحكومة على تعميق اواصر المحبة والتعاون وتعزيز العلاقات بيننا وبين الدول العربية والاسلامية الشقيقة والعالم الحر المتحضر الى اسس من المحبة والاحترام المتبادل بين الدول والشعوب واشدد هنا على كلمة الاحترام المتبادل لان ما نراه غير ما نسمعه ، اما بخصوص مطالب لواء جرش .

فأنتي اشدد على ما جاء في بيان اخي النائب مفلح الرحيمي فأقول لأخواني في المجلس الكريم لنا عدة مطالب في لواء جرش واختصرها الآن فيما يلي :-

١- ترفيع لواء جرش الى محافظة وتقسيم مناطقها الواسعة الى اقصية ونواحي .

٢- الاسراع في انجاز طريق عمان - جرش الذي ازهد ارواح المواطنين .

٣- بناء مستشفى حديث في لواء جرش .

٤- الابعاز الى الصناديق التطوعية بأبصال خدماتها الى لواء جرش . لأنها لم تعد تصل الى كافة المناطق وخصوصاً في قرى بني حسن والخيميات .

٥- تحسين وضع الخيميات في لواء جرش التي أصبحت في حالة يرثى لها ، فهي تشكو من قلة الخدمات وارجو من الحكومة ان تزور مخيم سوف ومخيم جرش في فصل الشتاء لترى احوال اولئك المواطنين يظهر في فصل الشتاء وتشكو من البطالة والفقر ويظهر هذا جلياً في مخيم غزه مخيم غزه لا يتمتعون بالجنسية الأردنية يا أخوان ولذلك صندوق المعونة الوطنية لا يوصل اليهم خدماته لأنهم ليسوا اردنيون . لكن نقول يجب تطوير والناء هذه المادة فكل انسان يوجد في هذا الوطن وفقير يجب ان تناله المساعدة وانباء مخيم غزه يشكون من البطالة والفقر وهناك امراض السلل بدأت تنتشر فيهم وعلاوة على سوء المجاري والرائحة التي تتركم الأنوف في فصل الصيف عندما يمر انسان من مخيم جرش ومخيم غزه تظهر هذه جلياً وهذا يوجب على الحكومة ان تتحرك وبسرعة لأصلاح وضع الخيميات لذا وبعد كل هذا فأنتي اسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ هذا الوطن من كل سوء وان يجعلنا جميعاً جند اوفياء لرسالة النبي العربي الهاشمي وان ينصر الله بنا جميعاً هذه الأمة انه على كل شيء قدير ، والسلام عليكم ورحمة الله

وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للسيد سليمان السعد الكلمة الآن
للدكتور صالح ارشيدات ، المتحدث الذي يليه
الدكتور نزيه عمارين والسيد محمود هويل
وراءه .

الدكتور صالح ارشيدات :

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمينوهذا يشمل النائية الزميله توجان
فيصل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

أستهل خطابي هذا بأن أتوجه بالشكر
العميق لشعبنا الأردني العظيم والذي ساهم
بكل حرية ومسؤولية وإهتمام بإيصال ممثليه
الحقيقيين الى قبة البرلمان ليكونوا ضميره الحي
ونبضه ، وخير معبر عن شرعية امالهم
وهمومهم وتطلعاتهم .

كما أتوجه بالشكر الجزيل الى جلالة
الملك الحسين راعي مسيرتنا الاردنية على دعمه
المتواصل الدؤوب لمسيرة الديمقراطية .

ولعل اجتماع ممثلي الشعب هنا في
مجلسنا الثاني عشر ما هو إلا تعبير واضح على
انتصار المسيرة الديمقراطية التي أصبحت خيار
الأردن الأكيد لبناء مجتمع الحاضر والمستقبل .
فقد شكلت الانتخابات النيابية العامة والتي
أفرزت هذا المجلس الكريم اختياراً عملياً لجذبة
الاستقرارية اختيارنا الديمقراطي الأردني ، ونهما
كانت تلك الخطوات والانقادات على سير

هذه العملية منذ بدايتها وحتى نهايتها فإن
اجراء الانتخابات في موعدها بمشاركة مختلف
الوان الطيف السياسي الحزبي الأردني ،
شكلت اشارة واضحة على عمق التزام بلدنا
بالديمقراطية .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

اننا نقول للذين لا زالوا يشككون بأن
المرحلة الديمقراطية هي مرحلة مؤقتة حتى
يتخطى الأردن صعوباته الاقتصادية ، نقول لهم
أن الخيار الديمقراطي لا رجعة عنه وأنه سيعمق
باستمرار فقد أصبح من سمات العصر القادم
وهو نظام وطريقة حياة لتحقيق الصالح العام ،
وقد راقبنا وراقب شعبنا بكل اهتمام وتقدير
الانجازات العديدة التي تمت خلال الأربع
سنوات الماضية فيما يخص ترسيخ المسيرة
الديمقراطية وبناء جميع أركانها وركائزها
الثلاث : المؤسسة والمنهجية والسلوكية ،
وذلك من خلال الممارسات التي رسخها
مجلس النواب والقوانين والتشريعات التي أقرها
والتي تضمنت قوانين الحريات العامة والأحزاب
والمطبوعات وإعادة تفعيل مواد الدستور
الأردني بعد إلغاء الأحكام العرفية .

إن هذه الانجازات جميعها هي سياسية
لبناء دولة عصرية اساسها الحق والعدل
والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً
ولأن الديمقراطية في العالم كله تعبير عن نهج
وطريقة حياة فإن لهذه الديمقراطية تقاليد
وأعراف وأصول متفق عليها ، منها على سبيل
الخيال أن الحكومات التي تشرف على
الانتخابات تكون في الغالب هي حكومة

والاحترام وتكامل الادوار والمسؤوليات بما
يضمن التواصل بين الحكم والشعب .

كما اننا ننطلق في تقييمنا لأي رئيس
حكومة من حكمنا على منهجه في العمل
والفكر ودوره السياسي ومقدار قربه من
الديمقراطية ورغبته في التعاون معنا كممثلين
للشعب على اساس موضوعي غير خاضع
للاعتبارات الشخصية .

وفي هذا السياق فقد استقبلنا وزملائي
في التجمع النيابي الديمقراطي رغبة رئيس
الوزراء المعلقة الالتقاء بالكلل النيابية بمزيد من
التقدير والتفاؤل إيماناً منا بأن هذا التقليد
(والذي كرسه ثلاثة رؤساء حكومات سابقة
مع مجلس النواب السابق) . بأن هذا تقليد .

ما هو الا تعبير وتأكيد واضح على
احترام ضرورة التنسيق بين السلطتين التنفيذية
والتشريعية وعلى فهم حقيقي لدور ممثلي
الشعب ضمن العملية والديمقراطية . وللاسف
فإن لقاءات دولة رئيس الوزراء مع جميع الكتل
البرلمانية لم يأتي في سياق التشاور المباشر معهم
حول الحكومة وحول امكانية العمل المشترك
في المرحلة القادمة ، وقد فرجت جميع الكتل
النيابية بان التعديل الوزاري قد تم دون التشاور
مع احد مما ترك اثر سلبيا لدى الجميع بأن
الرئيس المكلف لا يرغب بالتعاون مع ممثلي
الشعب - وربما في بعض القضايا التي يراها
دولة الرئيس هامة في حينه .

وفي هذا السياق ايضاً أرجو ان اوضح
بأن معظم اعضاء التجمع النيابي الديمقراطي
والذي انتسب اليه كانوا قد عبروا وخلال
لقاتهم مع دولة رئيس الوزراء عن رغبتهم

انتقالية تتخلى عن المسؤولية بمجرد الانتهاء من
هذه المهمة ، وقد يطلب من رئيسها إعادة
تشكيلها إذا توافق ذلك مع نتائج الانتخابات
العامة ، إذا أن الهدف الحقيقي لأية انتخابات
هو المجيء بحكومته وفقاً لتائجها ، ولو قيمنا
نتائج الانتخابات لدينا لوجدنا مثلاً أن أغلبية
مجلس النواب الحالي هي من التيار الوسطي
فكان من الأجدر برئيس الحكومة المكلف من
قبل جلالة الملك الحسين أن يتصل ويحاور
ويشاور هذه الأغلبية الوسطية ، والتي تشكل
فعلاً وحسب الاحصائيات الواقعية ٦٠٪ من
مجلس النواب . كما أن مشاركة نواب
منتخبين في أية حكومة لا يشكل اختراقاً لمبدأ
الفصل بين السلطات ، بل ان التقاليد
والاعراف الديمقراطية البرلمانية تتطلب
مشاركة ممثلي الشعب في الحكومة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين :

كلنا نذكر المعاني السامية التي حملها
خطاب العرش السامي حين حملنا امانة العمل
من اجل ان تكون مسيرتنا الديمقراطية النموذج
الذي ترضى به الامة وترى فيه منارة تهتدي
بهديها .

وتأكيداً لهذه المسؤولية الوطنية فإننا
كنواب للشعب نؤمن فعلاً بالمسيرة الديمقراطية
كاسلوب للحكم ، نؤكد بأننا ننطلق في
تقييمنا للحكومة ، اية حكومة من منطلق اننا
شركاء واطراف فريق عمل واحد يعمل من
اجل مصلحة الوطن وتتطلع الى ترسيخ
للمؤسسة بالتعاون ما بين السلطتين التنفيذية
والتشريعية ضمن علاقة تسودها اجواء الثقة

واستعدادهم بالتعاون مع رئيس الحكومة لإنجاح مهمته وتمنوا عليه إعادة تشكيل الحكومة من جديد والدخول على المجلس بحكومة جديدة

وبيان وزاري جديد ، كما تمنى التجمع الديمقراطي على رئيس الحكومة التشاور مع جميع الكتل البرلمانية الأخرى والنواب المستقلين .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين :

لئن جرت العادة وفي حالة طلب الثقة لأي حكومة بان تكون الحكومة جديدة غير مجربة ويجري تقييمها من خلال بيانها الوزاري ومن خلال طاقمها الوزاري وبالنسبة لحكومة الرئيس الحالي فهي حكومة مجربة ، فهي حكومة قديمة جديدة ولو أردت ان اقيم ادائها تأسيساً على تاريخها الماضي فإن لها وإن عليها .

ولعلي أبدأ بما يسجل لها إيجابياً وهو اجرائها الانتخابات النهائية في موعدها الدستوري ومن ثم تصديها لمهمة السلام والمفاوضات السلمية بروح وطنية وجرة عالية اما ما يسجل عليها .

أنا نحسب على رئيس الحكومة بأنه اوصى بحل مجلس النواب السابق دون ابداء الاسباب الامر الذي لا زال يشكل علامة استفهام لدى اعضاء مجلسنا هذا وهذا يقتضي من رئيس الحكومة تفسيراً لهذا الموضوع .

واننا نحسب ايضاً على الحكومة بأنها ذات لون سياسي حزبي واحد ، ونحن مع مشاركة الاحزاب في الحكومة لكن ليكن ذلك

من خلال اقرارات العملية الديمقراطية للمشروعة وبصورة عادلة تنسجم مع مفهوم التعددية السياسية .

اننا نحسب على الحكومة بأنها قامت باجراء تعيينات رئيسة كثيرة ذات لون واحد خلال السنة اشهر الماضية رافقتها حالات تمسقية على التقاعد بدون مبرر وخص بالذكر ما جرى في دائرة المطبوعات وفي الخارجية وفي عدة دوائر وتنقلات لبعض كبار الموظفين المعروفين بالكفاءة والتزاهة بسبب مزاجيات بعض الوزراء كما حدث في وزارة الأشغال العامة . . . وتساءل هنا ، هل سيستمر ذلك ايضاً ؟

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين :

كما تمنى أن تقدم الحكومة ببرنامجه الوزاري مفصلاً ومتصلاً بالمستقبل برنامج يحاول الاجابة على حزمة من الاسئلة المطروحة على الساحة الداخلية والخارجية لملي اذكر منها ما يلي :

ما هي سياسة الحكومة الحالية اتجاه التعليم العالي بعد ان زاد عدد الجامعات الرسمية والاهلية وبعد أن أعلنت الحكومة عن نيتها الى اغلاق كليات المجتمع ، وهل يوجد لدى الحكومة خطة لتطوير التعليم المهني والاكاديمي وربطه بمتطلبات السوق الأردني والتعامل ايضاً مع مشكلة طوابير الجامعيين العاطلين عن العمل .

ثم ما هي سياسة الحكومة الحالية اتجاه العمالة المتزايدة الوافدة المتزايدة وخصوصاً في

الجمارك .

واطالب الحكومة بدعم قطاع التربية والتعليم واعطاء المعلم علاوة " مهنة التدريس " اسوة بالمهن الأخرى ، كما اطالب الحكومة بإعادة النظر في رواتب التقاعدين وتقديم الدعم المناسب لمشاريع الاسكان الخاصة بهم .

واطالب الحكومة بدعم قطاع الانشاءات الأردني احد اعمدة الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إعادة النظر في التشريعات والعقود المعمول بها .

واطالب الحكومة باخراج قانون نقابة المعلمين وقانون نقابة المزارعين وقانون الفنانين الى حيز الوجود .

واطالب الحكومة بدم الغاء كليات المجتمع الحكومية بل دعمها وتطويرها الى كليات مهنية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة .

واطالب الحكومة بتسهيل عودة جميع المفصولين سياسياً عن العمل الى وظائفهم لا زال جزءاً كبيراً من هؤلاء لم يعد الى وظائفهم

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين :

لقد ورد في بيان الحكومة وفي مجال التربية والتعليم تأكيد على دور المدرسة كوحدة لتطوير التربوي وخلية فاعلة في مجتمعها المحلي .

انني ومع ايماني الكامل بهذه المقولة الا أن ما نراه على أرض الواقع في كثير من

قطاع الزراعة وقطاع الاسكان والانشاءات ، وهل يوجد لدى الحكومة برنامجاً طويل الامد لاحتلال العمالة الأردنية مكان العمالة الوافدة ا وما هي سياسة الحكومة في تحديد الحد الأدنى للأجور .

ثم ما هي سياسة الحكومة الزراعية بعد ان تعثر هذا القطاع الهام وفقد بعده الاستراتيجي كرافد اساسي للاقتصاد الوطني ، ومستقبل اساسي للعمالة والتشغيل .

وهل عجزت جميع الحكومات المتعاقبة في وضع سياسة زراعية واضحة تحقق لهذا القطاع بعض الاستقرار .

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين :

مع معرفتي الكاملة بالاعباء الاقتصادية المتراكمة والمتمثلة بالدين الاجنبي الا اننا نطالب الحكومة بأن يكون التزامنا برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي مستنداً الى شروط اردنية وطنية تأخذ بالحسبان الآثار الاجتماعية للسياسات المعتمدة ، ويشمل ذلك الاستمرار في دعم المواد الأساسية . والتعليم والصحة ومستلزمات الحياة الأولية .

كما اطالب الحكومة بالتوسع في الاعفاءات الضريبية للمشاريع الجديدة وتوجيه الاستثمارات الجديدة الى المحافظات والمناطق النائية .

واطالب الحكومة بإعادة النظر في العبء الضريبي المفروض على المواطن من خلال اجراء اصلاح ضريبي شامل لقانون الدخل وقانون

هذا من المداول

ويتعمق هذا من خلال بناء دولة المؤسسات وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لأمنه .

وأدعو الحكومة الى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتكريس مساواتها بالرجل دستورياً وقانونياً لتمكينها من اخذ موقعها في الادارة العليا والمواقع القيادية .

دولة الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين ،

ان ما أصاب الامة العربية من تفكك وانحسار أدى إلى ازدياد الهجمة على حقوقها ومكتسباتها وادى الى تهيش دورها القومي البارز ، ان اعادة اللحمة الى الصف العربي اصبحت من الضرورات الوطنية ونتمنى عالياً الدور الاردني الداعم لاعادة التضامن العربي ونطالب الحكومة العمل على الاستمرار في دعم القضايا العربية وخصوصاً فيما يتعلق برفع الحصار عن شعب العراق البطل .

وبالنسبة لعملية السلام فاننا نؤكد حرصنا على السلام العادل الشامل المشرف الذي تغلب به الاجيال القادمة ، سلام يستند على الثوابت القومية والوطنية ، ويضمن للشعب الفلسطيني السيادة على ارضه واستعادة حقوقه المشروعة واقامة دولته المستقلة على ارضه كما يضمن لجميع الدول العربية وفي مقدمتها بلدنا الاردن حقوقها المشروعة ، وفي هذا السياق فاني اجد من الضروري أن اشير الى مطالب شعبنا بضرورة التنسيق الدائم بين الحكومة الاردنية ومنظمة

مدارسنا الجديدة غير المستأجرة لا يمكن ان يحقق هذه المقولة بسبب افتقار معظم مدارسنا الى الخدمات الاساسية وإلى الصيانة الدورية بسبب عدم وجود المخصصات اللازمة ، واطالب الحكومة الاهتمام بالمرافق التربوية المختلفة نظراً لأهميتها في تحقيق خطة التطوير التربوي . ويجب أن لا يقتصر مقياس نجاحنا على الكم ايضاً في مدارسنا ، بل يتعدى ذلك على الكيف والنوعية في التعليم ونتائج .

وبالنسبة الى الرياضة والشباب فإني اتمنى عالياً الدعم المعنوي الذي تقوم به الحكومة اتجاه الحركة الرياضية والشبابية وأدعو الحكومة الى ضرورة استمرارها بتقديم الدعم المادي بصورة اكبر لدعم الاندية الرياضية في مختلف مناطق المملكة واستكمال البنية التحتية لمنشأتها الرياضية وخصوصاً المجمع الرياضي الجديد في الزرقاء مدينة الزرقاء الرياضية ومجمع شرق عمان الرياضي ، كما اطلب الحكومة بتوفير الدعم اللازم للجنة الوطنية العليا للعمل التطوعي وتبني مشاريعها التربوية الوطنية . وأمل ان تستطيع هذه الحكومة الاستمرار في سياسة الحكومة السابقة في تحقيق التوازن بين الرياضة للجميع وبين الرياضة التنافسية .

دولة الرئيس ، حضرات النواب

المحترمين :

ان الحديث عن الوحدة الوطنية من خلال المناسبات المتعددة يبقى شعاراً براقاً لا جدور له على الارض ، ولتعميق هذا المفهوم لا بد من ممارسته بالفعل من خلال تحقيق العدالة والمساواة والتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً

التحرير الفلسطينية لبحث كافة القضايا الوطنية التي تهم الطرفين ، هذا التنسيق الذي يجب ان يسوده روح الجدية الايجابية والثقة المتبادلة .

دولة الرئيس ، حضرات النواب المحترمين :

اننا على قناعة تامة بأن المرحلة القادمة هي مرحلة التحديات الكبرى وخصوصاً بعد عملية السلام المتسارعة ، هذه المرحلة تتطلب منا جميعاً كشعب وحكومة ومجلس نواب أن نكون على مستوى هذه التحديات الكبرى ، ويتطلب هذا من السلطة التنفيذية بالذات مسؤوليات أكبر بالتعاون مع قضايا الوطن المختلفة بسوية عالية من العدالة والنزاهة والامانة والمسؤولية والتنسيق والتشاور مع مجلس النواب يمثل الشعب وذلك الفريق الواحد .

وسأحدد موقفي من موضوع الثقة بهذه الحكومة على ضوء اجابة دولة رئيس الوزراء على القضايا المختلفة التي طرحها ممثلي الشعب ومدى التزام هذه الحكومة مع هذه الطروحات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور صالح ارشيدات ، الكلمة الآن للدكتور نزيه عمارين والمتحدث الذي يليه السيد محمود الهويمل .

الدكتور نزيه عمارين :

دولة السيد رئيس مجلس النواب

الاخت والاخوة النواب المحترمين

انني من معشر المستقلين الوطنيين ولسان

حالي يقول رضينا بالحسين قائداً ومعلماً والاردن وطناً والتعددية المسؤولة والديمقراطية منهجاً وساحة واسعة وأمنه لكل مواطن صالح غيور ونحن لسنا ضد اي حزب . . . ولكننا مع كل جهد مخلص صادق لأننا دوماً مع الوطن وضد ما نراه من ممارسات خاطئة لاي كان ترمي الى الاستئثار بالسلطة او المس بأمن الوطن وسلامته وحدته المقدسة ومكتسباته .

وما نريده من الحكومة ان تكون حكومة وطنية مستقلة ، نشاركها الشعور الذي نكنه لجلالة الملك المفدى حفظه الله . . . فهو ملك الجميع وملأه الجميع . . . وهذا ما نريده لحكومة جلالة الملك ان تكون حكومة الجميع وملأه الجميع .

دولة الرئيس ، الأخوة الزملاء :

اولاً : لقد كنا نتمنى على حكومة دولة الدكتور عبد السلام المجالي وكفانيته وخدمته وتفانيه والذي نكن لشخصه الاحترام والتقدير كنا نتمنى ان تتقدم لنا ببيان حكومي يبين لنا الآلية المفصلة لتنفيذ وترجمة ما جاء في خطاب العرش السامي من مرتكزات وتطلعات للمرحلة القادمة الا انها لم تستجيب لهذه الرغبة متجاهلة تطلعات المجلس القائم ، ومرتكبة بذلك مخالفة دستورية متجاهلة تطلعات المجلس القائم ، ومرتكبة بذلك مخالفة دستورية سيما وان هذه الحكومة عاصرت مجلسين اثنين ، وقامت بحل احدهما قسراً قبل انتهاء مدته الدستورية ، مخالفة الأعراف الديمقراطية التي نعيش ومهددة بذلك سلامة حياتنا السياسية وسلامة مسيرتنا الديمقراطية والتي بتنا نفاخر بها دول المنطقة والعالم .

ان المسؤولية الملقاة على عاتق هذا المجلس الكريم كبيرة جداً ولا بد له من الوقوف على مجريات الاحداث والاطلاع على ما يرسم ويدور ، وكذلك المسؤولية الملقاة على عاتق الحكومة المكلفة لا تقل اهمية كان بودنا رغم ما يربطنا بشخص رئيسها واعضائها الكثير من روابط الصداقة والاحترام والتقدير ، كان بودنا ان روعي في تشكيلها شمولية التمثيل لكافة اطراف الوطن السياسية ليتحمل الجميع حجم المسؤولية الكبير وتكون بذلك حقاً حكومة وطنية ذات قاعدة عريضة تتناسب مع ظروف الوطن الرامنة ويراعى في تشكيلها التخصصات والكفاءة والخبرة اذ لا يعقل ان يكلف طبيباً بعمل وزارة الاشغال ، وقاضياً عربقاً بعمل وزارة النقل ، وتربوياً مخضرمًا بعمل وزارة البلديات .

دولة الرئيس

حضرات النواب

موضوع هام وخطير وهو قديم جديد اقول قديم جديد يشير قلق الشارع الاردني الا وهو محاباة الحكومة لبعض مراكز القوى . . . بما في ذلك التعيينات والاحالات والتنقلات شاملة المواقع الادارية المتقدمة في الدولة وبالتالي تسييسها وتغييرها وتسخيرها لصالح طيف ما .

ان هذا النهج الخطير جداً هو تكريس صاخر لنظام الشللية وابرار مراكز القوى وما هو الا بؤرة للفساد الاداري ولا يمكن السكوت عليه وتغييره . . .

لأنه بهذا يصبح الولاء لا للقانون ولا

لنظام ولا للدولة وإنما لمراكز القوى المصطنعة وما نسميه بالشللية . . . ويصبح المواطن أسيراً لمثل هذه البؤر الفسادية لاحول له ولا قوة . . . يقف امامها ديوان الخدمة المدنية حائراً مشلولاً . . . حيث لم تعد خبرته ولا الكفاءة العملية والخلقية هي الأساس الذي يعول عليه في انتقاء الموظفين وترقيتهم . . .

واصبح الولاء لا للدولة والنظام وإنما لهذه الشله او تلك ، وتحت هذا الفهم الخطير الذي حطم كل القواعد والمركزات الادارية السلمية . . . تمكنت هذه المراكز من الاستثناءات في التعيين والتمكن والنقل والترقيع والترميح . . . وخسر الوطن كفاءات مشهوداً لها . . . ولأن ولاتها كان للوطن والنظام وليس لهذه المراكز . . . وللانصاف ان ما نشاهده ونلمسه اليوم ليس جديداً وقد عشناه ايضاً ابان الحكومات المتعاقبة . . . وكان ملاك ورجال التربية والتعليم المشهود لهم بالكفاءة والاخلاص والولاء احدى ضحايا صراع مراكز القوى الخفية على حساب مصلحة الوطن .

والمطلوب دعم ديوان الرقابة والتفتيش وتفعيل دوره بلجنة برلمانية تسمى لجنة الرقابة والتفتيش يكون عملها رديفاً وداعماً لعمل الديوان ، نمدد بالجرأة والحصانة الكافية كي يتمكن من الاستفسار والتدقيق والتحقيق في جميع التعيينات والتنقلات وضمان العدالة وحماية مسيرتنا الديمقراطية .

وبذلك نكون حقاً كما اراد لنا الحسين خيرة الخيرة نرفع راية الوطن ونؤمن بالسلطة التشريعية حصناً منيعاً يحمي حقوق الوطن والمواطن ويحافظ على امته واستقراره .

دولة الرئيس

الأخت والأخوان المحترمين

لقد وصلنا بفضل حكمة ودراية وتوجيه باني نهضة هذا الوطن وجهود المخلصين من ابناؤه الى ما نحن عليه من تقدم وازدهار وامن واستقرار . . . نتوج هذا كله بالديمقراطية التي نعيش الآن ظلالتها . . . ولكن امام هذه الانجازات العظمى تحديات كبيرة وخطار جسيمة داخلية وخارجية والسؤال هنا اين الحلول المفترضة على الجبهة الداخلية كي تقوم بدورها بدراستها ومناقشتها واقرارها والدفاع عنها بدلاً من ان نقرأ بالصحف اليومية عن محاولات مبعثرة من الوزارة او تلك المؤسسة لحلول آنية سطحية وهلامية وليست جذرية فترك هذه المشكلات الصغيرة تنامي وتكبر وتتراكم من حكومة الى اخرى الى ان ينتج عنها ازمات اجتماعية خائفة يعجز عن مواجهتها اية حكومة كانت . . . نعم هناك معاناة شديدة لا بل توتر اجتماعي للمواطنون ايها الاخوة يشكون من ارتفاع الاسعار الذي بات لا يطاق ماذا نقول لهم ؟ أن هناك نية لرفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الاساسية وانتظروا المزيد من الارتفاع والمواطنون يشكون من الضرائب الباهضة هل هناك نية للتخفيف عن كاهل المواطن ووضع حد لابتزاز وجود بعض موظفي الضريبة ، المواطنون يشكون من عدم تكافؤ الفرص . . . هل ننصحهم بالالتحاق باحدى مراكز القوى المنتفذة على ساحة الوطن.

للمواطنون يشكون بأن مناطقهم منسية واخرى محرومة . المواطنون يشكون من البطالة

المقنعة ، والتي لا تقل خطورة عن البطالة الحقيقية التي باتت متفشية في مجتمعنا واصبحت تشكل خطراً أمنياً واجتماعياً

دولة الرئيس :

الاخت ، الاخوة النواب المحترمين

اننا نطالب الحكومة بمايلي :-

- مشروع قانون التأمين الصحي الشامل والذي بات ضرورة وطنية ملحه ، تمهيداً لمناقشته واقراره وتنفيذه .

- تعديل قانون مزاول مهنة الصيدلة والذي روعيت فيه آنذاك مصلحة فئة قليلة جداً من الصيادلة القدامى مما ساعد على احتكار هذه المهنة الهامة من قبلهم وادت بالتالي الى تفشي البطالة الحقيقية والمقنعة للمئات من ابناء هذه المهنة .

- مشروع قانون نقابة الفنانين الاردنيين :- يرمي شؤون الفنانين ويحافظ على حقوقهم ويرفد هذا القطاع المنتج المبدع بالاهتمام والدعم الذي يستحق . . بعد ان شق طريقه واثبت حضوره المميز على ساحة الوطن وخارجه بعصاميته وإصراره وعنايه ومحدودية امكانياته وما زلنا في مجال الحركة الفكرية والفنية ؟ . . اتساءل هنا أين موقفنا وموقف الحكومة من الكتاب والادباء الاردنيين الذين يعيشون ضائقة مالية خائفة ، هذه الفئة الراحية المبدعة والواعدة والمطلوب ان يكون هناك خطة وطنية شاملة للدراسة اوضاعهم وحماية مستقبلهم ومستقبل اولادهم وضمان العيش الكريم لهم .

في مجال القطاع الزراعي :-

- اعفاء صغار المزارعين من فوائد ديونهم وجدولتها ان امكن .

- توفير العلاجات والسماد والبذور المحسنة بأسعار محدودة ومقبولة وتأمينها عن طريق مؤسسة الاقراض الزراعي لمنع احتكارها.

- ومن ثم ضمان تسويق فائض الانتاج بشكل مدرّوس ليكون رافداً اقتصادياً هاماً للوطن والمزارع .

- انشاء نقابة للمعلمين حيث ان التعليم مهنة كسائر المهن ومن العدالة ان تكون لهم نقابة مهنية تسهم في تطور العملية التربوية وفي حل العديد من المشكلات التي تواجه المعلمين .

أما في مجال الجامعات :

(١) فالمطلوب توسيع قاعدة القبول .

(٢) وهنا اتفق مع معالي الزميل سعد السرور بالإبقاء على استثناءات مناطق الريف والبادية والاغوار وهي المناطق المحرومة والاقال رعاية .

(٣) ومن ثم اعتماد المعدل التنافسي المعيار الوحيد للقبول .

(٤) في الجامعات لا بد وهنا اكرر لا بد والغاء جميع المقاعد المخصصة لرئاسة الوزراء والوزراء والامناء ووقف عملية تزريق قبول ابناء الطبقة المتنفذة ما بين فصول الدراسة . وذلك بالإتفاق بين رؤساء الجامعات ومندري التسجيل.

(٥) موضوع تعيين منصب رؤساء الجامعات : يجب أن لا يكون منصباً للترضية أو أن يكون منصباً مسيراً وللحفاظ على استقلالية جامعاتنا وأكاديميتها ، أقترح نظاماً يقتضي بأن يكون منصب رئيس الجامعة . من بين عمداء كليات الجامعة نفسها وبشكل دوري دوئماً استثناء يحدث ذلك على سبيل المثال كل ستين من عميد الى اخر (حال توفر الرغبة) وهو نظام ناجح وناجح ومعمول به في جامعات عالمية وعريقة وهو حقاً يجنبنا الكثير من السلبات والاحراجات التي نعاني منها وتعاني ايضاً جامعاتنا من جراء النظام المعمول به حالياً .

الشركات والمؤسسات العامة في الجنوب :

- نشتم للحكومة التوجه نحو تعيين مدراءها من نفس كوادرات الشركة والمؤسسة محتمدين بذلك عنصر الكفاءة والاعلاص والامانة والاقدمية وهذا سوف نحيله للحكومة

- نطالب بتفعيل دور الشركات الكبرى في تنمية المجتمع المحلي بحيث تكون هذه الشركات والمؤسسات رافداً اجتماعياً واقتصادياً هاماً للمنطقة .

- نطالب مشاركة ابناء الجنوب للمقيمين في مجالس ادارتها وليس ابناء الجنوب القاطنين في عمان ان توفرت الكفاءة المطلوبه ، وحال عدم توفرها لأبناء المحافظات الأخرى وتكون مشروطه بالأقامة مع عائلته لأن هذه فرص عمل دائمة ونريد هنا من ذلك زيادة التداخل والتفاعل الاجتماعي بين ابناء الوطن الواحد . وبالتالي دعم نسيج الوحدة الوطنية .

للمناطق الريفيه حيث تتوفر المياه والبنية التحتية . وبذلك تصبح هذه المناطق مناطق جاذبة وليس طاردة وتعمل على تنميتها واستغلالها . وتطويرها اجتماعياً واقتصادياً .

ولي الختام لا يفوتني ابها الأخوة ان اتقدم من جلالة الملك المعظم باني نهضة هذا الوطن ومحقق امجاده بالتحية والاقدام والتقدير والاعلاص راجياً من الله ان يعيننا جميعاً في خدمة هذا الوطن العزيز وانني احتفظ في حقي في موقف الثقة الى ان استمع الى رد الحكومة على ملاحظات السادة النواب وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً دكتور نزه صمارين ، الكلمة الآن للسيد محمود الهويل ، المتحدث الذي يليه الدكتور فوزي الطيمه .

السيد محمود الهويل :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على النبي العربي الهاشمي الأمين .

دولة رئيس مجلس النواب ،

الزميلة والزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد :

بداية وقد شرفني محافظة الكرك الالية كرك المجيد والتاريخ بأمانة حمل أمانيتها وامالها فإنتني وبنفس القدر اتشرف بأمانة حمل هموم وآلام الاغوار الجنوبية من مملكتنا الالية راجياً أن الفرصة لا تزال متاحة للعمل معاً فريقياً

-نطالب نقل مكاتب الادارة الى مواقع الانتاج ليتسنى لطاغم الاداره ان يكون مشرفاً مباشرة على عمل وتنظيم هذه المؤسسة والشركات ، اذ من غير المعقول ان تكون ادارة هذه المؤسسات والشركات التي كلفت الخزينة مئات الملايين من الدنانير ان تكون ادارة هذه الشركات بعيدة مئات الكيلو مترات عن مواقع الانتاج وما يترتب عن ذلك من نتائج خطيرة مع سلامة وسير العمل او الانتاج معاً .

موضوع البطالة :

نعتقد ان الحل الامثل لمواجهة مثل هذه الظاهرة الخطيرة في الجنوب والريف على حد سواء هو تشجيع الاستثمار الصناعي في المنطقة:

(١) وذلك ان تقوم الحكومة بانشاء البنية التحتية لمدن صناعية في الكرك ، والطفيلة ومعان والمفرق حيث تتوفر الآن الدونمات غير المستقلة اصلاً .

(٢) ان تتوقف الحكومة عن اعطاء تصاريح انشاء اية صناعات جديدة في منطقة العاصمة . حيث ان ازدياد الصناعات في عمان بات يشكل :

أ- خطراً كبيراً على تلوث البيئة .

ب- وخطراً كبيراً على موضوع توزيع الكثافة السكانية .

ج- ومن ثم يهجر منطقة الريف سيما وراء لقمة العيش وبالتالي زيادة المشاكل الاجتماعية والمترتبة عن ذلك .

ولا بد من حصر هذه التصاريح

كلمة من الشاغل

واحداً يضم السلطين التشريعية والتنفيذية .

وقد حاولت من خلال قراءة دقيقة لبيان الحكومة الوزاري واستذكراً للقاء الذي تم مع دولة رئيس الحكومة علي اجذ صيغة ايجابية من صيغ التعاون والتنسيق فوجدت الامر اكثر صعوبة مما ظننت وفكرت / . كنت اعتقد : أن خيرة الخيرة / ستكون في الموقع / الذي يشكل القاسم المشترك ، لقوى ، وعناصر : واسعة جداً / يسعى اليها دولة رئيس الوزراء / ليضع يداً بيد / من اجل تحقيق الأهداف الكثيرة في تحقيقها / . ولكن الامر لم يكن كذلك / فالديمقراطية يريدونها للنواب فقط / ويريدونها تحت القبة فقط / ويريدونها في الكلام فقط / ؟

دولة الرئيس : الاخوه الافاضل الاخوت الفاضلة .

ان المناخ الذي ساد خلال الاشهر الماضية / قد افرز منهجاً يحمل في طياته / وضعاً مليئاً بالصعاب والسلبات / فحين تنتفي الديمقراطية داخل مؤسسات الحكم / ويرز العجز عن حل مشاكل الناس / ويصيح اقتناح الحكومة بالتجديد والتغيير امراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً . وهنا تتأرجح السياسات والمواقف / وتصدع الثقة والمصداقية / ويفتقد التنسيق والترابط بين الاجهزة ومؤسسة الحكم / وتصبح الدولة حائرة أمام حكومة / تصرف مثل المريض « بالشلل الرعاش » / الذي لا يستطيع التحكم باطرافه (اي مؤسسات الدولة المتعددة) / ويصير الرجل في المكان غير المناسب / والمكان المناسب يصير للرجل الذي يجازب أو يناسب . أمام هذا نجد أنفسنا

عاجزين / لا عن التلاقي والتصالح / بل ايضا عن وقف الاشتباك / بحيث نظل في موقع مكشوف بالآله وأتانه / وتبقى الحكومة في مواقع محصنة تسد الطرق والمعابر على الناس ويمثلهم / كل هذا يتم رغم توجيهات جلالة الملك الحسين المعظم / التي تؤكد على أن الديمقراطية / تعني المشاركة والحوار / للوصول الى احقاق الحق / والعدالة / والمساواة / وتكافؤ الفرص / بين المواطنين جميعاً . بعيداً عن النظرة الى العشيرة او الموقع الجغرافي او الميلاد او العرف او اللون والدين .

دولة الرئيس :

ان البيان الوزاري يتخذ عن ترسيخ مبادئ الديمقراطية المتمثلة في الحرية / في ظل القانون / والتمثيل النيابي المنتخب / . وتعدو السلطات الدستورية / والفصل بينها . ولكنه يضيف ايضاً مسؤولية (السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية) / واتساءل هنا دولة الرئيس / هل هناك مسؤولية بدون مشاركة وبدون تعاون اترك ذلك لضمير الأمة وللزملاء والزميلة المحترمين .

دولة الرئيس :

عودة بنا الى احقاق الحق / والعدلي والمساواة وتكافؤ الفرص / بين المواطنين جميعاً / وبالنسبة لمنطقتي وخدمة ابناء بلدي / الذين لفتحهم حرارة الشمس فلو تنهم سمرراً وصنعت منهم جهاً عالية / ما هانت ابداً / صدوراً مرفوعة / ما تخاذلت ابداً / فداءً ووفاء وانتماءً للوطن والعرش وسيد الهاشمي الحسين المفدى . هل تعلمون يا دولة الرئيس / ولسنوات عديدة لم يتمكن الا عدداً محدوداً جداً أن يجتاز امتحان

دولة الرئيس :

ان البيان الوزاري الذي اشتمل على إنجاز حكومتين / فيه الكثير الكثير . واما منطقتي فهي تحتاج الى القليل من العناية والرعاية . لتلحق بركب الشفا / وتخرج يا سيدي اغوار المعاناة والالم / ولربما يحتاج الامر . الى بيان وزاري خاص بها حتى يتمكن من اعود لقاعدتي الانتخابية لأشاورها ديمقراطياً ، كما تعودت ، فيما أنا فاعل بأمر الثقة . وهنا اعود لأسأل الحكومة على لسان المزارعين في موضوع الزراعة مصدر رزق الكادحين والصادقين والملتزمين بأرضهم والمزرعين بترابه الطهور أسأل ماذا نزرع . . . ؟ ومتى نزرع . . . ؟ ولبن نزرع . . . ؟

للإجابة على هذه الاسئلة / اقترح ان تشكل لجنة متخصصة تحوي بين اعضائها كل الاختصاصات المتعلقة بالقطاع الزراعي وان لا تأتمر هذه اللجنة بأمر وزير / وانما تتمتع باستقلال اداري ومالي / ومهمة اللجنة ان تقوم بمسح شامل / لكل الاردن وبعد ذلك تكون توصيات هذه اللجنة بمثابة قرارات لمجلس الوزراء حتى لو تطلب الامر ارجاء بعض المشاريع لبعض الوزارات . ورصد موازنات هذه المشاريع لصالح هذه القرارات لكي تصبح الزراعة رافداً للاقتصاد الوطني لا عبئاً عليه / كما هو الحال في هذه الأيام / حيث ، ان بعض المواسم / لا يستطيع المزارع ان يؤمن اثمان المياه / فكيف به يؤمن لقمة العيش له ولعائلته .

هذا بالاضافة انني اتساءل / اليس من

الثانوية العامة في منطقتي واكاد اسمع همس الحكومة الحق عليكم / واكاد أن اسمع الحكومة / لا والف لا / الحق كل الحق عليكم / فلم يكن لدينا المعلم والمؤهل / المستقر نفسياً / وان وجد فإنه موجود على قوائم التشكيلات / وليس في صفوف المدرسة . وهل كانت يا دولة الرئيس مدخلات التعليم في المناطق النائية كمنطقتي هي نفس مدخلات التعليم في العاصمة على سبيل المثال / . فبا الله عليكم ايها الزملاء المحترمين هل ستكون الآن مخرجات التعليم في مدرسة كفور الصافي مثلاً مثل مخرجات التعليم في احدى مدارس عمان الغربية ؟ . اذاً والحالة هذه لا بد من جعل هذه المناطق وحدات تعليمية / منفصلة / . وهذا الأمر ليس منه من احد وانما هو حق نطالب به ولا يتأتى ذلك الا من خلال سن تشريعات تحفظ لمثل هذه المناطق حقوقها وهل تعلم يا دولة الرئيس أن مستشفى الكرك الحكومي قد مضى على الموافقة على انشائه اكثر من ١٥ عاماً وهل تعلم ان الحكومة السابقة وضعت حجر الاساس وكذلك هذه الحكومة ولكن لا ادري على اي اساس . نحن مع اللامركزية ولكن اشد ما احشاه واحلر منه ان تتحول اللامركزية الى مركزيات صغيرة / تدفع ثمنها الاطراف والمناطق البعيدة / وتبقى اللامركزية ترفع شعاراً يضرر منه الكثير من ابناء وطننا العزيز وكيف نتكلم عن اللامركزية دون ان يسبقها تشريعات تعطى بموجبها الصلاحيات حتى نحقق الهدف وكيف يا سيدي نتكلم عن اللامركزية / دون ان نوجد الكادر الإداري الفني المؤهل القادر على تحملي مثلي هذه المسؤولية الجسيمة ، يحكمه حق العدالة والمساواة والتكافؤ . . .

العدل والمطلق ان تكون كلية الزراعة في منطقة الأغوار / وتتبع للجامعة الأم مؤته / ونرى هذا الأمر من وجهة نظرنا المتواضعة انه فيه فائدة أعم واشمل خاصة ونحن نعرف ان الأغوار منطقة زراعية بالدرجة الاولى .

دولة الرئيس :

يقول الله عز وجل : « لا يلاف قريش إلا لفهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف » صدق الله العظيم .

ان رب العزة العارف بنفسية وحاجات عباده يطلب من المسؤول ان يعمل ما في وسعه لأبعاد الرعية عن العوز والجوع ويحقق لهم الأمن والطمأنينة بعد تحقيق ذلك تطلب من افراد هذا الشعب الطيب المنتمى لأرضه وقيادته الهاشمية الابداع والافان ونحو اردن منطور ريادي كما اراده الحسين . فهل هذه الحكومة قادرة على تنفيذ الحاجات الأساسية للمواطن في الوقت الذي نعرف أن شبح الفقر بدأ يستفحل بمجتمعنا وظهور الطبقية والتي ارلى نتائجها البغض والكراهية والحسد وققدان الأمن . فهنا لا بد للحكومة من اعادة سياستها في كل الصناديق والمؤسسات التي تساهم جزئياً في حل مشكلة الفقر . ولا بد من ان تصل الى بيوت المحتاجين لأن مجتمعنا تربي على الألفة وعزة النفس رغم حاجته .

دولة الرئيس :

اننا على ثقة اكيدة بحكمه وريادة سيد البلاد وقيادته لموضوع المفاوضات وصولاً الى السلام الذي نرضى فعلا عنه الأجيال والمدالة

بمضمون لا ينحرف عن الشمولي والشرف . ونحن لاننا نعي مخاطر المفاوضات واننا نعي انه لا بد وان نحسن الأردن وهو الصغير بإمكاناته الطموح بأبنائه وأماله فلا بد من العمل على اعادة اللحمة الى العلاقات العربية . ونضمن أن العرب هم الأساس / والذي ينبغي عليهم لبناء السلام / واذا كنا واثقين ان ما نستطيع ان نفعله بمفردنا / سيقى محدوداً / فعلياً أن نعمل مع من يرغب منا / ومن يرغب أن ينسق معنا / ولا نسمح للأفراد ان يؤثر علينا ويهدد مصالحنا / ويعرض مستقبلنا وكياننا للخطر .

دولة الرئيس :

ان اتباع اسلوب الحملات الاعلامية بدلاً عن اسلوب الخط الاعلامي الثابت يجعلنا احياناً نتشكك بقدرة الحكومة على الثبات في المواقف ونحن نعلم رجال الاعلام الرسمي في عدم التزامهم خطأ اعلامياً ثابتاً نتيجة عدم وجود هذا التوجيه من رئيس الحكومة ان خطورة هذا الأسلوب في الحملات المفاجئة والساخنة والصوت العالي جداً / والتي تحدث كردات فعل للحديث / تبعد وكان لا علاقة لها بما يسبقها او يتلوها من توجهات سياسية اعلامية . مثل هذه التصريحات المتناقضة التي تلاحت بعد اتفاق ٩/١٣ والتي كادت ان تخلق مناخاً اقل ما يمكن وصفه فيه / بأنه مناخ ملوث / يستهدف الوحدة الوطنية / ويستهدف الاقتصاد الوطني / فخاف الناس / وانهارت اسعار الأسهم / والعقارات / وساد البلاد اجواء الاحباط والخوف والفزع / ولولا حكمة القادة كما هو الحال دائماً لحصل ما لا يحمد عقباه .

وفي الختام . اسأل الله ان يحفظ الأردن واحة امن واستقرار تحت ظل قياده الهاشمية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد محمود الهويمل ، الكلمة الآن للدكتور فوزي الطعيمة ، والمتحدث الذي يليه السيد جمال الصرايرة .

الدكتور فوزي الطعيمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،

بأني انتقاد مجلس النواب الاردني الثاني عشر في ظروف محلية وعربية ودولية غير واضحة المعالم ، وفي زمن تتسارع فيه الجهود والاتصالات واللقاءات للوصول الى صيغ تقريبية لمرحلة السلام التي يشارك الاردن فيها ، من موقع المسؤولية الوطنية والقومية .

ان ما يتركز عليه الاهتمام السياسي للاردن ، قيادة وحكومة ومجلساً نيابياً منذ مدة طويلة بعد ان تم الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي والمعروف باتفاق غزة - اريحا ، هو ان يكون للاردن دوراً ، وان يكون هذا الدور متفقاً ومتناسقاً مع ثوابت الاردن التاريخية ، ومع حقه في ان يستعيد ارضه ، وان يكون مساهماً ومشاركاً في وضع كل الحلول والتصورات للقضايا والمسائل المشتركة وخاصة قضايا المياه والحدود ، والسكان ، والاقتصاد ، والمال والايدى العاملة وغيرها من القضايا المتداخلة والمتشابكة لدول المنطقة التي يؤمل لها أن تنتقل

وهنا اذكركم قول القائد ان من يتعرض للوحدي الوطنية هو خصمي حتى يوم القيامه .

ويبقى أن يتوحد الكل / حكومة ومؤسسات مع ضمير ووجدان الحسين لتبقى الثقة التي هي الأساس . . .

وانني اعلق الثقة بالحكومة الى حين سماع ردها على النقاط التالية : -

(١) الاخذ بعين الاعتبار ما اورده حول موضوع الزراعة والاجابه على الاسئلة التي طرحتها ومدى جدتها بالاخذ بالاقتراح الذي طرحته .

(٢) اعادة النظر في الوحدات الادارية في المملكة بشكل عام مع الاخذ بعين الاعتبار استحداث محافظة جديدة تسمى محافظة وادي الأردن .

(٣) الأخذ بنظام التأمين الصحي الشامل وخاصة في المناطق الفقيرة والمحتاجة او بدلاً ادارياً يعني بالغرض في المناطق المشار اليها .

(٤) معالجة الوضع الصحي في محافظة الكرك بشكل عام والأغوار بشكل خاص لعدم توفر بدائل عن خدمات القطاع العام .

(٥) ان تقوم الحكومة بالتعاون مع الشركات العاملة في الجنوب بوضع خطة تقوم بموجبها الشركات باداء واجبها تجاه المجتمع المحلي من مشاريع اجتماعية والاخذ بعين الاعتبار حصة المنطقة في التوظيف .

(٦) تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة ، رواتب المتقاعدين .

ليستطيعوا توفير الحاجات الاساسية لعائلاتهم .

المسؤولية التاريخية ، التي نتحمل جميعا عبئها واثارها .

دولة الرئيس ،

السادة النواب المحترمين .

وكما تعلمون جميعا وما لم يعد خافيا على احد من المتابعين لعملية السلام ان مخرجات السلام لا تقتصر فقط على رسم الحدود ، وازالة بعض مظاهر الاحتلال وتغيير طواقم الأمن وغيرها ، وإنما تنسحب نتائج السلام وفرضياته الى وجود دول المنطقة ، والى مكونات اقتصادياتها والى ايجاد تشكيلات جديدة ، نحن في الاردن نقع في كل مجموعات سواء كانت على صعيح الاسواق الثلاثية او الرباعية او ما يسمى بسوق الشرق الاوسط ، وسواء ضمت هذه الاسواق دول عربية بعيدة عن الصراع او دول مطلة على الوطن العربي . فاهتمامنا بها السادة ليس مؤطرا بمتابعة الحدث السياسي منفصلا عن التصورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فالتقارير بل والمعلن عن التصريحات لمسؤولين ومنظمات دولية تشير الى تحرير التجارة بين دول المنطقة ، والى حرية انتقال الايدي العاملة ورؤوس الاموال ، والى مشاريع اقتصادية وسياحية ، واستثمارية مشتركة وغيرها من تفاصيل القادم من التخطيط الاقتصادي الواسع .

وهذا جانب لا يقل اهمية بل وخطورة على وضعنا الراهن ، وعلى مستقبلنا القادم ، مواطنين وعاملين في قطاعات الصناعة ، او الزراعة ، او السياحة ، او الاستثمار ، فالتحرير

من حالة التوتر والعداء الى حالة السلام ، وما بين الحالتين هو المسيرة السياسية التي تشارك حكومتنا بها ، ونسمع بعض تفاصيلها من هنا وهناك ، ويتغيب عنا الكثير من التفاصيل مما يقع في صلب عملنا كممثلين لشعب طيب ، أوصلنا الى هنا لتكون امانة على مستقبله ومستقبل اجياله ، ونكون محافظين وملتزمين بحقوقه وبانجازاته ، بوعي وصدق وبمشاركة فعالة مع السلطة التنفيذية القائمة على الفعل السياسي .

من هنا فاني ومن موقع المتابعة لما يجري ، ولقدرات كل الاطراف الداخلة في عملية صنع السلام ، والقوى المؤثرة من الخارج ، أؤكد ان الفعل السياسي القائم حاليا ، والذي تديره الحكومة الموقرة ، يجب ان لا يقتصر في جزئياته وكلياته على القائمين عليه ، فنتائج هذا الفعل تصيبنا نحن كنواب للشعب ، ومثليه بدل فاته وانتهائه ، فالمستقبل القادم هو نتيجة لما يجري الآن ، وهو تجسيد حقيقي للانكار والطروحات التي يجب ان لا تكون اجتهادا او رد فعل ، بل يجب ان تكون من جهدنا جميعا حكومة ونوابا ، ويجب ان نسير في خطين متوازيين متوافقين غير متافرين ، ولا يكون هذا الجهد ايجابيا الا بوضعنا نحن ممثلي الشعب في جوهر ما تم وما سيتم ، وان تخضع التوجهات السياسية والاقتصادية وغيرها للحوار والنقاش والمشاركة ، وان نصل بالتالي كنواب للشعب ومن موقع المسؤولية التاريخية امام الله والاجيال مع الجهد السياسي ومع القرار العام للحكومة وللشعب ، وما أطلب به الان هو من ابداعات الديمقراطية السياسية ، وما أطمح لإدائه في العمل الحكومي هو تجسيد لتحمل

في وزارة المالية او وزارة التخطيط ، ولا ندري ، هل هي الاولويات الملحة ؟ ، ام انها قابلة للتأجيل واعادة الترتيب ، ان طرحي لهذه القضية ينطلق من فهمي لموضوع اللامركزية الادارية والمالية وسابدا بطرح تساؤل : هل اعددتا قادة اداريين ملمين بحاجات مناطقهم ؟ هل وضعت مشاريع المحافظات والالوية بموجب دراسات ومعلومات واستشارات ؟ هل هيأنا وما هو مدى مشاركة المجتمع المحلي وما هي آليه هذه المشاركة ؟ أجهزة التنفيذ والرقابة والمتابعة؟ بتقدير ان مثل هذا الموضوع (اللامركزية) بحاجة الى دراسات واقية تعتمد اولا المنصر البشري المتخصص ، وترتكز على معلومات دقيقة ومشاريع مستقبلية ، لا تعتمد على المزاجية وغيرها ، انما تنطلق من قربها في حل ازمات المجتمع الاردني حلا جذريا لا حلا موضعيا او جزئيا . فاي مشروع تنموي في السلط ، او الكرك او معان او اربد ، يجب ان يكون مبنيا على الدراسة الدقيقة للموارد المحلية ، ولقضايا التشغيل ، والانتاج والتسويق . ويجب ان يتطابق مع توجهات الدولة في ايجاد فرص العمل الكريمة لاهناء هذا الوطن ، من منطق التكامل والتنسيق بين مشاريع كل المحافظات ضمن خطة وطنية شاملة .

والحديث ، دولة الرئيس ، الزملاء النواب ، عن الادارة يطول ويتشعب . ومع اننا وانخوتنا في السلطة التنفيذية نلتقي على اهداف الخير والبناء ، لكنني اود ان اضع بين يدي دولة رئيس الوزراء وزملائه الكرام بعض الملامح ، واترك لهم فرص البحث والحل : -

- هل توجد قوانين واحدة للعاملين في جهاز الدولة ؟

التجاري والمالي سيكون ابها السادة النواب بين دول نامية مرهقة بالديون ، مليقة بالالزمات الاجتماعية والاقتصادية الحادة ، وبين دول هي امتداد للتقنية والرأسمال والخبرة العالمية ، واكثر ما اخشاه ان يدهمنا هذا التصور ، ونحن في عدم معرفة بما ستفرضه هذه التشكيلات على مجمل اقتصادياتنا ، والتي بنيناها بالجهد الدؤوب ، وبمحدودية الموارد ، وارداها لسوقنا ، ونعلم جميعا انها لن تكون قادرة على الصمود او التصدي ، واكثر ما اخشاه وما يخشاه معي كل الانقياء من العارفين بالامور ، أن تتلعنا الاقتصاديات القادمة من منطق ان مدخلات كل الصناعة ليس بين ايدينا ، وان مدخلات الزراعة ليست ملكا لنا وخاصة المياه .

لذا ، أطلب من الحكومة الموقرة ومن طاقمها الاقتصادي ومنهم من كتبوا في هذا الموضوع واداروا حوارات ونقاشات حول مستقبل الاقتصاد الاردني في حالة السلام ، أطلب منهم ان يضعوا بين ايديكم ابها الزملاء الكرام الحقائق ، والمعلومات ، مجردة . وان يضعونها في صورة حالة الاستعداد .

دولة الرئيس

السادة النواب المحترمين

بعد ايام سيتم مناقشة مشروع موازنة الدولة لعام ١٩٩٤ . ونعلم جميعا ان توجه الحكومة الموقرة نحو اللامركزية الادارية والمالية والتنمية يسير بخطى حثيثة ، ونحن من المباركين لهذا التوجه ، ومع اننا سنناقش ما رصد ، وما خصص ، ونطلع على الاولويات التي يرميها القائمون على الادارة في الميدان او

- هل كل الامتيازات الممنوحة للجهاز الاداري متساوية ؟

- هل ينظر الى العمل العام في اي موقع كان نظرة واحدة من منطلق المواطنة وحق شغلها في توفير فرص العيش الكريم له ولاسرتة؟

- هل ما يقدم للعاملين في أخطر جهاز في الدولة (التربية والتعليم) من رواتب وتسهيلات معيشية كالتي يحظى بها العاملون في اجهزة وزارة المالية والاتصالات على سبيل المثال لا الحصر ؟

- هل هناك دراسات لدى ديوان الخدمة المدنية ، عن حاجتنا في الدولة للبعثات او الدورات او التخصصات الجديدة ، أم ان البعثات تأتي وتحفظ في بعض ادراج الوزارات؟

- هل نظام الخدمة المدنية المعمول به حالياً يوفر فرص توليد القادة الاداريين ام انه يحجب مستقبل العاملين في العمل العام ؟

- وسؤالي الأهم والأخطر :

ما هي أسس التمييز في المراكز العليا وخاصة التخصصية منها ، وهل ما يجري محيط ومدثر أم محفز ومشجع ؟

ان الادارة السليمة ، بقوانينها وتشريعاتها وانظمتها واشخاصها ، هي الاساس للتقدم ، وهي السبب في الانتقال من حالات الركود الى حالات الانتعاش ، شريطة أن يكون التشريع متقدماً مع متطلبات العصر ، وشريطة ان يكون القائم على الادارة كفؤاً ، ويندع ومؤهل ضمن المسؤولية للعمل

المؤسسي .

وأؤكد هنا ان بيانات كل الحكومات المتعاقبة وان سياساتها وسبل الاصلاح لديها كان التطوير الاداري في مقدمة اهتماماتها ولكنني اتلفت نحو كل صوب فلا أجد بارقة أمل .

على أن محل ازمتنا الداخلية ، وإزالة مفاسل الضعف من جسم المجتمع الأردني ، وإحلال عناصر القوة والتقدم ، يرتبط كل هذا بالادارة وما ينسحب عنها من قوانين ورموز ، وما تطبقه من عمل مؤسسي واضح ودقيق ، يرتقي بالاداء الى مراحل الاستثمار والانتاج . ويجب ان يكون مقياس تقدم الادارة بمقدار انتاجيتها والانتاجية هنا ليس الرقم ، وانما هو حسن الادارة مصدراً للكفاءات والقدرات الخلاقة .

دولة الرئيس ،

الزملاء النواب الافاضل ،

الجميع منا جاء على ذكر البطالة ، والاسعار ، وتاكل الرواتب والمداخيل ، وتفشي حالات الفقر ، والجميع منا يخشى على وضعنا الاجتماعي وعلى حالات الأمن والاستقرار التي نتمتع بها . كل هذه الحلقات مترابطة ، ونحن في وقت لا نريد فيه ان تتقلص الطبقة الوسطى او تضمحل . خاصة والكل يؤكد ومنهم خبراء الاقتصاد والذين نجد منهم اخوة في مجلس الوزراء ، يحلبون من خطورة تقلص هذه الشريحة الاجتماعية ، وعودتها الى الوراء . وارتفاع البعض الى مراحل الاشباع الترفي المولد للحقد الاجتماعي .

أمامنا ايها السادة الكرام وبعد الانتهاء من مناقشات البيان الوزاري والموازنة ، اماننا العديد من القوانين ومشاريع القوانين الهامة والاساسية ، وما قانون الضمان الاجتماعي وقانون الكسب غير المشروع ، والعمل والعمال ، وقانون الانتخاب والبيئة وقانون نقابة المعلمين الاحوال الشخصية وقانون اتحاد المزارعين الا بعض من هذه لكي تواكب روح العصر وتلبي متطلبات المجتمع الاردني .

وانني وفي الختام ، اتقدم من قائد الوطن وراعي الديمقراطية والخير والبناء فيه جلالة الحسين المعظم بالحية والولاء والتقدير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور فوزي الطعيمة ، المتحدث الأخير في هذه الجلسة السيد جمال الصرايرة .

السيد جمال الصرايرة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين

في البداية اود ان اؤكد انه ليس هناك اي عداوة شخصية بيني وبين دولة الرئيس وبين اي احد من الاخوان اصحاب المعالي الوزراء بالعكس فأنا اقدر للدكتور عبد السلام الجبالي الذي بدأ العملية وأنا في عالم الغيب وتصدى لمهمة لا يوافقه الكثير و هي ترأس للمفاوضات السلمية ولكن في تلك الفترة انبرى لها الرجل بأمانه واقتدار في حين اعتذر الكثير ومن اصحاب الوزارات والذين

والسلطة التنفيذية لا يمكن لوحدها ان تواجه البطالة بحلول جنونية طويلة الأمد لذا فاني ارجو هنا ان ينظر الى القطاع الخاص نظرة جديدة ، من موقع المشاركة في مواجهة التحديات ، وان تأتي على كل السبل المفعلة لهذا القطاع والمعقدة لدوره ، والنشطة لادائه خدمة لاهداف حل أزمة البطالة ، والتشغيل والاستثمار والبناء الذاتي ، مع الالتزام الحكومي الواضح بتطوير الاجهزة الرسمية التي تتعامل مع القطاع الخاص ادارات - وقوانين وخاصة في وزارات الصناعة والتجارة والمالية والجمارك .

دولة الرئيس ، ، ،

الزملاء النواب المحترمين ،

تعلمون جميعاً مدى الارتباط العضوي بين حل أزمة البطالة ، وتكبير دور القطاع الخاص ، والعناية بالادارات ، ومظلات التأمينات الصحية والاجتماعية وتحديث قوانين العمل والتربية والتأهيل والتدريب بل السعي الجاد نحو احترام قيم العمل ، والانتقال من مجتمع الاستهلاك الى مجتمع الانتاج ، والابتعاد عن توفير الانتكالية بالتأهيل ، والانعاش الريفي التنموي وخاصة في دولة تتمتع البطالة بين حاملي الشهادات فيها ، وهذا ما يفرض ايها الاخوة اعادة النظر بقضايا الربط بين التربية وسوق العمل المحلي والعربي ، وضرورة البحث الجاد في استثمار رؤوس اموال الضمان الاجتماعي ، وتوظيفها في مشاريع انتاجية في الريف والبادية والاعوار وفي المناطق التي يقول الاقتصاديون هنا عنها المناطق الاقل حظاً .

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

تفادوا وقضوا ايام بحبوحا في السلك الدبلوماسي فانا اقدر الرجل واحترمه .

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين ، والزميله المحترمة سلام من الله عليكم ورحمة منه وبركاته وبعد :

سأترفع في كلمتي هذه عن كافة الممارسات السلبية للحكومة في الأشهر الماضية وعملها المستमित على سائر الأصعدة لدعم شقيق دولة رئيس الحكومة في الانتخابات الماضية ، ورغم أنني وأعضاء حزبه لا أنأثر لنفسي تأسيساً برسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعاً لقوله تعالى : « والكاذمين الغيظ » والمافين عن الناس هـ الا انني اختلف مع المرشحين الحكومة للأسباب الجوهرية التالية :

١- الحاجة لحكومة نيابية قوية :

انني أؤمن ان هذه المرحلة المفصلية من التطورات السياسية بعيدة المدى والتحولات الديمقراطية النوعية ، التي يشهدها اردننا العزيز ، تقتضي قيام حكومة نيابية قوية ، تستند الى قاعدة واسعة من الثقة الشعبية ، والخبرات المراكمة في الادارة على مختلف الصعد . وان تجارز هذا الخيار الذي اصررت عليه الكتلة النيابية المستقلة ، وطرحت مسوغاته العديدة في حوارها مع دولة الرئيس يضع الف علامة استفهام على الأسلوب الاستعلائي لهذه الحكومة في التعامل مع نواب الشعب . فلماذا لم تلتزم الحكومة ورئيسها بالعرف الدستوري ، وهو الاستقالة ، وتخضع لإعادة التشكيل ؟ ، ومن النواب نعم ، لأن النواب هم خيار الشعب . . . وشأن ما بين الأمرين ؟ . ان مجرد التخلي خلف ادعاء فصل السلطات

ليس الا كلمة حق اريد بها باطل في هذا السياق وفي هذه المرحلة بالذات . ولعله من الجدير بالذكر انه لأول مرة منذ تأسيس الدولة نجد في هذا المجلس النيابي هذا التمثيل الواسع للوسط السياسي (تقريباً ٥٧ نائباً) الذي كان يجدر بهذه الحكومة ان تجمعهم في كتل واحد ليعملوا على دعم النظام والوطن من منطلق الحق والعدالة لهذا البلد الحبيب وقائده العظيم لا أن تدير له ظهرها وتزيد في ثقته خاصة في ظل هذه الظروف الدقيقة .

٢- علاقة الحكومة بالمجلس السابق :

أما عن علاقة الحكومة ورئيسها بمجلس النواب السابق فحدث ولا حرج عن مدى الاستخفاف والاستهانة بل والاستعداد الذي أبدته تجاه سلفنا المجلس السابق ، والذي لا ينكر احد في بلدنا الكريم المجازاته النوعية في مجال ترسيخ الاعراف الديمقراطية . ومكانة للمجلس على ادائه النوعي قامت الحكومة بحله قبل انتهاء مدته الدستورية دون مبررات منطقية ، ولم يجد دولة رئيس الحكومة الذي احترمه واقدره وقتاً كافياً حتى مجرد ابلاغ رئيس مجلس النواب السابق بالقرار الذي يتبيل مما اضطر رئيس المجلس الى مغادرة مبنى مجلس الأمة الى بيته في سيارة اجرة ؟ فهل هذا هو نمط العلاقة الصحية بين سلطة ممثلي الشعب والسلطة التنفيذية الذي نشده في عصر الديمقراطية .

٣- قانون الانتخابات المؤقت :

بعد ان اطمئنت الحكومة الى حل المجلس السابق قبل مدته الدستورية وإلى تغيب ممثلي الشعب ، قامت بسن قانون الانتخابات

انكى من ذلك فتستخدم السلطة التي اتمنها عليها جلالة الملك في الترغيب هنا بالوظائف والمنح والمناصب والبعثات والقبول في الجامعات والعلاج والترهيب هناك بالنقل التعسفي لبعض الموظفين للتأثير على اتجاه المقترعين لصالح هذا المرشح ، وضد ذاك ؟ شكرًا لكم يا وزراء الاعداء لهل مثل هذه الممارسات التي اصبح يعرفها القاصي والداني وخاصة في محافظة الكرك تتفق مع أبسط قواعد الحيدة والنزاهة التي ارادها جلالة الملك والتي نبتغيها جميعاً حكماً ومحكومين لعملية انتخابية نموذجية ؟

٥- معضلة جامعة مؤتة :

لا يخفى على أحد ان جامعة مؤتة لظالما حظيت بحسن رعاية الحسين الذي هو موضع فخارها على الدوام . فهذا كتاب التكليف السامي لدولة رئيس الحكومة يؤكد على هذه الرعاية في ٢٩/ ايار يؤكد على هذه الدعاية فيقول :

(وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة إعادة النظر في مسيرة جامعة مؤتة ، بما يضمن لكل جناح فيها اعلى شروط الكفاءة في الأداء) . وهنا أود أن أسأل دولة رئيس الحكومة بكل صراحة : ماذا فعلت حكومتكم لجامعة مؤتة في الستة اشهر الماضية تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية ؟ اللهم الا تعيين رئيس لها بالوكالة ليقبى بين المطرقة والسندان ؟

ان مما يؤسف له بحق أن جامعة مؤتة دون سواها لم تحظ برئاسة مستقرة ولم تكن رئاسة الجامعة سوى معبراً مما اثر سلبياً على عطاء الجامعة وتقدمها . والادهي والأمر أن

المؤقت ، الذي ادعت أنها لن تقره قبل ان يخضع لحوار وطني واسع بين مختلف ألوان الطيف السياسي ، والفعاليات الوطنية . الأمر الذي كان ابعد ما يكون عن الحقيقة ؟ فهل دعي اطراف الميثاق الوطني مثلاً للمشاركة في حوار حول القانون ؟ هل استشيرت الاحزاب السياسية في عصر التعددية ؟ هل فتح المجال في وسائل الاعلام الحكومية لوجهات النظر المعارضة للقانون ؟ وللحق والأصناف فانه باستثناء الحوار الذي تقض به سيد البلاد مع الاعيان وما تبعه من بعض المقالات الصحفية هنا وهناك حول القانون ، فإن الحوار حوله لم يأخذ مداه وحقه الطبيعي بين الشرائح السياسية والفعاليات الوطنية المختلفة ؟ ومن الواضح ان هذا القانون ليس الا فكر دولة الرئيس ومدرسته قام بشتوتها ميمناً وشمالاً في غيبة ممثلي الشعب حتى أحالها قانوناً مؤقتاً ، لم يسفر تطبيقه الا عن نتائج سلبية تمثلت في مزيد من الشروخ والتفتت في اعز وحدات نسيجنا الاجتماعي وهي العائلة والعشيرة الواحدة إضافة لتفريخه لأوبئة الطائفية والاقليمية والجهوية ، التي ينبلها كل غيور ومخلص في هذا البلد وخصوصاً في وقت اشد ما تكون حاجتنا فيه الى ترسيخ وحدتنا الوطنية المقدسة على أقوى الاسس والدعائم وصولاً الى الهدف المنشود في أن يصبح أردننا العزيز دائرة انتخابية واحدة ؟

٤- ادارة الحكومة للانتخابات :

يظن كثير من الناس خطأ ان التزوير مقتصر على مجرد تغيير بضع أوراق انتخابية في صندوق أو أكثر ؟ أو الخطأ في الجمع على الورقة ؟ لكننا رأينا الحكومة تلجأ الى ما هو

كل من الأشغال

كل من الشاغل

معظم رؤساء جامعة مؤنة كانوا يغازلون على الدوام الكركيين المترعين في سدة الحكم عبر التلاعب بالتعيينات والتشكيلات في الجامعة وتفصيل اقسام ادارية على غير مسميات لا تقارب اولياء النعمة هؤلاء ، حتى أن الترفيعات والتشكيلات كانت توقع دائماً في الوقت الضائع عندما ينقل هذا الرئيس أو ذاك الى موقع آخر بغية تمرير هذه التجاوزات الخطيرة ؟

وباليت التجاوز وقف عند هذا الحد ، فاحد الوزراء للأسف لم يقصر ايضاً بحق انتهاك حرمة مؤنة وهيبتها وتاريخ شهدائها ، فهذا وزير الاشغال السابق وهو احد ابناء الكرك ، الذي خرج من الحكومة قبل ايام ولله الحمد ، بصر على لجنة فنية متخصصة ان تقوم بتغيير تقريرها الاصلي القاضي بانشاء بانور اما معركة مؤنة على سهل مؤنة ليصار الى نقله الى منطقة شبحان مقابل البارت لولا سابق عناية من المولى تعالى وتدخل الخيرين وعلى رأسهم جلالة الملك المظلم لا يقاف تلك الفكرة المجحفة والتي أحييت في أذهاننا أشياء كثيرة . ولعلم معاليه وهو راقد في بيته أن مؤنة لا تباع ولا تشتري وخاصة بوجود ابناء بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم الهاشميين الاشراف . ولتجاوز هذا الامر فاني ارد في هذا المقام ان اناشد صاحب الجلالة الملك المفدى ان يختار لجامعة مؤنة رئيساً يكون همه الاكبر الحدب على مستقبل جامعة مؤنة والنهوض بها الى المستوى اللائق بمؤنة الشهداء والتاريخ ، لتستقر به ومعه اوضاع الجامعة ويسير بها لما نصبوا اليه جميعاً .

الحكومة ظل الحزب واحد :

لا نجانب الحقيقة اذا قلنا بكل ثقة ووضوح ان هذه الحكومة الموقرة ليست سوى ظلاً لحزب واحد فقط في دولة التعددية السياسية وكم كنت اتمنى ان يحظى مثل هذا الحزب باغلبية برلمانية تتجاوز الاربعين مثلاً ليشكل الحكومة وفق الاسس والاعراف الديمقراطية المعروفة ، فلا تلقى منا في تلك الحالة سوى الاحترام والتأييد والمباركة . اما ان يكون حزب اقلية صغيرة ويحظى بكل هذا النفوذ والتأثير على الحكومة وقراراتها بما في ذلك اختيار بعض الوزراء والمحافظين والامناء العامين ومدراء المؤسسات العامة على هواه ووفق .

معايير الحزبية الضيقة فهذا أمر جلل وخطير .

يقولون أنه لا يوجد وزير من ذلك الحزب ، وتقول لهم قد يكون ذلك صحيحاً على الورق ولكنه غير صحيح في الواقع . فالعديد من الوزراء ظل لذلك الحزب ويعملون له ويتلقون الاوامر على الهاتف لتنفيذ اهدافه وغاياته في الاحكام والانتقام على حساب الوطن والمواطن .

وفي الختام أسأل الله العلي القدير ان يحفظ بلدنا ومليكنا وشعبنا ، أمتنا ، وأن يهدينا سواء السبيل لخدمة اردنا الحبيب في ظل القائد الباني جلالة الملك المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للسيد جمال الصرايرة . أرفع الجلسة للغداء وسيكون أول المتحدثين في جلسة بعد

الظهر الشيخ عبد النعم أبو زنت .

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة وتناول طعام الغداء ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : نستأنف الجلسة وأول المتحدثين الشيخ عبد النعم أبو زنت ويليه الدكتور محمد عويضة .

السيد عبد النعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على امام المرسلين سيد القادات وقادة الملوك والامراء سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب .

اللهم من أراد بأردن الحشد والرباط خيراً فوفقه لما تحبه وترضاه ومن أراد به شراً فاخذ له وخذه اخذ عزيز مقتدر .

رب اشرح لي صدري ويسر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي أما بعد :

دولة الرئيس ، حضرات النواب

قبل ان أبدأ بكلمتي لقد الح علي بعض الاخوة النواب بالاختصار ولكن الجمهور الكريم يريد الاختصار ، لذلك اقول لأخوتنا السادة النواب بأن الشعب سادة السادة النواب يريد للحق الانتصار وأفوض امري الى الله .

وأرجو قليلاً من الصبر وأرجو أن نتذكر

كما قلت في بداية المجلس الكريم السابق سنظل معشر النواب واخوتنا الوزراء بواد غير ذي زرع أمام ساداتنا الشعب الذين رفع الله منزلتهم .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

انني أومن بالمعارضة التي تقوم على تفعيل ، ان تكون معارضة بناء لصالح الوطن والمواطن ، والركن الثاني للمعارضة سلامة الصدر من الاحقاد ولا خير فينا ان لم نقلها ولا خير في الحكومة ان لم تسمعها وحتى أطمئن الجميع تربطني علاقة صادقة ومودة بدولة الدكتور عبد السلام المجالي ، وكنت أشد أنصاره في تثبيت مؤسسة الطب العلاجي ، او المؤسسة الطبية العلاجية ، ودولته يعلم ذلك . كما جمعنا الله العام الفالث على متن الطائرة . لكن كنت عائداً من ضيافة عباد الرحمن وكان دولته قادماً من ضيافة الامريكان . وتواعدنا على أن كل كيلومتر يتحرر في المفاوضات من فلسطين الرسل والانبياء فلدولته صدر كنانة ناهلية من يدي . وقال لي بعد ذلك لقد حررنا الشيء الكثير فقلت له يا دولة الاخ شتان بين التحرير والتحليل . أنا انادي بالتحرير وليس بالتحليل أن تصبح فلسطين حلاً وحلاًاً بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ من فلسطين الرسل

(يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم او الوالدين والاقرين ، ان يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) .

واستهل كلمتي بالتأييد الكامل المطلق لأبطال الانتفاضة المباركة الذين تجاوزوا خط الدفاع وخط الهجوم الى اعلى مراتب القتال

حيث يرمون العدو وهم في مخابهم
و لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله .
داعياً المولى عز وجل أن يجعل من أبطال
الانتفاضة القيادة الأصلية البديلة عن القيادة
الرائفة الفارقة في مستنقع الركوع والتوقيع
والتطبيع .

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة
النواب

سوف تكون منهجيتي في مناقشة البيان
الوزاري قائمة على ما نص عليه البيان حرفياً
لتكون حجتي دامغة بتوفيق الله ورعايته .

أولاً - ينص البيان الوزاري في الصفحة
الاولى على (حماية وحدتنا الوطنية الراسخة)
ولست ادري كيف تتحقق الوحدة الوطنية في
ظل قانون الانتخابات ذي الصوت الواحد
والذي كرس النزعة القبلية والنزعة العشائرية
والنزعة الطائفية والنزعة الشعبية ، بل شئت
شمل الاسرة الواحدة في البيت الواحد حيث
يطلق الزوج زوجته اذا انتخبت اخاها ولم
تنتخب ابن عمه ، فهل بعد هذا العجب
العجاب في الفرقة نزع حماية وحدتنا
الوطنية . لكن اذا عدل القانون لجعل الدوائر
الانتخابية بعدد النواب فعلى بركة الله .

حيث تدوب تلك الفوارق والنزعات
وتنفياً لظلال الأخوة والوحدة الوطنية . واني
لأطالب بانشاء مديرية ، تدعى مديرية
الانتخابات النيابية وان تكون تابعة لوزارة
العدل ، ليراعها قضاة يشهد لهم بالتزاهة
بمبادئ عن الذهنية العرفية .

ثانياً - ينص البيان الوزاري في الصفحة

الثانية عشرة (على مواصلة اداء دورها المتميز
في الذود عن حمى الوطن وأمن المواطن) .

ولست أدري كيف نوفق بين الذود عن
حمى الوطن وتجميد الخدمة العسكرية لشبابنا
ونحن أمام عدو يهودي حقود يتربص بنا ريب
المنون ، ويلقن اجياله لتصبح ذئاباً بشرية تنقض
على اردتنا الحبيب حيث يعبوهم نفسياً وفكرياً
بأن الاردن يمثل اسرائيل الشرقية .

لأجل ذلك يجب احياء الخدمة
العسكرية ولو سنة واحدة حتى نشعر
الأجيال بقدسية حمى الوطن وأمن المواطن ،
فاذا ما اغار العدو على شبر واحد من اردن
الحشد والرباط تحول شبابنا الى أسود في ساحة
الوعى تسحق لرائبه .

يقول الله تعالى « و الذين كفروا لو
تفلون عن اسلحتكم وأمتعتكم فيميلون
عليكم ميلاً واحده »

ثالثاً - دولة الرئيس حضرات الاخوة
النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة الثانية
عشرة (وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق
التضامن العربي الكامل)

لكن مع شديد الأسف أغفل البيان
الوزاري في ظل السعي لتحقيق التضامن العربي
اغفل الاستكثار للحصار الظالم المفروض على
عراق الصمود والتحدي عراق الرشيد والمأمون
وليبييا للشهيد عمر المختار والصومال والسودان
العربين الاسلاميين .

لذلك لا بد من التفاعل الشعبي

الوجداني لتحقيق التضامن العربي المستمد من
منهج الله القائل (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم
أولياء بعض) .

رابعاً - ينص البيان الوزاري في
الصفحة الثالثة عشرة (على الدفاع عن
سمعة الاسلام الحنيف وجوهه وحقيقته
ومبادئه الانسانية السمحة في وجه كل ما
مسها من غبار) .

ولكن سلماً أن الحكومة تدافع عن سمعة
الاسلام الحنيف خارج الأردن لكن من حقنا أن
نسأل الحكومة هل من معاني القدوة الحسنة في
الدفاع عن الاسلام خارج الأردن أن نضع
داخل الاردن العراقيل امام رسالة الاسلام
وعلمائه ودعائه حيث رشحت الحكومة أئمة
مساجد من أنصاف المتعلمين بل أمام العلماء
يعتبرون أميين ، بغية التقليل من اصوات العلماء
ودعاة الاسلام في الانتخابات النيابية ، لكن
بفضل الله ومنتزه الله السحر على الساحر ،
فكانت النتيجة الحسرة المبين ، اذ لم يفر واحد
منهم رغم ما أنفق على حملتهم من خزينة
الدولة أو من النفقات السرية كما تسمى
احياناً ، أنفق على حملتهم الانتخابية عشرات
الآلاف من الدنانير ، وكان الاولى أن تتفق
على الاطفال اليتامى والارامل الثكالى . ومن
سوء الطالع ان احد مرشحي الحكومة اكتسح
واكتسح واكتسح دائرته الانتخابية فحصل
على سبعة وستين صوتاً ، وتساءلت كيف
عاقبه الله بسبعة وستين صوتاً فقط فكان
الجواب الفطري لذكرنا مرشح الحكومة
الفاشل بنكية حزيران موديل "٦٧" .

كما ان من حقنا ان نسأل الحكومة

الموقرة عن سر تلك المناشير والبيانات التي
وزعت بعشرات الآلاف في مشارق الارض
ومغاربها من الاردن ضد مرشحي كتلة العمل
الاسلامي ، ولم نسمع أن الحكومة القت
القبض على واحد من تلك الاقاعي والمقارب
الذين يخدمون الموساد الاسرائيلي أي اولئك
الذين نسجوا تلك المناشير والبيانات ليخدمون
الموساد الاسرائيلي لكن لو مست تلك المناشير
والبيانات الخط الأحمر امنياً لاستنشرت جميع
القوى جواً وبراً وبحراً وأودعهم السجون ،
لذلك سر تلك المناشير والبيانات التي نهشت
حرمة اعراضنا ظلماً واعتدت على قدسية
الاسلام الحنيف والذي تشرف الحكومة في
الدفاع عن سمعته كما ورد في بيانها فان السر
مردده لأحد أمرين ، الأمر الأول أن الحكومة
بأجهزتها الأمنية عاجزة عن القاء القبض على
الذين نسجوا احقاد تلك البيانات وفي هذه
الحالة كيف تمتنع الثقة للدفاع عن قدسية الوطن
وحرمة المواطن ؟ وان لم تكن عاجزة عن القاء
القبض على المجرم وكانت قادرة فلماذا لم
تمارس قدرتها ، ام ان مرشحي كتلة العمل
الاسلامي غرباء من شذاذ الافاق لا يستحقون
الحماية وصدق الله العظيم اذ يقول (ويل
للمطففين الذين اذ اختلفوا على الناس يستوفون
واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون الا يظن
اولئك انهم ميعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس
لرب العالمين) .

خامساً - دولة الرئيس حضرات الاخوة
النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة الرابعة
عشرة (على بناء دولة عصرية منيعة اساسها
الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين

كلد من الأشغال

المواطنين جميعاً) .

لست ادري اين ميزان الحق ولا زلنا نرى من يكيل بمكيالين واين ميزان العدل ولا زلنا نرى العدل مع الاقوياء والظلم على الضعفاء . اما تكافؤ الفرص بين المواطنين فالحديث عنها يطول وحسي ان اذكر مأساة واحدة لأسرة واحدة في ظلال العدل الوظيفي الاجوف في التعيينات حيث ان سيدة فاضلة من بنات الجيل اصبحت ارملة فجأة وفي حضانتها أربعة اطفال ايتام والبيت بالايجار وتحمل شهادة جامعية في اللغة العربية وادابها منذ سنة ٨٢ وقرعت هذه الأرملة الحزين ابواب وزارة التربية وديوان الخدمة المدنية عشرات المرات حتى اضطرت ان تهاتف عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية على البث المباشر قائلة له لدى حديثها عن مأساتها لولا مخافة الله كدت اتحر . فاجابها مشكوراً لتقابل في مكاتبه في ديوان الخدمة المدنية وقابلته لكنه مسكين مغلوب على امره فلم يصرف لتلك الأرملة اليه سوى جرعة من المهدىء اذ أن خريجي ما قبل سنة اربع وثمانين محرومون من التعيين ولو كن ارامل امهات لايتام ، ومع شديد الأسف يقول لها وزير التربية اشتغلي خدمة . انظروا كيف تعامل الامهات السيدات الفضليات في مجتمع اردن الحشد والرباط اترضى الحكومة بخادمة لدى احد وزرائها ان تخاطب بهذه اللغة ؟ . فضلاً عن مخاطبة بنت أحدكم او خالة أحدكم او عمة أحدكم . لكن ان ربك بالمرصاد .

معنى ذلك يا خريجي ما قبل سنة اربع وثمانين تحولوا . انتم وايتانكم وأراملكم وشهابكم وفتياتكم الى عضابات اجرام

وسرقة واغتصاب لانه لا يوجد لكم حل لدى حكماء التخطيط وفلاسفة تبرير الاخطاء والخطايا . . .

فلست ادري هل تتفاعل الحكومة مع دموع الاطفال الصغار والأرامل الشكالي . اثنى ذلك ام ان دموع الحكومة محبوسة في بنك العميون لتلذف على اطفال اليهود حالة التطبيع ثم اتساعل اين خطة العدل والمساواة لمبدأ القبول في الجامعات على اساس التنافس الشريف بعيداً بعيداً عن عدوى الاستثناءات التي تؤدي الى الطبقة البغيضة بين افراد المجتمع الواحد اذ ان اليتيم الياس والفقيير الياس يحصل على معدل تسعين ٩٠٪ في التوجيهي فيقبل في الطب البيطري او التجارة ، بينما الذي حصل على معدل ٥٠٪ خمسين في الاستثناءات التي ما أنزل الله بها من سلطان يوفد بعثة لدراسة الطب أو الهندسة فأين العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعا .

لذلك تناشد الحكومة بأن الاسلام هو الحل حيث يقول الله عز وجل (يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او والدين والاقرين ، ان يكن غنياً او فقيراً قاله اولي بهما ، فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا) كذلك أين الرحمة في رسوم الجامعات ، بينما نجد العراق الشقيق رغم الحصار الظالم يؤمن التعليم من الابتدائي حتى الدكتوراه مجاناً بل ان المقيمين في العراق من غير العراقيين يشملهم ذلك التأمين في التعليم .

سادساً - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص بيان الحكومة في الصفحة الثالثة

والعشرين (على مواصلة جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر) ولست ادري أين خطة التنمية الشاملة لمعالجة الفقر والبطالة والتي ساعدت على نشر الجريمة والانحلال اللا أخلاقي ، بل واين صمام الامان لا يقاف سرطان الغلاء وجشع الأسعار ؟ وفي ظلال جهود الحكومة للحد من مشكلة البطالة والفقر تريد الحكومة رواتب رئيسها ووزرائها لكن الشعب تريد له في الاسعار يزداد حرماناً فوق حرمان أما زيادة الراتب للسادة النواب فحجة الحكومة في تأخيرها اذ ليس من ورع الحكومة وتقواها ان تقررها قبل منح الثقة فلا تعتبر رشوة لكنني اقول ان كان تقديمها رشوة فتأخيرها تهديد من أجل منح الثقة . واني لأناشد الحكومة الموقرة أن توقف الزيادة في رواتب اعضائها ورئيسها ورئيس مجلس النواب قد اتفقت معه الا يقبلها بدون زله وبدون الشعب ، لان الشعب كله زله . والا تريد في رواتب النواب والأعيان ويرد ذلك للبطون الجماعة من الشعب ، وان لم يكن في الخزينة قدره على زيادة رواتب المواطنين فكحد ادنى نقول للحكومة كفي يا حكومة شر الغلاء في الأسعار وردي سيف الغلاء الى غمده مقهوراً مدحوراً غير راکمة لقرارات البنك الدولي .

سابعاً - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ورد في البيان الوزاري في الصفحة السادسة والعشرين (تخفيفاً عن المواطن تقوم الحكومة باعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الاستهلاك والدخل) .

وتعقبي على ذلك ان عدة مرات عدلت الحكومة في التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الدخل دون التشاور مع غرفة التجارة والصناعة والاتتفاع من الخبرة الميدانية لأرباب التجارة والصناعة ومن ثم تدخل الحكومة في صراع مع ذوي الاختصاص في التجارة والصناعة دون الاستفادة من خبراتهم اعتقاداً منها ان كفاءتها في التخطيط اتت بما لم تأت به الاوائل ، فتحدث الهوة السحيقة بين الحكومة واعلام التجارة والصناعة بدلاً من أن تكون وياهم فريقاً واحداً لخدمة الامن الاقتصادي والامن للعيشي للوطن والمواطن .

ثامناً - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ينص البيان الوزاري في الصفحة التاسعة والعشرين (وعلى الصعيد الزراعي تواصل الحكومة استصلاح مساحات من الاراضي في المناطق المرتفعة وزراعتها بالاشجار المثمرة وانجاز مشروع التحريج الوطني) .

يلاحظ في استصلاح الاراضي التركيز على الاشجار المثمرة والتحريج (لكن استصلاح الاراضي لما هو أهم : في انتاج الحبوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في رغيف الخبز وغيره للانسان والعلف للحيوان بدلاً من ان نظل مستعمرين في بطوننا لاعداثنا ونظل اسرى لصندوق البنك الدولي الذي يعتبر رقن القرن العشرين للشعوب المستضعفة والدول النامية لكن لنا القدوة الحسنة في اخوتنا في السودان الشقيق حيث رفض الانصياع لعبودية صندوق البنك الدولي فاستنفر مائة وخمسين الف جندي لاستصلاح الاراضي

فبارك الله لهم وتحقق لديهم الاكتفاء الذاتي في الحبوب بل وصدروا الفائض .

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ان التشبه بالكرام فلاح ثم اتساءل اين خطة العدالة والمساواة في البنية التحتية والخدمات العامة دون تمييز اجتماعي بين شمال وجنوب وبين ريف وبادية وحضر ومخيم ، وإذا ما قام سائح اجنبي بالمقارنة بين خدمات عمان الغربية وعمان الشرقية ، فسوف يجد هذا السائح الاجنبي الفارق مذهلاً كالفارق بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية ، ومثال ذلك : ترى عشرات الآلاف من المواطنين المكاره الصحية تفيض مجاريها العامة ٣ مرات اسبوعياً ، وأين ؟ في الشارع الرئيسي لجبل نزال الأشم تدرن ما أسم ذلك الشارع الذي تفيض فيه المكاره الصحية ثلاث مرات على مسمع ومرأى من الحكومة ، اسمه شارع الدستور . وإذا لم يحترم الشارع والمارة فيه فلتحرمي الدستور يا حكومة . وفي المقابل نرى شوارع عمان الغربية محفوفة بالورد والزهور .

يحيا بالسلام غني قوم ويخل بالسلام على الفقير .

تاسعاً - دولة الرئيس حضرات الأخوة النواب

ورد في البيان الوزاري (ان الحكومة تتابع رعايتها لمؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير التأمينات الاجتماعية كما عملت الحكومة على توسيع مظلة التأمين الصحي وهي عاكفة على اصحاب الضرع اللزم ليشمل كل أبناء الوطن وكذلك إنشاء مستشفيات جديدة)

وتعقبي على ذلك يجب اعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي ليلائم راتبه التقاعدي مستوى المعيشة للفرد والاسره ، اذ اننا معشر النواب نسمع ممر الشكوى من المتقنين بالضمان الاجتماعي وانه لا يفي نصف معيشتهم بل ربما لا يفي ربع المعيشة لدى بعض الاسر .

وأما التأمين الصحي فينبغي على الحكومة أن تحدد السقف الزمني لتحقيق التأمين الصحي لجميع أبناء الوطن كما ورد في بيانها ، يجب عليها أن تحدد السقف الزمني لتحقيق الضمان قبل ان تقوم يوم القيامة . وكذلك ان يتفع على جناح السرعة ابناء اخواتنا الموظفين واللاتي طالبين لابتائهم مرتين في المجلس السابق ما دام الزوج لا يتمتع بالتأمين الصحي او كانت ارملة اذ ان الله سبحانه ساوى في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء فأبى حق يتفع الأبناء بالتأمين الصحي ولا يتفعون من خلال الأم الموظفة من خلال الاب يتفعون ومن خلال الام الموظفة لا يتفعون بأي حق هذا ؟ وهذا ظلم صارخ يتنافى مع مبدأ الاسلام هو الحل حيث ان الله تعالى يقول « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن » ويقول سبحانه « لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض » وكذلك اجهزة الحكومة تقول المرأة نصف المجتمع لكنها في التأمين الصحي ينسف ابناءها نسفاً .

وأما كفاءة الحكومة بإنشاء مستشفيات جديدة فأقول لها مضت اربع سنوات في المجلس السابق ونحن نطالب بمستشفى حكومي في عمان رحمة بالأساء والفقراء

حيث ان المستشفى الحكومي العام في العاصمة وضواحيها والذي يغطي حاجة الفقراء في عمان الكبرى ، اي يغطي قراء حوالي مليوني نسمة في عمان الكبرى هو مستشفى البشير ، الذي تحول للمرضى الى مستشفى نذير خطير .

والى متى ستظل السجون اكثر من عدد المستشفيات بل والى متى سيظل عدد مقابر الموتى ضعف عدد مستشفيات الاحياء ام سيأتي يوم لا قدر الله ان يمدد فيه النفق المظلم ما بين المستشفيات العامة والقليلة والمقابر الكثيرة.

عاشراً - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

(نص البيان الوزاري على محافظة الحكومة على استقرار أسعار المواد الاساسية) وهذا غير صحيح حيث زادت الحكومة في أسعار الخبز ، والخبز اظن ليس مادة اساسية لأن القرار وراءه « جاتوهات وييتي فور » ، زادوا في اسعار الخبز والرز والسكر والحليب ، والحليب لا يلزم لأطفالنا بدعوة مستجابة يروى الطفل ، بل زادت في اسعار الكاز . يعني بعد هذه الزيادات في المواد الاساسية من خبز ورز وسكر وحليب ثم تختم بزيادة سعر الكاز . أذن الملايين أو مئات الآلاف يخلص كازها في هذه الحالة .

لذلك يجب على الحكومة وجوباً شرعياً وانسانياً ووطنياً ان لا تزيد سعر سلعة الا بعد الرجوع لمجلس النواب والا فسوف يتحول المتفردون من اصحاب رؤوس الاموال الى علة تمتص دماء الفقراء والضعفاء .

ومن ثم تكون زيادة الأسعار مناصفة بين جشع التجار والحكومة . من الأبواب الخلفية .

حادي عشر - دولة الرئيس حضرات الأخوة النواب :

ورد في بيان الحكومة الصفحة الرابعة والثلاثين (ان تقوم بدورها في المساعدة على تأمين السكن المناسب للأسر ذات الدخل المحدود) لست أدري اين ذلك من الواقع الملموس حيث ان معظم الراغبين في الزواج يؤخرون زواجهم لعدم تأمين السكن فلماذا لا تسارع الحكومة بإنشاء وحدات سكنية للراغبين في الزواج والاسر الفقيرة مع مراعاة سعر الكلفة والتبسيط الحلال المريح الحالي من الربا الحرام .

ثاني عشر - تقول الحكومة في بيانها الوزاري في الصفحة الخامسة والثلاثين (في مجال النقل قد شرعت باتخاذ الخطوات الكفيلة لتوحيد جهة الاشراف في قطاع النقل وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة الاستثمارية في ادارة وملكية قطاع النقل) .

اطالب الحكومة بتحقيق التوازن بين الباصات الصغيرة في عددها وبين سيارات الاجرة (السرفيس) حت نسمع ممر الشكوى من سائقي سيارات الاجرة بسبب كثافة الباصات الصغيرة حيث ألحقت كثرتها الضرر بأولئك .

وعلى ذمة الراوي أن بعض النواب في المجلس السابق دون ذكر أسماء بعد ان كانوا ثوريين وكفاح مسلح خدعهم الحكومة بباصات على بعض الخطوط .

ثالث عشر - دولة الرئيس حضرات

الاخوة النواب :

ورد في بيان الوزارة الصفحة السابعة والثلاثين (أن إيماننا بوحدة هذه الأمة ومستقبل أجيالها يتطلب منا أن نعمل على إحياء الثقة المتبادلة بين الأشقاء العرب ونجاوز العقبات والسلبات التي اكتنفت مسيرة التضامن العربي ونبذ الفرقة والخصام وإحلال التفاهم والوثاق) .
اقول للحكومة الموقرة اننا نعتبر الوحدة في أمة العروبة والاسلام فريضة شرعية كفرضة الصلاة التزاما بقوله تعالى (ان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) لكن اذا كانت الوحدة مع المستكبرين من أعراب النفاق مصيدة للتيل من عزتنا وكرامتنا فنقول لمثل هذه الوحدة الزائفة كلا كلا (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون) وان مصافحة الأيدي الآتمة لا تضمن جراحات القلوب وبخاصة اذا كانت جراحات تمت بخنجر الغدر الأمريكي وحلفائه وخيانة افاعي النفاق الأعراب ممن يترصون بآردن الحشد والرباط ريب المتن ، وسوف تظل وحدة الأمة انشودتنا نردها في العز والاصل .

ولست أدري سوى الاسلام لي وطناً الشام فيه ووادي النيل سيات وإنما ذكر اسم الله في بلد عددت أرجاءه من لب اوطاني .

رأية وحدة تلك تتم بين عباد الرحمن وجنود الشيطان ، ويؤسر لنا في الكويت ٧٥٥٠ مواطناً أردنياً لأن جريمتهم اتهموا بالتعاطف مع عراق الصمود والتحدي وحكموا على بعضهم بالاعدام ، بل ان الشهيد الأردني محمود ابراهيم وأهله أرملة الشكلي وأطفاله الياسمي الأربعة يقيمون في « أبو علبدا » .

الشهيد محمود ابراهيم أردني استشهد وهو صائم تحت سياط التعذيب في الكويت ويوجد بيتنا من يشهد على ذلك ، رآه رأي العين وهو يعذب أثناء صيامه واستشهد في ساحة التعذيب . فكيف تتم الوحدة مع أمثال هؤلاء ؟

رابع عشر - دولة الرئيس ، حضرات الاخوة النواب

مع شديد الاسف أن البيان الوزاري لم ينصف المرأة قط ، ولا أستدر عطف الاخوات بل يراجع البيان الوزاري كلمة كلمة ، لم ينصف المرأة قط . كانت مغنية وأغفل حقوقها وواجباتها ، بينما تتغنى الحكومة ومؤسساتها بأن المرأة نصف المجتمع .

لكن الاسلام العظيم اعتبر المرأة الأساس الرئيسي في بناء المجتمع وصناعة الأجيال . حيث إن القائلين بأن المرأة نصف المجتمع من اليسر عليهم أن يحولوا النصف الى ربع وان يحولوا الربع الى عشر والعشر الى صفر . لكن الاسلام الذي قرر للمرأة أن تكون الأساس في بناء المجتمع فلا استغناء عن الأساس ، لان الاستغناء عن الأساس يؤدي الى تهدم البناء لذلك بشر الله بالانثى قبل الذكر منذ الولادة فقال تعالى « يهب لمن يشاء انثاً ويهب لمن يشاء الذكور » ويقول عليه الصلاة والسلام (النساء شقائق الرجال) ، وقد مارست المرأة في ظل الاسلام حقوقها وواجباتها سواء كان ذلك بالتجارة كخديجة ام المؤمنين (رضي الله عنها) او الميدان الجهادي كما تروى الصحابة الجليلة ام عطية الانصارية رضي الله عنها فتقول : غزونا مع رسول الله عليه الصلاة والسلام

لذلك اقترح على المجلس الكريم الا تذاغ كلمة رئيس الحكومة الا اذا اذيعت كلمات النواب ، ويوسفني اذا قلت : وان لم يوافق المجلس الكريم على ذلك فتكون اول متأمر على الشورى والحريه ، اذ ليس من العدل أن يسمع الشعب صوت محامي الدفاع عن الحكومة حرفياً ، دون ان يسمع الشعب نوابه محامي الأمة والوطن ، مع العلم ان قانون اللغة في قواعدها يأبى ذلك . اذ أن الحكومة محاسبة وهي اسم مقول ومراقبة وهي اسم مقول . ومشروع لها وهي اسم مقول بينما مجلس النواب محاسب وهو اسم فاعل . ومراقب وهو اسم فاعل . ومشروع وهو اسم فاعل والسيادة تكون لاسم الفاعل على اسم المفعول ، أم اننا الآن نشاهد علامات الساعة حيث تلد الأمة ربتها .

ولقد غاب أو غيب عن ذهن الحكومة ان سماع صوت نواب الشعب يجعل الاصدقاء يغبطوننا على ممارسة الشورى والحريه وأن الاعداء يموتون غيظاً حسداً من عند أنفسهم . لكن يبدو أن هذه المكاسب ليس عليها بهشيش .

سادس عشر - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

ونص البيان الوزاري (على مأساة السلام المزعوم وذلك ما بين الصفحة الخامسة والثامنة من البيان الوزاري) .

ومن حقى وحق الشعب ان يتساءل ما هو السلام ؟

انه يا دولة الدكتور عبد السلام اسم من

سبع غزوات . وكنا نخدم القوم ونسقي الجرحى وننقل الزمنى الى المدينة ، أذن : اعد الاسلام للمرأة لصناعة الأبطال في الميدان لا لتكون مصيدة للشيطان وانها لمكرمة للمرأة أن تكون خديجة أول من أسلم وأن يكون أول شهيد في الاسلام سمية . لذلك الاسلام وحده الذي احاط المرأة بأوسمة التكريم ولم يمتنها لتكون أداة تسويق تجاري لاطارات «دتلوب» «وبرجستون» للسيارات ولعب الاطفال . لذلك أكرمها الاسلام أما وبتناً واختاً وزوجة ولقي الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم ربه وهو يقول في حجة الوداع أوصيكم بالنساء خيراً ، أوصيكم بالنساء خيراً ، لذلك نقول بكل اصرار الاسلام هو الحل .

خامس عشر - دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

نص البيان الوزاري في الصفحة التاسعة عشرة (على تحديث الاجهزة الرسمية ووسائل اتصالها واساليب عملها في الاعلام الأردني) دون أن يتطرق لما هو أهم في وضع خطة اعلامية هادفة في بناء الوطن والمواطن على اساس الايمان بالله وقيمتنا الاخلاقية وتنشئة الجيل على نخوة العروبة واصالة الاسلام .

بل ان اعلامنا أشتهر بالمسلسلات غير الهادفة في التريبة البناءة للفرد والبيت والمجتمع تمهيداً لجريمة التطبيع مع العدو .

بل اشتهر اعلامنا بالتعظيم على صوت الشورى وصوت الحريه والاحرار تحت قبة مجلس الأمة ، دون أن نسمع ويسمع الشعب كلمة واحدة تقدم وتنقد السلام المزعوم الذي يشيد قصوراً في الهواء . او نقلاً للحكومة

كلنا من الشعلان

اسماء الله الحسنى : حيث يقول سبحانه :
(السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر) .

وقد ذكر الله المؤمن بعد السلام ليكون
سلاماً قائماً على الايمان بالله الذي يحرم
الصلح مع اليهود اعداء الله والانسانية ، ثم
ذكر الله المهيمن لتكون الهيمنة والسيادة لنا
على الوطن المقدس ، ثم ذكر العزيز لتكون
اعزاء أمام الاعداء ثم ذكر الجبار لتكون جبابرة
في ملاقاته العدو ثم ذكر المتكبر لتكون ذوي
ألفة حيث ان التكبر على العدو صدقه .

ثم أتساءل عن نظره اليهود لله عز
وجل : (وقالت اليهود يد الله مغلولة هكذا
ينظرون الى رب العزة غلت ايديهم ولعنوا بما
قالوا بل يدها مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ثم
ما نظرة اليهود لانياء الله حيث نسمع
الشكوى بتفجع من سيدنا موسى عليه السلام
عميد انبياء بني اسرائيل (واذا قال موسى لقومه
يا قوم لم تؤذوني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم ، فلما زاغوا ازاغ الله قلوبهم والله لا
يهدي القوم الفاسقين) فهل سيفضلنا اليهود
على عميد انبيائهم موسى عليه السلام ؟

ولنسمع شكوى سيدنا عيسى عليه السلام اخر
انبياء بني اسرائيل حيث يقول الله : (واذا قال
عيسى بن مريم - يا بني اسرائيل اني رسول الله
اليكم مصدقاً لما بين يدي من التوراه ومبشراً
برسول يأتي من بعدي اسمه احمد .

فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر
مين ، ومن اظلم ممن افترى على الله الكذب ،
وهو يدعي الى الاسلام ، والله لا يهدي القوم
الظالمين) وهل سيحترموننا بعد استهزائهم
بنا ؟

الالهية بالسحر والشعوذة هل المفاوضات التي
تبادل فيها الانخاب ستضعها اليهود فوق
كلام رب العالمين والمنزل على انبيائهم ؟ كلا
والف كلا . وما نظرة اليهود للمؤمنين بالله عز
وجل : لتجدن اشد الناس عداوة للذين امنوا
والذين اشركوا .

ومن هم اليهود على السنة انبيائهم ؟
لذلك الدبلوماسية العربية المفاوضة في أمس
الحاجة لأخذ دورة تثقيفية في مدرسة القرآن
حتى يعلموا من هم اليهود من هم اليهود على
السنة انبيائهم .

(لمن الذين كفروا من بني اسرائيل على
لسان داود وعيسى بن مريم ، ذلك بما عصوا
وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر
فعلوه ، لئس ما كانوا يفعلون) .

لأجل ذلك استحق اليهود عقوبة الله
الابدية . وخلال ست سنوات مضت سلط
الله على اليهود اطفال الانتفاضة وابطال
الشهادة وهم يحملون شهادة ميلادهم
الجهادي مسطراً عليها بقلم القدرة الالهية :
(واذا تأذن ربك ليهب - اي اليهود - عليهم الى
يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب) .

لذلك انصح للمفاوضين انهم يلهثون
وراء سراب خادع لأن الزمن الخاص بالصلح
هو جزءاً من الزمن الممتد الى يوم القيامة والله
تعالى كتب عليهم العذاب والتشريد الى يوم
القيامة وبعد ذلك ينادى بالسلام مع اليهود قتلة
الانبياء والمرسلين وناقضي المعهود .

ويعني ذلك تكذيب الله عز وجل
واعلان الحرب على الله ، وتكذيب القرآن
المزعوم واعلان الحرب على القرآن ، يعني
السلام المزعوم مع اسرائيل المزعومة اعلان

ان لم يجمعنا الاستقلال • خلي الفردوس
تلاقينا

- دولة الرئيس حضرات الاخوة
النواب .

آن للحكومة ان تدرك بعمق اذا كان
غربي النهر في فلسطين الرسل والانبياء ليكون
واحد قائم على الباطل فلتعلم الحكومة ولتعلم
اسرائيل المزعومة وحاضنتها امريكا ان شرقي
النهر شعب يمثل في الصلابة لنصرة الحق مائة
ضعف لصلابة ليكون في باطلهم .

وبعد ذلك الزيف اليهودي ازاء السلام
المزعوم تجرؤ الحكومة استنادها الى الشرعية
الدولية .

ولست ادري أية شرعية دولية تلك ؟
انها شرعية الغاب التي تجعل من الحق باطلا
ومن الباطل حقاً وتتصر القوي ليفترس
الضعيف ، ولا ادل على ذلك من زيف
الشرعية الدولية التي انشأت اسرائيل المزعومة
وحشدت اليهود من حوالي مائة دولة في
فلسطين مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى
ابن مريم عليهما الصلاة والسلام ، الشرعية
الدولية التي تتغنى بها الحكومة هي التي شردت
شعب فلسطين في القارات (الخمس) الشرعية
الدولية هي التي قرعى مذابح عشرات الآلاف
وهتك عرض الحرائر خمسين الف مسلمة في
البوسنة والهرسك ، في الوقت الذي تستنكر
فيه الشرعية الدولية الحكم بالاعدام لسلمان
رشددي المرتد والذي استقبله كليتوت راعي
الشرعية الدولية قتل امرىء في غابة جريمة
لانتفطر وقتل شعب كامل مسألة فيها نظر
الشرعية الدولية ايها المفاوضون غير المفوضين

حرب على انبياء الله كما يعني منحهم اعظم
شهادة حسن سلوك في التاريخ البشري وأن
الانبياء والمرسلين وحواري السيد المسيح عليه
السلام وصحابة سيدنا محمد ﷺ كانوا -
العاذ بالله ظالمين وخاطفين في حق يهود :
وهل ذلك يرضي الأجيال في الحاضر والمستقبل
؟ كما يعني السلام المزعوم مع اسرائيل المزعومة
أن القرآن الكريم في ذمة اليهود كان ذماً هكذا
يعتقد اهل السلام المزعوم ان ذم القرآن لليهود
كان ذماً . محدود الزمان ومحدود المكان من
اعتقد في ذلك فهو مرتد عن الاسلام لان
القرآن الكريم يظل المعجزة الخالدة أبد الدهر ،
(افلا يتديرون القرآن أم على قلوب اقفالها)
(افلا يتديرون القرآن ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيراً) .

- دولة الرئيس حضرات الاخوة
النواب .

تجرؤ الحكومة بعد ذلك على ربط
السلام المزعوم بوحدتنا الوطنية كما ورد في
السطر الأول من ص ٦ في بيانها وغاب عن
ذهن الحكومة الموقرة أن وحدتنا الوطنية تقوم
على الايمان بالله ، ومن مضمون الايمان بالله
أن تصطلح الحكومة مع الله ضد اعداء الله ،
وليس من مضمون وحدتنا الوطنية القائمة على
الايمان بالله ان تصطلح الحكومة مع اعداء
اليهود ضد الله وضد انبياء الله وضد الوطن
للقديس .

وسوف تظل انشودة المجد في حب
الوطن الغالي ، ترددها الاجيال في الغدو
والاصال .

حب الاوطان من الايمان • وروح الله تنادينا

مثلاً عن الشعب الفلسطيني) .

دولة رئيس المجلس : عبد المنعم ، اذا سمحت لك سبعين دقيقة تتكلم ارجو مراعاة وقت المجلس ايضاً سوف اعطيك ثلاث دقائق فقط لاغير ثلاث دقائق ، بعد سبعين دقيقة لاستطيع ان تعترض على ثلاث دقائق .

السيد عبد المنعم ابو زلط : ثلاث دقائق كرم منك ودقيقه اكراماً للوجه الغائبة .

اجل لقد كانت منظمة التحرير وليدة أول مؤتمر قمة انعقد في مصر سنة ١٩٦٤ ولم تكن وليدة الشعب الفلسطيني . بل ان القضية الفلسطينية المقدسة ليست ملكاً للشعب الفلسطيني وحده ملك لامة العروبة والاسلام الى يوم القيامة ، ووقف شرعي على أمة العروبة والاسلام .

وقد تم عقد زواج غير شرعي بين المنظمة واسرائيل المزعومة ليلة ٢١/٨/١٩٦٣ في اوسلو عاصمة النرويج بعد منتصف الليل حيث تبادلوا انتخاب الغدر والخيانة على الضحية فلسطين الرسل والانبياء .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب

بذكر بيان الوزارة في الصفحة السابعة (فتأكدت بذلك اللقاء بين المنظمة واسرائيل الارادة الفلسطينية المستقلة) فاني اقول ان الارادة المستقلة هي التي يجسدها فقط ابطال الانتفاضة بسرايهم الرامية وشهادتها بدمائهم الزكية والمهددون المجاهدون في مرج الزهور . ولا يمثل الارادة الفلسطينية من حولوا البنادق من الحنادق الى الفنادق الشواقي وتذكر الحكومة في بيانها (ان انطلاقها في

من الشعوب الحرة هي التي تنفي في الحصار الظالم الغاشم على اطفال العراق ونسائه وكذلك فرض الحصار على ليبيا والسودان ، اجل العراق محاصر السنة الرابعة لأنه الرمز الاوحد الراض للاستسلام فلم يخضع ولغير الله لن يركع .

الشرعية الدولية التي مكنت امريكا من غزو الصومال العربي المسلم ونسف المساجد وهتك أعراض الحلال المسلمين .

الشرعية الدولية ايها المفوضون غير المفوضين التي مكنت امريكا رمز الاستكبار من ضرب ملجأ العارمية في بغداد السلام فمزجت امعاء الامهات بامعاء الاطفال . وطحنت رؤوس الاطفال في احضن الامهات ، ثم بعد ذلك تنفي الحكومة بالشرعية الدولية الفارقة في مستنقع الظلم وبحر الدماء .

لذلك نحن أمة متميزة لانحتمك لغير الله القتال في البديل الاصيل عن السلام المزعوم الذي يمثل التقليد الزائف بقول سبحانه (واقتلوهم حيث تقفتمهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم) وقاتلوهم بذهبهم الله بأيديكم ويخزيهم وينصركم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين) .

- دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب .

نص بيان الحكومة في الصفحة السادسة (على قيام منظمة التحرير الفلسطينية بكامل حريتها وبمحض اختيارها باتخاذ موقفها المستقل متحملة بذلك مسؤوليتها التاريخية وعقدت اتفاق إعلان المبادئ مع اسرائيل يوم ١٣/٩/١٩٦٣)

بيننا تحت هذه القبة لاسمح الله قائلين لهم شلوم خبيبي راين شلوم خبيبي إبليس .

دولة الرئيس حضرات الاخوة النواب، أذكر الحكومة الموقرة بقول نبي الرحمة عليه والصلاة والسلام :

(إن الله يقبل توبة العبد مالم يغفر) اي مالم تصل الروح الحلقوم ، وقد مضى على مناقشة بيان الوزارة ثلاثة أيام .

فيوم اذاب من الحكومة اللحم ويوم اسقط منها اللحم ويوم وهن فيها العظم لذلك قبل وصول الروح الحلقوم أنصح الحكومة بسرعة التوبة النصوح لله عز وجل وعلامة ذلك : الحكم بالاسلام لنعم الشعب الرحمة والعدالة ثم الانسحاب السريع من المفاوضات القليلة لتعم العزة والكرامة أنصح الحكومة بالترجعة الكريم الى البيوت بعدما امطرت من تلك النعوت التي جعلتها لا تملك هبة مجلس امانة العاصمة .

ولقد اشتد بنا القحط والمحل - فلا أقول للحكومة أحجب الثقة . بل اقول نصحاً لوجه الله سبحانه .

انصح الحكومة بالاستقالة لعل الله تعالى سيجعل في استقالتها غيثاً فيث الله البلاد والعباد .

من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بيت إيلام

لا يسلم الشرف الرفيع من الاذى حتى يعود الحكم للإسلام

قسا ليزدجروا ومن يك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم

التأييد للسلام المزعوم من التزامها بضرورة احترام القرار الفلسطيني المستقل منذ قمة الرباط عام ١٩٧٤) اجل لقد كان قرار قمة الرباط في اسناد امر التحرير للمنظمة كان وبالا على الشعب الفلسطيني خاصة وعلى أمة العروبة والاسلام عامة حيث كان إسناد مسؤولية تحرير فلسطين لمنظمة التحرير كان وليد عجز الدول العربية عن تحريرها .

وكان مثل ذلك كمجز ملاكم من الوزن الثقيل عن قهر خصمه ، ثم بذكائه الحارق أسند قهر الخصم لطفله الرضيع ، أو الفطيم . لذلك اعتبر قرار ٧٤ مؤامرة على الشعب الفلسطيني وعلى مسرى النبي محمد ومهد اخيه عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام .

وفي الختام اقول للحكومة في توقيعهما على جدول اعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية المزعوم يوم ١٤/٩/١٩٦٣ هل اعتبرت من كامب ديفيد التي كان بطلها الهجوم السادات حيث أصبح محتطاً في مزابل التاريخ ا و هل اعتبرت الحكومة من مراوغة لعالب اليهود في شبه جزيرة طابا ، حيث تقرر عودتها لمصر منذ التوقيع على جريمة كامب ديفيد ٢٦/٣/١٩٧٩ لكن اليهود ظلوا يماطلون تسع سنوات حتى اعادوها بعد تسع سنوات محفوفة بأشواك وخناجر مسمومة .

لذلك اقول للحكومة : اين خطة الاصالة الوطنية والمهيجة الاسلامية لمقاومة التطبيع مع عدو يتربص بنا ريب المتون قبل ان نفاجيء بالغدر لا قدر الله نفاجيء بالغدر في التطبيع بأعضاء الكنيست الاسرائيلي يجلسون

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : عفواً ياسيدي
المجلس جميعاً يشكرك على (٧٥) دقيقة ،
الدكتور محمد عويضة .

الدكتور محمد عويضة :
بسم الله الرحمن الرحيم

قبل أن ابدأ كلمتي أرحبني
لموظفي مؤسسة التلفزيون العاملين في تغطية
نشاطات مجلس الأمة إلا أن اصحاب القرار
في هذه المؤسسة ، يقومون بتشويه كلمات
السادة النواب وتزويرها ولا سيما النواب الذين
عبروا صراحة عن معارضتهم لبرنامج الحكومة
وممارستها فتم بثها بصورة فيها اعتداء على
النائب المحترم والمواطن العزيز ، لتثبت الإدارة
المتنفذة في مؤسسة التلفزيون أن مجلس النواب
الأردني مجلس مطروح لا يخرج عن إرادة
الحكومة وتوجهاتها وبناء عليه فإني أتوقف عن
الكلام حتى يتم اخراج التلفزيون الأردني من
تحت القبة .

دولة رئيس المجلس : بادكتور محمد اذا
سمحت هذا ليس حقل اذا سمحت .

الدكتور محمد عويضة : ولاحق اي
مؤسسة أن تزور إرادة مجلس بالكامل يقدم
كل نائب كلمة لاحترام الحكومة فلا يذكر من
بيانه إلا المقدمة .

دولة رئيس المجلس : لا ياسيدي
ارجوك ، لك أن تقول ذلك ولك أن تقول
أكثر من ذلك ، أما أن تعطل المجلس .

الدكتور محمد عويضة : أنا لا أعطل

المجلس .

دولة رئيس المجلس : طبعاً أنت على
المنصة ولن تتكلم إلا عندما يخرج التلفزيون
أنت تعطل المجلس ، تفضل قل ما تريد ولك
الحق في ذلك .

الدكتور محمد عويضة : يا يخرج
التلفزيون .

دولة رئيس المجلس : لا مش هيك
ارجوك هذه مش معادلة صحيحة ارجوك رجاء
ارجوك لا ياسيدي

(اصوات مطالبة بالتصويت على اخراج
التلفزيون من تحت القبة)

لا ياسيدي أنت تلقي كلمة في مناقشة
البيان الوزاري وليس في معرض اقتراحات ،
ارجوك ، أنت تعطل اذا لا تريد أن تلقي
الكلمة ارجوك ان تتنحي ، تفضل دكتور
محمد عويضة

الدكتور محمد عويضة : يبدو ان
كلمات النواب للتصدير ، لذلك نُت في القناة
الفضائية ، لكن شعبنا العزيز الذي انتخبنا ليس
من حق ان يعلم عن كلماتنا ولا عن حكومتنا
المتينة شيء .

دولة رئيس المجلس : تفضل دكتور
محمد

الدكتور محمد عويضة :

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيد المرسلين وعلى اله وصحبه ومن
تبعهم باحسان الى يوم الدين .

((رب يسر لي امري وشرح لي صدري
واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي))

دولة الرئيس ، حضرات النواب
المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يتوقف وجود الأمة ودوامها على اسس
اربع : الانسان والمجتمع والهوية والأمن .

أما الانسان فلا بد له ليقوم بوظيفته
من الارادة والحرية ، وازمنتنا في امتنا ازمة ارادة
وأزمة حرية ، ازمة ارادة تعميق الانسان من
تحقيق ذاته وجوده وغايته ، وأزمة حرية تعطل
في الانسان انسانيته وتسلبه وجوده ، وإذا لم
تنعكس الديمقراطية التي تنغني بها ارادة وحرية
لكل انسان فقد خسرتنا إنسانتنا بالتالي خسرتنا
كل شيء .

وأنا اتساءل اين ما يحقق حرية الانسان
وارادته في بيان الحكومة أو في ممارستها ؟ اما
في بيانها فتقول الحكومة اقتبس من نص البيان
(وقد هيأت حكومتي بقدرة وكفاءة عاليتين
كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية ، في
جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة والمشاركة
لكل أبناء الوطن من شتى الاصول والمناصب
فكانت حرية كل مواطن مطلقة بالترشيح ،
والانتخاب) .

هذا كلام جميل ، لكن كيف كان
الفعل ؟

آلاف من الناس صوتوا امين وهم
يحملون أعلى الشهادات ، مارست الحكومة
بكل أجهزتها التأثير على الانتخابات ، الاجهزة
الحكومية تتصل بالمواطن أمرة لهم بالترشيح
تارة وبالترهيب تارة اخرى لينتخبوا زبداً ولا
ينتخبوا عمرا .

ولقد رفع أحد المرشحين في محافظة
البلقاء مذكرة الى دولة رئيس الوزراء
بممارسات هذه الأجهزة ولم يتغير شيء وهو
الدكتور نائل زيدان ونشرت المذكرة في
الصحف ويتصل بالخطاب ووجهاء الناس
وممارس عليهم الوعيد والتهديد .

يتحرك موظفو الدولة وبالسيارات
الحمرات ومنهم الوزراء والمدراء للدعاية
لمرشحين ، ينقل كل معلم أو موظف إذا
عرف انه يميل الى مرشح من جهة العمل
الاسلامي . وتعلم الحكومة العتيدة الموظفين
والأحزاب دروساً في الصبر وقوة الاحتمال
وهي تمنعهم حتى من أن يقولوا ((أخ))
ويحتجون على ممارساتها ، وتدهم قوات الأمن
مفرجة العمل الاسلامي لمنع الموظفين بقيادة
الحزب من التعبير عن رأيهم والاحتجاج على
قمع الحكومة للحريات .

قد بلغ احترام الحكومة للحريات أن تمنع
الأحزاب المرخصة من اقامة المهرجانات
ولا استخدام مكبرات الصوت ، أتدرون أيها
السادة ما حاجتها ؟ الخوف من أن يتسلل
الاعداء فيستغلون التجمعات للعبث بالأمن .
حجة عجيبة ، لكن ما علاقة مكبرات الصوت
بذلك ؟

لقد اعاققت الحكومة باجراءاتها العقيمة

والخاتمة حرية الناس في اخذ البطاقة الانتخابية وفي التسجيل وفي الانتخابات ، لقد كانت أجهزة الحكومة في مخيم البقعة تقيم عملية الانتخاب وتنفذ الابواب بحجة التنظيم . مسكن ايها التنظيم فانت مثلي من ابناء الخيمات لانه ما رأينا هذا التنظيم إلا في الخيمات . وإن تعجبوا أيها السادة فموجب توزيع البطاقات الانتخابية للأسرة الواحدة على عدة مراكز الاب مثلاً في مدينة السلط والأم في مركز صافوق وأحد الأبناء في زي والبنت في عين الباشا لكن مكتوب في دفتر العائلة : مكان الإقامة مخيم البقعة . وآلاف الدفاتر مخنونة ولاسجل لها ولا بطاقة .

عفوا للحكومة الرشيدة لعل هذه النقطة الأخيرة من تطوير الإدارة لامن التأثير على الحرية والأرادة . بدليل أن مئات الناس راجعوا عطوفة المحافظ فكان يقول ماذا نفعل لكم أخطأنا يا أخي ، هل انتم معصومون لا تخطئون في الوقت الذي كان معالي وزير الداخلية يأمر بصرف بطاقة لثل هذه الحالات لكن في عمان وليس في البقعة .

هل تعلمون بإساده ان الشرطي على باب مدورس البقعة كان يسأل الناحيات ، بالذات الناحيات من الامهات الكبيرات في السن من يتخين ؟ فإذا قالت : محمد عويضة بنظر في اوراقها فيجد سبياً موعوماً فيردها عن الباب .

وهل تعلمون يا معاشر السادة أن مراكز غلنية لبين البطاقات كانت في مخيم البقعة وسلمت بنفس أجهزة التعقيب مركزاً منها ولم يتغير شيء ، ويعلم عطوفة المحافظ .

وبعد بإسادة : هل الانسان الذي مارسنا معه وعليه كل هذه الممارسات وغيرها كثير ، يبقى إنساناً سوياً متممياً ، يحمي وطنه ويحافظ على أمته ، أم ان إنسانيته قد خدشت وحرته وكرامته قد هتكت وادارته قد زورت فخرسنا الانسان ، وخسرنا بخسارته كل شيء ؟ أنا ادعو الى اتفاقية سلام بين الحكومة والشعب لا مع اليهود فنحن اولي بالسلام

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين . اما المجتمع فتقواه الترابط بين اعضائه ومثانة نسيجه ، وهذا يحتاج الى المساواة والعدل والتعاون والتراحم بين أبنائه .

فماذا تقول الحكومة العتيدة في بيانها بهذا الصدد ، بل ماذا تمارس ؟ تقول الحكومة في بيانها اقتبس ((وقد جسدت هذه الانتخابات ونزاهتها ، وتعاون الجميع لانجاحها وعي ابناء امرتنا الواحدة وعمق التلاحم بينهم من شتى اصولهم ومنابتهم وشجاعتهم في التصدي للصعاب ومشاركتهم في تحمل المسؤوليات وتساوهم بالحقوق والواجبات ...))

أما ماذا تفعل الحكومة فيصدق عليها القول القائل : كاد المريب أن يقول خذوني اجراءات الحكومة التي اربكت الناس وجعلتهم كل يوم يبيتون ينتظرون الاجراءات التي ستفاجئهم الحكومة بها في الصباح سواء عقد الانتخابات او تأجيلها ، او في وضع قانون الصوت الواحد أو ابقاء القانون الدائم أو في اجراءات الانتخابات بطاقة بصورة أو بدون صورة ، بصورة وخاتم أو بدون خاتم ولا بصورة بدفتر العائلة أو اية وثيقة تحمل صورة

الى آخر المسلسل الذي استمر حتى يوم الاحد السابق ليوم الاقتراع .

إن قانون الصوت الواحد غير الدستوري كان عدونا على مجتمعنا مزق امتنا ونقضت منه الحكومة نسيج مجتمعنا فأحييت موات النعرات العصبية للطائفة والقبيلة والعرق ، مما يحتاج الى جهود عديدة في التربية والاعلام والتوجيه والوعظ لاعادة لحمه الامة ووجدتنا ، إن وحدتنا الوطنية التي بذلت في سبيلها الكثير وطالما تقنيا بها ، وإن تماسك مجتمعنا الذي حفظنا أمام اعنى الاعاصير والتحديات صدعت حكومتنا بقرارها العتيد أركانها .

دولة الرئيس ، الاخوة النواب المحترمون

لقد اغاظ اليهود اجتماع كلمة الأوس والخزرج بالاسلام فماذا فعلوا لتمزيقهم ؟ لقد ارسلوا الى مجلس من مجالسهم شاس بن قيس ليذكرهم بأيامهم في الجاهلية واثارتهم فثارت روح العصبية والجاهلية في النفوس فهم بعضهم بالوقوع في الآخرين ، فلما علم الرسول صلى الله عليه وسلم غضب وقام خطيباً فيهم يقول ((أبعدوى الجاهلية وأنا بين اظهركم)) وأنا اتساءل يا حكومتنا الرشيدة ، أنتقض غزلنا بأيدينا ، أم هو استحقاق مشاريع التسوية التي تفكك المجتمع ليحقق فينا اليهود أغراضهم ، وقد يشير بهذا القانون ادوارد جورجيان ، السفير الامريكى في عمان قبل اكثر من عام ؟

وتقول الحكومة في بيانها الوزاري :-

((إننا ونحن نعمل على بناء دولة عصرية

منبعة ، أساسها الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً)) انتهى الاقتباس .

هذه أقوال الحكومة بإسادة أما فعلها فغير ذلك تماماً : فقد أكثر زملائي من الحديث عن ممارسات الحكومة تبدأ في اختيار الوزراء والسفراء والامناء العاملين والمدراء والمحافظين على غير اساس ولا معيار الكفاءة والمساواة وتكافؤ الفرص وإنما على اساس القرض والهوى والمصلحة والوعود ثمناً للموقف من الانتخابات مع من تزيدهم الحكومة ضد من لا تزيدهم .

وأنا اتساءل عن الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص فيمايلي من الممارسات : في القبول في الجامعات ، في الوظائف ، في الخدمات في المحافظات ، هل من المساواة أيها السادة أن يسأل في استبانات رسمية عن الجود والاصل ، ويبدو أن الحكومة غفلت عن الاخوال ، فإن الحال والد .

هل من المساواة والحق والعدل ان يكون التعيين في الجامعات مزاجياً بعيداً عن الاسس العملية والخبرة الفنية ، ثم نريد لجامعاتنا التقدم والنجاح ، والحال نفسه في اختيار العملاء ورؤساء الأقسام .

هل من المساواة والعدل والحق ان يكون حوض البقعة مثلاً الذي يمثل أكثر من نصف سكان محافظة البلقاء بلا اية خدمات ، ليس للحكومة اي حضور اللهم إلا من خلال مركز الأمن ومراكز قبض فواتير الماء والكهرباء ، أي لواء في المحافظة ، بل في الاردن اكبر من منطقة حوض البقعة الذي يزيد عدد سكانها عن مائتي الف نسمة . بلا مستشفى ولا

كل من اشعل

كلد من الأشغال

مكاتب جوازات ولا مكتب احوال مدنية ، بل ولا مواصلات تيسر على السكان الوصول الى مراكز عملهم ، وهذه المنطقة هي التي تزود العاصمة وما حولها بالايدي العاملة والموظفين والفنيين ، باسادة إذا لم ترحموهم فمن أجل العاصمة واهلها يبقى أن يرحموا مخافة أن ينقلوا اليها الأوبئة والأمراض .

واذا كانت الحكومة تنزع بالخيم وأنه للطوارئ وأنه تابع للأمم المتحدة وأن سكانه سيعودون الى فلسطين في ظل السلام المزعوم ، فانا أنكلم عن منطقة أكبر من الخيم تحتاج الى كل هذه الخدمات مع الخيم ، ثم لنفرض جدلاً صحة ما تذهب اليه الحكومة فهل كونه كما تقول يعني الحكومة من التزاماتها اتجاه هؤلاء كبشر في الخيم ، وهل الخدمات تعمق حق العودة ياحكومتنا العتيبة .

الاخ الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين

إن حرمان المعلمين من نقابة تنظم نشاطهم المهني وترتقي بقدراتهم وخبراتهم وتوظف طاقاتهم للارتقاء بأشرف المهن مهنة الانبياء ليس من المساواة والحق والعدل وإن حرمان الطلاب والشباب من اتحاد عام لهم ينظمهم في سلك خدمة الوطن والامة كذلك. وإن حرمان المزارعين من اتحاد لهم وتنظيم التسيق لمنتجاتهم ، وهم الذين يمدون المجتمع كله بالغذاء في الوقت الذي هم أفقر فئاته ، ينتجون ويقطف ثمار جهودهم الوسطاء الطفيليون ويعيش على عرقهم وكدهم الريون . أنهذا عدل ومساواة يا معشر السادة ؟

إن قطاع الصناعة والتجارة الذي تفتن

الحكومة في تعويق ومطاردته ولا تعرفه إلا من خلال الضرائب والجمارك والرسوم والقيود ، يتساءل عن العدل والمساواة وإن قطاع المرأة العاملة وربة البيت الذي كثر الحديث عنه في وسائل الاعلام والمرأة تسمع جمجمة ولا ترى طمنا . يبحث كذلك عن المساواة والحق والعدل .

إن قطاع الموظفين مدنيين وعسكريين ومتقاعدين حيث يعيش معظمهم تحت خط الفقر وهم يرون الزيادات المجزية للوزارة ويسمعون تصريح معالي وزير المالية بحرمانهم من الزيادة وبهذه المناسبة ارجو من الاخوة النواب رفض الزيادة التي وعدوا بها وعدم التصديق على الموازنة مالم تتضمن زيادة لكل الموظفين والمتقاعدين . كما واتوجه بالرجاء لدولة رئيس مجلس النواب فهو من النواب ان يرفض الزيادة التي صدرت حتى يتحقق هذا الشرط .

دولة الرئيس الاخوة النواب :

إن منطقة الاغوار التي ينبغي ان تكون من اجمل بقاع الوطن واكثرها عطاء لم تشملها حكومتنا الموقرة بالعدل والمساواة فيها هو الفقر والنسيان واسراب الذباب والناموس تخيم عليها . وإن العديد من قرى محافظة البلقاء كالكثير من قرى كثير من المحافظات لاماء ولا كهرباء ولا عيادات ولا مدارس ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين .. ثم تتكلم الحكومة عن العدل والحق والمساواة وتكافؤ الفرص .

دولة الرئيس - حضرات النواب المحترمين :

الواحد غير الدستوري وتمارس مع النواب السابقين والحاليين اساليب الاهمال والاستكبار وكأنهم ضرتها ، بدلا من التعاون والحوار في خدمة الوطن والمواطن والامة .

• أما الهوية أيها السادة فانا أتساءل : إذا كان لكل أمة هويتها وثقافتها فما هي هويتنا أو هوية الحكومة التي تريدها لنا ، إن كانت هويتنا عربية اسلامية فأين ذلك في بيان حكومتنا وفي برامج اعلامنا وفي صفحات جرائدنا وفي اختلاط جامعاتنا وكليات المجتمع وفي مدارسنا بل وحتى في مساجدنا . وإن كانت هويتنا غير ذلك فارجو أن تفيديرونا أفادكم الله .

دولة الرئيس الاخوة النواب الكرام :

وأما الأمن فهو السياج الذي يحفظ الوطن والمواطن والنظام ، والأمن يصدر من نفس الانسان بالتربية والتوجيه المفقود في بلادنا للأسف قبل ان يصدر بالسوط والسجن والملاحقة . إن الحركة الاسلامية التي تتعرض للمطاردة والملاحقة في العديد من الممارسات لهي خطوة متقدمة في حفظ الأمن قبل اجهزة الأمن ، وهي تصوغ وتربي المواطن الانسان المؤمن الذي لا يكذب ولا يسرق ولا يحبس ولا يخون ... ولا يهون .

وإذا كنا نتقن أمن النظام فأين أمن الوطن والمواطن ، أين اجهزة الامن من المجرمين الذين يشكلون عصابات تتسلح بالامواس والمشارط ويتسكعون في الطرقات تحت سمع وبصر اجهزة الأمن وأين اجهزة الأمن من اشكال الفساد والسحق والدعر في الشوارع والفنادق ومراكز بيع الاشرطة والاستديوهات والصالونات وعلى صفحات المجلات والجرائد

إن الديمقراطية والشورى التي ارتضيهاها خياراً لنا في هذا البلد العزيز هي الضمانة التي تحقق إنسانية الانسان ومشاركته وهي التي تحافظ على نسيج المجتمع وبناء الامة ، والديموقراطية والشورى ليست ضد أحد وإنما هي للجميع ولصالح الجميع ، إننا ننظر الى جيراننا والى معظم دول العالم الثالث فلا نرى الا الاحتقانات بل والانفجارات التي تعصف بالمجتمع وبالدولة وتهدد الاخضر واليابس كل ذلك سببه القهر والظلم وعدم المساواة وتجاوز إنسانية الانسان .

وكلما تجذرت الشورى والديمقراطية في بلدنا كلما عملنا على تحقيق الذات وتحقيق الوحدة وتحقيق التقدم وكلما تراجعنا في ذلك لا قدر الله كلما كان الكيان في خطر والبيان مهمد بالتصديق والانهيار .

وكنا قد بدأنا مسيرتنا الشورية الديمقراطية في عام ١٩٨٩ وسرنا في هذا الشوط خطوات كانت فخر الجميع وسبب ألم وحسد الحاقدين ، وكنا نتأمل أن تسير حكومتنا الموقرة خطوات الى الامام في هذا الاتجاه ، لكنها وللأسف نكصت وتراجعت بنا الى الوراء وهتكت ستر بنائنا الشوري والديمقراطي وهي تحمل مجلس النواب دون علم احد من النواب ولامن رئيس مجلس النواب الذي فوجيء بالخبر من نشرة الاخبار ومن الموظفين فعاد الى بيته كما سمعتم بأسلوب احتجاجي بسيارة أجرة نكصت وهي تحمل مجلس النواب بلا سبب الا ان يخلو لها الميدان ، وتردد في حبه ان الحكومة لا تريد الديمقراطية ولا تريد اجراء الانتخابات وترددت الحكومة ونكصت وهي تصدر قانون الصوت

فالحقت باليهود من الحسائر البشرية والمادية مالم تلحق به جيوش في حروبنا الطويلة معه . وهامو راين بالأمس يقول للمستوطنين إذا لم يتم السلام فعلياً أن نهى أنفسنا لست سنوات قادمة من الانتفاضة ، فتحية الأكيار والاجلال للرجال والحرائر من النساء على أرض فلسطين الطهور ونحية لمجاهدنا الاشواوس وشهدائنا الأبرار ونحية لشيخ الانتفاضة احمد ياسين الأسير ولا يزال فلسطين وعلمائها المبعدين في مرج الزهور . تحية للذين نالوا من العدو ولاح بهم الأمل ألف تحية لهم في ذكرى انتفاضتهم .

أيها السادة .

نحن في عملية السلام نتكلم عما يمكن أن نأخذه لكننا لا نذكر شيئاً عن ماذا سندفع للعدو مقابل غزه وأريحا وبعض الأراضي العربية .

إننا باختصار نرهن العالم العربي بأسره بانسانته ومقدراته وبيئته للتوسع اليهودي والتطبيع الصهيوني .

نحن نتحدث في السلام المزعوم عن القدس وعدم التفريط بها وعن كامل الحقوق الفلسطينية والعربية لكننا في الواقع نقبل بغير ذلك ، نتكلم عن توقيع جدول أعمال فقط ولن نوقع على شيء إلا مع الجميع أو بعد الجميع لكننا في الواقع نقبل غير ذلك ونفعل غير ذلك نمارس التطبيع ونرفع ونوقع اتفاقات ونرسل رجال الأعمال ونفتح المصارف فهل تمارس حكومتنا التطبيع قبل التوقيع ؟ وإنها تمارسه . خطورة خطورة تماماً كأجراءات الانتخابات أو ماذا تقول حكومتنا العتيدة ؟

إننا إذا حققنا أمن الوطن والمواطن فسنحامي الوطن وسنحامي النظام وإذا ما قصرنا في أمن المواطن فسنضيق كل شيء . ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا تطبيق الشريعة الإسلامية التي أعطى البيان ذكرها مع أن حكومة سابقة كانت قد أعلنت التزام الحكومة بتطبيق الشريعة الإسلامية

دولة الرئيس حضرات النواب الكرام

كيف نحافظ على الوطن ونحن نتحدث عن سلام مزعوم مع اعداء الوطن والدين والحضارة إن قضية فلسطين قضية العرب والمسلمين جميعاً لا يملك كائن من كان أن يفرط بذرة من ترابها الطهور سواء القدس أو أي جزء من فلسطين .

والصراع مع اليهود صراع عقيدة وحضارة ووجود وليس صراعاً سياسياً على مصالح يمكن التنازل عن شيء منها . إن طبيعة هذا العدو الاستيطانية التوسعية العدوانية تجعلنا لا نطمح إلى مستقبلنا لا في فلسطين ولا في الاردن ولا في الوطن العربي كله .

أيها السادة : ليست هذه هي المرة الأولى التي تتعرض فيها فلسطين للعدوان ، فما بالنا نهون ونخور بأذي الأمر .

إن من واجبنا أن ننشيء الأجيال على معرفة بحقيقة هذا العدو وطبيعة الصراع معه وإذا كنا الآن في ضعف وفرقة فلماذا نقطع الطريق على الأجيال بما نرهنهم به من قيود واتفاقيات . وإذا كنا لا نملك القوة العسكرية التي يملكها العدو اليوم فإننا نمتلك المعنوية البشرية الذي لا يملكه ونمتلك روح الجهاد التي دبت بالصهوة الإسلامية في أبطال فلسطين

فماذا تقول حكومتنا الموقرة في ذلك كله حتى يكون موقفنا من الثقة على أساس ذلك وأخيراً أيها السادة .

فأنتي الحظ على وجوه اصحاب المعالي الوزراء أو بعضهم الاستهجان كلما تكلمنا عن جملة من الممارسات غير الشورية وغير الديمقراطية وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية فإن كانوا لا يعلمون فكل مصيبه وهل علموا بعد ما سمعوا كل ما ذكر ، وإن كانوا لا يعلمون فالمصيبة اعظم ومن امانة المسؤولية أن يعلموا فقد قال رسولنا صلى الله عليه وسلم لا يبي ذر ((يا ابا ذر أنك امرؤ ضعيف ، وإنها امانة وإنها خزي وندامة يوم القيامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها)) وقبل أن انهي كلمتي ادعو المجلس الموقر لأصدار بيان يحسي فيه الانتفاضة بمناسبة دخولها سنتها السابعة ويطالب برفع الحصار عن العراق الشقيق وليبيا والصومال والسودان .

وبعد أيها السادة .

نرجو أن تكون الحكومة الموقرة قد وقفت على درسين :-

١) أن الشعب مسلم وأن وقوفه مع الاسلام ودعائه ليس محل مناورة ولا يفيد منه لا تشويش ولا وعيد ولا تهديد .

٢) الدرس الثاني أن القفز عن المؤسسة البرلمانية وتجاوز النهج الشوري الديمقراطي خيار الشعب ليس سهل المنال وله تكاليف .

أسأل الله أن يحفظ هذا البلد كريماً عزيزاً وأن يصرف عنه كل شر وإن يمكننا جميعاً من العمل على تحقيق رسالته ليكون

وبعد يا دولة الرئيس وباحضرات النواب الكرام ، ها انتم يا نواب الأمة تتكلمون ضد السلام المزعوم ولا تطلع على ماتم من اتفاق وملاحق .

وتكلم عن الاقتصاد والأسعار ولا تطلع على خطاب النواب بين الحكومة والبنك الدولي فهل تريد حكومتنا أن نوقع ونوافق على مالم نطلع عليه ؟

• وهنا انتصت الجميع للاستماع لأذان العصر •

الدكتور محمد عريضة :- اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آتي سيدنا محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه المقام الذي وعدته .

دولة الرئيس ، الزملاء النواب الكرام

هذه كلماتكم تكاد تجمع على اذانة الحكومة بحل مجلس النواب السابق ، وادانته العديد من اجراءاتها الانتخابية وتطالبون بزيادة الرواتب وتعميم الخدمات على المحافظات والمساواة بين الناس في الدراسة الجامعية والتوظيف . وترفضون إعمال الحكومة لمجلس النواب وتطالبون بتقابة للمعلمين واتحاد للطلبة واتحاد للمزارعين وعدم رفع الأسعار والربط بين الأسعار وبين الرواتب والتحذير من مشاريع السلام المزعوم لأنها لا تكفل الحقوق ولا تحافظ على القدس كما تقول الحكومة في بيانها . وها انتم تطالبون بالعناية بالزراعة والتجارة والصناعة والموظفين والمتقاعدين ، وانتم تطالبون بالحفاظ على الوحدة العربية والعمل على وضع قانون دائم عادل للانتخابات تشرف عليه السلطة القضائية .

كلد من الأشغال

اردن الحشد والرباط والتحرير إن شاء الله وإن يلهمنا التعاون للممر البناء لهذا البلد وخدمة هذه الأمة على أساس من اسلامنا العظيم .

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب صدق الله العظيم ونصيحة إلى الأعلام غير المخايد ، وزارة الاعلام السابقة قبل أن يتم التعديل منعت كتاب للصحفي فؤاد حسين عن الماسونية في الاردن لأن إسم معالي الوزير ورد فيه وبوثائق صادرة عن المحاكم الماسونية ورغم أن وزير الاعلام لم ينكر صحة المعلومات في الكتاب وبرر موقفه للصحفي إلا أنه إصر على رفع الكتاب في حين قام مدير عام وكالة الأنباء الاردنية الموقر بيث خبر كاذب لا حظوا عدم الحياذ عن أختينا الدكتور همام سعيد يوم الانتخابات عبر وكالة الأنباء الاردنية الذي يقول أن الدكتور همام أختطف أناس ، الخبر الذي قرأتموه في الصحف نمتي يصبح إعلانا منصف بالحكومة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، شكراً للدكتور محمد عريضة ، أرفع الجلسة لمدة عشر دقائق ونعود ويكون أول المتحدثين الشيخ ذيب انيس ، بقي ثلاثة .

• وهناك رفعت الجلسة لمدة عشرة دقائق لاداء صلاة العصر وبعدها عاد المجلس للأنقاد •

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

نستأنف الجلسة الشيخ ذيب انيس تفضل وبليه

السيد بسام حدادين

السيد ذيب انيس شهادة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى اله واصحابه ومن سار على هديه الى يوم الدين .

دولة رئيس مجلس النواب . الزملاء النواب الكرام ...

تأتي مناقشة بيان هذه الحكومة في هذه الظروف الصعبة المتداخلة . يهيمن العدو الاجنبي فيها على قرارنا وبلادنا العربية ومن هنا فاننا نحتاج الى حكومة قوية جريئة في وقتها امام الاخطار التي تحيط بشعبنا وبلادنا العزيزة وفي مقدمة هذه الاخطار التي تحيط بنا الخطر اليهودي . الذي اغتصب ارضنا ومقدساتنا وقتل ولا يزال يقتل اهلنا . وقد ازداد القتل واستأسد للمستوطنون اليهود في هجماتهم على سكان القرى والمدن الفلسطينية المجاورة لهم اكثر فأكثر منذ أن تم الاعتراف بدولة اليهود في اتفاق ١٣/٩/٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والعدو اليهودي . هذا الاتفاق الذي باركته الدول العربية وباركته ايضا هذه الحكومة . متجاهلة ان الضقة الغربية وعلى رأسها مدينة القدس . هي جزء لا يتجزأ من المملكة الاردنية الهاشمية منذ ان قامت الوحدة بين الضفتين في مطلع الخمسينات .

السيد الرئيس : الاخوة النواب ...

من هنا نعلم ان الواجب يحتم على هذه الحكومة ان تعمل بكل ما اوتيت من قوة

الصلح بيننا وبينهم لا سمح الله .

السيد الرئيس ، النواب الكرام .

اما السياسة الداخلية والعمل من اجل الاردن . اردن الحشد والرباط فيجب علينا جميعا ان نتعاون لخدمته وبنائه وحمايته وواجب السلطة التنفيذية - الحكومة - اكبر بكثير من غيرها في خدمة هذا البلد وحماية الوحدة الوطنية التي ينادي بها الجميع . ومن مقتضى حماية الوحدة الوطنية ان تنظر الحكومة الى كل المحافظات بعين واحدة من حيث الحقوق والواجبات . فعندما تقدمت الحكومة بقانونها المعدل المؤقت والمتضمن صوتا واحدا لكل ناخب زعمت الحكومة ان صوتا واحدا لكل ناخب يحقق العدالة والانصاف بين المواطنين .

وتجاهلت الحكومة ان العدل والانصاف يكون كذلك في توزيع المقاعد بالتساوي بين محافظات المملكة فمثلاً عدد مقاعد محافظة الزرقاء في المجلس النيابي ستة مقاعد وهي المحافظة الثانية بعد العاصمة من حيث العدد السكاني لذا فاننا نطالب رفع عدد مقاعد محافظة الزرقاء لعدد السكان وعندما تقدمت وزارة التنمية الاجتماعية الى مجلس النواب السابق الحادي عشر قبل عام تقريبا بكشف يتضمن المساعدة المقدمة من صندوق المعونة الوطنية تبين ان حصة قراء الزرقاء ذات المليون مواطن من صندوق المعونة الوطنية لاتساوي حصة اصغر محافظة من محافظات المملكة . فآين العدالة والانصاف التي تحرص عليه الحكومة بين المواطنين .

السيد الرئيس ، الزملاء النواب :

لارجاع هذا الجزء من ارضها الذي احتله اليهود عام ١٩٦٧ . ولتعود الوحدة بين الشعبين الفلسطيني والاردني وبين الضفتين الغربية والشرقية كما كانت قبل الغزو اليهودي في حزيران عام ١٩٦٧ . فنحن بحكم ديننا الخفيف دعاة وحدة واحدة لادعاء تجزئة وانفصال .

السيد الرئيس ، السادة النواب ...

لذا فاننا نطالب الحكومة بعدم الاعتراف للعدو بشير واحد من اراضيها في الضفة الغربية والقدس الشريف مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكذلك نطالب هذه الحكومة بعدم الاعتراف بدولة العدوان التي اغتصبت الارض والمقدسات ولا تزال .

والمطلوب من هذه الحكومة واية حكومة تأتي في هذا البلد ان تهيب الوسائل وان تأخذ بالاسباب من اجل اعداد المواطنين واعداد الجيل اعدادا ايمانيا اخلاقيا جهاديا ليكون جيل التحرير واخذ الثأر من العدو اليهودي الذي تنادى من كل اقطار العالم وبلاد وقارات الدنيا ليقيم دولته على ارضنا العربية الاسلامية فلسطين . لذا فاننا لانرى السلام ينادى به في منطقتنا سلاما مشروعا جائزا الا بعد ان يزول العدوان يعود كل يهودي الى بلده من حيث اتي ويرجع اصحاب الارض الشرعيون الى اوطانهم واطوان ابائهم واجنادهم بلا قيد ولا شرط . والا فهذا سلام هش وباطل وهو سلام بين الانظمة وليس بين الشعوب والمستفيد الاول من هذا السلام هو العدو اليهودي . حيث انه مقابل غرة اريحا سوف يصل اليهود الى بلادنا واقتصادنا ومناهجنا التعليمية إذا وقع

ان مواطني محافظة الزرقاء يطالبون هذه الحكومة بالقيام بما يلي :

اولا : متابعة مشروع الجامعة الحكومية والاسراع في اخراجه الى حيز الوجود .

ثانياً : اتمام العمل لأكمال شبكة المياه الجديدة والصرف الصحي الذي تنفذه وزارة المياه والري ببطء شديد وان هناك احياء عديدة في محافظة الزرقاء لم يصلها مشروع الصرف الصحي بعد .

ثالثا : بدء العمل في اقامة المدينة الرياضية للشباب والاسراع في انجازها .

رابعا : اقامة مباني حكومية مناسبة للدوائر الحكومية التالية :

- دائرة الاحوال المدنية والجوازات ، دائرة محكمة البداية ، دائرة سلطة المياه ، دائرة هندسة البلديات . حيث أن معظم مباني هذه الدوائر مستأجرة من المواطنين وغير لائقة لأن تكون دوائر حكومية .

خامساً : وضع علاج ناجح للمكارة الصحية التي تؤدي معظم مواطني هذه المحافظة والمتحولة في مكب النفايات - الرصيفة ، ومياه الحرية السمر في شمال الزرقاء . وان هذه المشكلة عجزت عن حلها جميع الحكومات التي تعاقبت على مجلس النواب الحادي عشر . فهل يوضع لها حل مناسب في عهد هذه الحكومة .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

ان ما ورد قبل اسبوع تقريبا على لسان معالي وزير المالية أنه لازيادة على رواتب

الموظفين ، كان لهذا التصريح آثار سلبية على موظفي الدولة عسكريين ومدنيين ، لذا فأننا نطالب الحكومة بصرف زيادة لكل موظف في السلك العسكري والمدني تتناسب مع الغلاء المطرد ولعظم السلع والمواد ، وكذلك نطالب الحكومة برفع قيمة المبالغ التي تدفع من مؤسسة الضمان الاجتماعي للمتقاعدين من مستخدميها شهرياً بشكل يتناسب مع متطلبات العيش الضروري ، وقد بلغ عدد المتقاعدين من مستخدمي هذه المؤسسة ستة عشر ألف متقاعد ، ومنذ سنتين لم تطرأ أية زيادة على رواتب تقاعدهم سوى التعديل الطفيف في بداية هذا العام ١٩٩٣ حيث عدل الراتب التقاعدي من أربعين ديناراً ولا يزال هذا الجيش من متقاعدي الضمان الاجتماعي يتطلع الى هذه الحكومة من أجل انصافه اسوة باخوانه المتقاعدين من موظفي الدولة سواء بسواء .

السيد الرئيس ، الاخوة النواب :

ان هناك شرائح من أبناء هذا الوطن تنتظر من الحكومة ومن النواب الاسراع في النظر بالقوانين التي تخص هذه الشرائح والعمل على المجازها وهي :

اولا : قانون العمل والعمال .

ثانياً : قانون نقابة المعلمين .

ثالثا : قيام الاتحاد العام للطلاب الاردنيين .

رابعا : قانون الاجار والاستجار .

خامساً : قانون منع الخمر الذي اقترحه على الحكومة مجلس النواب الحادي عشر في

دورته العادية الثالثة بأغلبية الاعضاء .

سادساً : تقديم مشروع قانون للبلديات والاستعجال به .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

يشكو بلدنا من كثرة الأراضي وكثرة البطالة والفقر وقلة الموارد المائية والغذائية ، وتقعد ندوات متخصصة لمحاربة الامراض ومنها الايدز . أيها السادة اسمحوا لي أن أقول لكم ان هذه الامور لا تعالج بالندوات العلمية ولا بالاطباء المخصصين فحسب ، وانما تعالج علاجاً جذرياً وقد أرشد نبي البشرية محمد صلى الله عليه وسلم أصحابه بهذا العلاج ، فمن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ((يامعشر المهاجرين والانصار خمس خصال اذا أدركتموهن وأعوذ بالله أن تدركنكم ، لم تظهر الفاحشة - الزنا في قوم قط حتى يعملوا بها الاقشى فيهم الطاعون والاوراج التي لم تكن في اسلافهم من الامم . ولم يمنعو زكاة اموالهم الا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ولم يطفقوا المكيال والميزان ، الا أخذوا بالسنتين وشدة المؤونة ، ولم ينقضوا عهد الله وعهد رسوله الا سلبوا عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما في أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله جعل بأسهم بينهم)) .

السيد الرئيس ، السادة النواب :

هذا هو العلاج لكل أمراض المجتمع . الامراض المختلفة والايدز تعالج بمنع الفاحشة ومنع جميع الوسائل المقربة اليها .

والفقر يعالج بجمع الزكاة من الاغنياء

وتعطى للفقراء ، وواجب الحكومة المسلمة أن تقاوم ما نبي الزكاة من الاغنياء ، قال صلى الله عليه وسلم عن الزكاة ((من أداها مؤثراً فله أجرها ، ومن لم يؤدها قاتلناه وأخذنا نصف ماله وذلك عزمة من عزمات ربنا)) .

وضيق العيش وشدة المؤونة على المجتمع تعالج بمراقبة الحكومة لجشع التجار في تطفيف المكيال والميزان واللعب في القرائير ، وكف أذى العدو الخارجي وأخذ له لما في أيدينا ، يعالج بصدق العهد والنية مع الله تعالى .

وتعاون سلاطين الامة وحيهم لبعضهم شرطه أن يحكموا بما أنزل الله تعالى ، هذا هو تفسير الحديث الشريف لاركانه الخمسة .

السيد الرئيس ، الزملاء الكرام :

يطيب لي أن أذكر بشريحة مظلومة مسحوقة من أبناء هذا المجتمع الاردني الكريم وهي شريحة اخوان لنا في هذا البلد كثير عددها ولا تجد من لقمة العيش الحلال ما يقيم أودها ويذهب الواحد من أبناء هذه الشريحة يفتش عن العمل الشريف وهو قادر عليه جسدياً وعقلياً . ويقف على ابواب المؤسسات الرسمية والشعبية ولكنه مع الاسف يحال بينه وبين العمل بسبب أنه سنة تزيد عن الخمسين سنة أحياناً أو خمسة واربعين عاماً أحياناً اخرى ويرجع المواطن الى بيته ليجد زوجته وأولاده ينتظرونه لعله يعود إليهم يحمل معه حاجاتهم من الطعام والقوت الضروري اليومي .

ومن هنا فأنتي أطالب الحكومة أن تقدم بوضع حل مناسب لهؤلاء المواطنين من أبناء هذا البلد الكريم ومساعدتهم مادياً ، أما

كل من الشغل

جميعاً لخدمة الأمة وخدمة البلاد انه سمع
مجيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،
شكراً للشيخ ذيب انيس ، الكلمة للسيد بسام
حدادين ، المتحدث الذي يليه الدكتور عبد
المجيد الاقلش .

السيد بسام حدادين

سيادة الرئيس ،

الزملاء الكرام .. السلام عليكم وبعد

مرة أخرى / نقف نحن ممثلي المعارضة الوطنية
الديمقراطية / أمام حكومة جديدة / في مرحلة
الانفراج السياسي والبناء الديمقراطي / بعد ان
لاحت بوادر المصالحة بين الحكم والشعب /
وتعاهدنا في الميثاق الوطني الاردني أن نخت
الخطى معاً لاعادة بناء الاردن / سياسياً
اقتصادياً واجتماعياً / لبنني الدولة الديمقراطية
/ دولة المؤسسات والقانون / دولة العدالة
الاجتماعية وتكافؤ الفرص .

اننا وبعد ٤ سنوات من عُمر المرحلة
الجديدة ، نتلمس بوضوح / محاولات
نمخومة لتطويع الديمقراطية / لخدمة نهج
وعقلية العهد العرفي . وأنت هذه الحكومة ،
حكومة اللون الواحد ، حكومة البيروقراطية
المعزولة شعبياً ولا تستند الى قوى اجتماعية او
حزبية او قاعدة شعبية في هذا السياق ولأن
البيروقراطية لا تُحب العمل كثيراً فقد اختارت
ان تتوارى خلف خطاب العرش ، لتعطي نفسها
من تقديم برنامجها للحكم / ماذا تريد الحكومة

بالتشغيل واما بدفع رواتب تقاعدية لهم
ولعائلاتهم ، فليس مبرراً ان يحال بين هذا
المواطن والعمل الشريف بسبب منه ، وتتخلى
عنه الحكومة في آن واحد .

وهناك أيضاً فئة اخرى من ابناء المجتمع
الاردني الكريم وهم اصحاب ومربي الاغنام
فقد نقلوا لنا أن وزارة التموين تقوم بشطب
بطاقات ملكية الاغنام لكثير من مربيها وفي
مختلف انحاء المملكة بقصد رفع الدعم عن
الاعلاف الخاصة بهم . فما موقف الحكومة من
هذا الاجراء

السيد الرئيس ، الاخوة الزملاء :

أخيراً فاني اطالب الحكومة أن تبادر
بحل مشكلة مزمنة في محافظتي التي منحتني
شرف تمثيلها في هذا المجلس والمجلس السابق
وهي مشكلة أراضي خزينة الدولة ، حيث أن
نسبة ٦٠٪ من بيوت المواطنين في محافظة
الزرقاء مقامة على أراضي الخزينة منذ عشرات
السنين . وكنا نعترض حل هذه المشكلة على
الحكومات التي تعاقبت على المجلس النيابي
السابق ، ولكن هذه الحكومات ذهبت وذهب
المجلس معها دون أن تحل هذه المشكلة .

وانني باسم اصحاب هذه المساكن
أتقدم بالطلب الى هذه الحكومة راجياً من الله
تعالى أن يوفقها للقيام باجراء اللازم وتطويع
الأراضي المملوكة باسم اصحاب المساكن المقامة
منذ عشرات السنين . وأخص بالذكر أراضي
حي جناعة ، حي الظاهرية ، حي الامير علي ،
وأراضي الواجهات العشائرية .

ولي الختام أسأل الله تعالى أن يوفقنا

وتنصر بهناد ، ان تتجاهل حقيقة وجود برلمان
يمثل الشعب ، وعليها ان تتعامل معه بجدية
بالغة ، وتكشف امامه كل أوراقها / وتعرض
كل بضاعتها وتقول له ماذا تريد أن تفعل ،
وماذا تريد أن لا تفعل .. وهذا ليس منه أو كرم
انه واجبها الدستوري ..

سيادة الرئيس ،

الزملاء الكرام

ان غياب برنامج الحكومة ، وحده /
يكفي بالنسبة لي كي احجب الثقة عن
الحكومة ، وسوف احجبها ، لكن وبغض النظر
عن الكيفية التي يمكن أن تمر بها هذه الحكومة
دستوريا وعن حجم الثقة التي ستنتالها ، فأجد
من واجبي ان اسلط الضوء على اداء الحكومة
في الفترة الماضية منذ تشكيلها الاول على
الضعد المختلفة ، وارفع صوتي مع صوت
الشعب الذي يئن من ممارساتها ويطالبها
بالرحيل ، اليوم قبل الغد .

سيادة الرئيس الزملاء الكرام :

تذكرنا هذه الحكومة بحكومات العهد العرفي
ويبدو ان الوظيفة السياسية لهذه الحكومة طغت
على كل شيء ، ولأن العملية السياسية ، تُدار
في الغرف المغلقة ومن وراء الشعب ، بات
مطلوباً ترتيب البيت الداخلي / ليتقبل النتائج
مهما كانت / لذلك عملت هذه الحكومة منذ
توليها المسؤولية على تنفيذ هذه المهمة ،
فالحقت بالديمقراطية أذى كبيراً ، استهدف
التضييق على المعارضة بتلاوينها المختلفة ..
فجرى حل البرلمان . وجاءت الحكومة بقانون
الصوت الواحد / الذي اعاد البلاد اربعين سنة

ان تفعل بالضبط / وكيف ستعالج المشكلات
النافة التي تُهدد الأمن الاجتماعي ، وكيف
ستعامل مع الأخطار المحدقة بالوطن ماهي
مهمة اللجنة الثلاثية الاردنية - الامريكية -
الاسرائيلية ؟ / وماهي سياستها ازاء التطبيع وما
هي التزاماتها لصندوق النقد الدولي الى آخر
هذه الأسئلة الكبيرة التي على الحكومة ان
توضحها لنا / حتى نتعرف بالضبط على
وجهتها واهتماماتها وأولوياتها . لقد جرى
تغيير وزاري على عدد من الحفائب الوزارية ..
لا تدري لماذا .. هل هناك قصور في اداء
الوزراء المقالين .. لا أظن أن ذلك هو السبب
.. هل جرى تغيير في السياسات بتطلب وزراء
يؤمنون بالسياسات الجديدة وقادريين على
التعامل معها / لا أظن ذلك .. لأنني اعرف
أن أحد الوزراء المقالين مثلاً عُرف في الطريق
الى القصر لحلف اليمين ان الوزارة التي اسندت
له قد تبدلت / ولا استغرب لو قيل لي بأن
توزيع الحفائب الوزارية يتم عددا بالفرعة .

أما أن الاوان لوقف الاستغفاف بمجلس
النواب ويمثلي الشعب ، أما حان الوقت لكي
تتقدم الحكومة ببرامج واضحة وأهداف محددة
لمموسة تمكن مجلس النواب من مناقشة جادة
وكي يُصار الى الموائمة بين الادارة الشعبية
وبرنامج السلطة التنفيذية / ولكي يتمكن
المجلس من القيام بمهمة المراقبة والمحاسبة / ...
هل مطلوب منا نحن ثواب الأمة / ان نُخط
بالرمل / لتعرف على نوايا الحكومة / هل
التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية هو
بالنجاه واحد فقط .

عجبت أمر هذه الحكومة التي ترفض أن
تعلم درساً واحداً من تجربة المرحلة الجديدة ،

كلنا من الشعب

تخليها عن التزامها بالمقد الاجتماعي الذي اطلق عليه اسم الميثاق الوطني الاردني .

أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي : فالحكومة مندفعة دون مواربة للرضوخ لأملات صندوق النقد الدولي ، الذي ينظم عملية مص دماء لفقراء شعبنا ، الاكثر تضرراً من هذه السياسات الصندوقية . ففي الايام الاولى لتولي هذه الحكومة المسؤولية قررت زيادة في اسعار المحروقات ورفعت نسبة ضريبة الاستهلاك على بعض السلع وفرضتها على سلع اضافية واعلنت عن عزمها فرض المزيد من الرسوم والضرائب الجمركية غير المباشرة ، وعملت في الوقت نفسه على منح إعفاءات جديدة من ضريبة الدخل لرجال الاعمال بحجة تشجيع الاستثمار ، وواصلت سياسة تقليص الدعم للمواد التموينية الأساسية ، حيث خفضت في الموازنة الدعم بمبلغ (٦) ملايين دينار وعجزت عن حل مشكلة فائض المتوجات الزراعية ، كما تركت البنك التعاوني ينهاز امام أعيننا بدون محاولة تحديد الجهة المسؤولة عن ذلك وقام البنك المركزي في عهدها في اطار اصحاب المال والنفوذ بتقديم قرض بقيمة (٤٤) مليون دينار وبدون فائدة لمدة ٣٠ عام لدعم مجموعة بنك الاردن والخليج - هل تذكرتم واقعة بنك البتراء وال (٢٥٠) مليون دينار ولا تزال الحكومة تؤكد على رغبتها في تصفية اوسع عدد من مؤسسات القطاع العام (النق ، الملكية الاردنية والاتصالات وغيرها) وفي الوقت نفسه تقف الحكومة مكتوفة الايدي ازاء معالجة مشكلات البطالة والفقير حيث وصل الفقر المطلق حسب تقدير آخر دراسة حكومية

الى الوراثة ، وعملت على محاصرة الحياة الحزبية وحجبتها . ومتمشث دورها وقامت بالتضييق على الندوات والمهرجانات وحرمت الأحزاب من وسائل الدعم والاماكن لممارسة الأنشطة المختلفة ، السياسية والثقافية والاجتماعية / وجرى التضييق على الصحافة ، والعديد من القضايا رفعتها الأجهزة الحكومية ضد بعض الصحف الأسبوعية / وفي مقدمتها صحف المعارضة الوطنية ، واندفعت الحكومة للتحضير للانتخابات ولم تكن حيادية ابداً ، فتمت لقاءات المرشحين بالمواطنين من خلال المهرجانات ، كي تتول دون تسييس العملية الانتخابية وحتى لا تكون الانتخابات ، ميداناً لفحص ومحكمة سياسة الحكم على الصعيد المختلفة ، وجرث تدخلات لثني بعض المرشحين ودفعهم للتنازل لصالح مرشحين آخرين ، اضافة الى التعقيدات الادارية التي نفرت المواطنين وحدت من مشاركتهم ، خلال عمليات التسجيل ، وتوزيع البطاقات والانتخاب وسيطرت السلطة التنفيذية على عملية الاقتراع والفرز من ألفها الى باقها دون مراقبة وارشاف حقيقي من جهة محايدة ومندوبي المرشحين كذلك فأنا نلمس تزايد انتهاكات حقوق الانسان والحريات العامة ، وحرية التنقل وتمادي دور الحكام الإداريين .

أنا لا نلمس لدى هذه الحكومة الأرادة السياسية لتطوير وتعميق التجربة الديمقراطية . والاستمرار على هذا النهج يعني خرمنا البلاد من فرصة مواصلة تطوير بلدنا والسير بها على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي . وعلى الحكومة ان تعترف ان مواصلة هذا النهج يعني

خططها بعيداً عن مصالحهم وحقوقهم .

امام هذا الواقع المر / وفي ظل تدني مستوى معيشة الجماهير الشعبية يخرج علينا معالي وزير المالية بيشري زيادة رواتب الوزراء ورئيس مجلس الاعيان والنواب ، تحت سمع وبصر صفار الموظفين مدنيين وعسكريين الذين خاب املمهم بالزيادة المأمولة .

(ألا يرمز هذا الاجراء الى النهج الذي تسيّر عليه الحكومة .. نهج الانحياز الطبقي الصريح لأصحاب المال والسطوة والنفوذ . نحن في بلد يزاد فيه الفقراء فقراً والاعنياء غنى وتكرس فيه المؤسسات العامة لتحقيق الفوائد والامتيازات لمن لديهم اصلاً الكثير منها - يادولة الرئيس - فماذا تنتظرون من المواطن وهو يرى الحكومة تزداد ثغماً في تجاهل همومه ومعاناته وتسرف في منح الامتيازات للنخبة التي تتداول المناصب في الدولة والمؤسسات العامة . بالمناسبة لماذا هذا التضخم في عدد الوزراء (٢٩ وزيراً) هل استجدت محاور ومجالات عمل جديدة للحكومة .

أما على الصعيد السياسي : فهذه حكومة الوفد المفاوض حقاً ، الذي قاد المفاوضات / بعيداً عنا / وعن أعين الشعب / واصلنا الى اتفاقية جدول الاعمال مع الجانب الاسرائيلي ، الوجه الآخر للاتفاقي الفلسطيني الاسرائيلي ، الآن ما يسمى بجدول الاعمال (الأجندة) هو في الحقيقة اتفاق على أسس العملية التفاوضية ووضع مسبقاً سقفاً وطاراً للحل ، فهو يفتح مبركاً ابواب التطبيق بين الاردن واسرائيل / وقد فُتح فعلاً ، وسلم بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الاردن

٢١٣٪ من مجموع الأسر في المملكة . ولازالت العمالة الوافدة تتوقف وتجري عملية إحلال واسعة للعمالة الوافدة مكان العمالة الاردنية / ومن اجل لحم التحركات النقابية والعمالية تجري عمليات تدخل فظيعة في النقابات العمالية لتنصيب نقابيين صغر موالين للحكومة وأرباب العمل ، والمحاولات جارية الآن لأعادة انتخابات نقابة عمال الصناعات الغذائية لأن اغلبية عمالية نظيفة تسلمت هذه النقابة كما تتنكر هذه الحكومة لجميع الوعود التي قطعت باباحة حق التنظيم النقابي والجماهيري للفتات المحرومة بتشكيل اطرها النقابي كالمعلمين والطلبة والشباب والمرأة والفلاحين والفنانين وما هذا التنكر سوى لاختزال الديمقراطية وإبقائها في حجم قبضة اليد النقابي .

سيادة الرئيس - الزملاء الكرام

اننا نبعد عن مبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحيادية المنصب الحكومي وما زالت المحسوبية تلعب دورها في التمييز للوظائف العامة ، ونظام القبول في الجامعات هو حقاً فريذ من نوعه في العالم ، هذا نظام يجب الفاؤه كاملاً وإعادة الاعتبار للتنافس الحر كأساس للقبول / ومساعدة بعض الشرائح / تتم من خلال اعطاء المنح وليس ازدواجية المعايير في المعدلات . ونظام التأمين الصحي توارث التضليل فيه الحكومة تلز الأخرى وما يجري على الأرض هو العكس تماماً .. تقليص في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين .

ومؤسسة الضمان الاجتماعي لا تزال تدير الظاهر لمصالح العمالي وتجري حساباتها وتقيم

كل من أشعل

كل من الشغل

ويتكامل مع الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي في هذا الجانب الذي اغلق الباب على حق العودة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ومن المؤلم والمسيء ان يقتصر تركيز بعض المسؤولين عندنا على التعويضات التي يستحقها الاردن بدل استضافته واطعامه وسقايته للاجئين الفلسطينيين بدل صب الجهود على ايجاد حل عادل ومشرف يليق حق الشعب الفلسطيني في العودة الحرة والكرامة الى ارضه التي على قناعة راسخة من ان الأردن سيكون الحاسر الأكبر من هذه التسوية التي تطيح في الظلام ، وما الأوهام التي يثنها الأعلام عن فرص للتنمية والرخاء ، سوى احلام يقظة ، جريتها شعوب البلدان الاشتراكية سابقاً والشعب المصري بعد كاسب ديفيد .

ان خطورة المرحلة التي يعبرها الأردن تحتاج من كل الاردنيين الغيورين على وطنهم ، ان يقفوا سداً منيعاً يقاومون التطبيع والتوطين / ويعملون من اجل اسقاط جدول الاعمال الاردني - الاسرائيلي ويساندون الفلسطيني وقواه الحية وانتفاضته المضاعده ، للتصدي للاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي واجراءات تطبيقه على الارض .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

والآن وبينما يستعد ثاني مجلس ناي في العهد الديمقراطي لبنة أعماله ، نريد أن نقف ونقف صريحة واضحة لا مجالاً فيها / ونسأل الحكومة / هل أنتم جادون في استكمال مهام النواب الديمقراطية / أم تريدون

الاكتفاء ببعض مظاهر الديمقراطية / التي لا وزن ولا تأثير لها / على دوائر القرار الفعلي في الدولة .

إنني احذر من هذا التوجس وعواقبه الوخيمة . سأقول لكم ماذا كان يسألنا الناس كل مرة ونحن نحثهم على ممارسة حقهم الانتخابي . / كانوا يتسألون مستكرين ! (وما جدوى الانتخابات) ؟ " وماذا يستطيع البرلمان ان يفعل " ؟ .

نعم ، الناس تريد ان ترى جدوى ممارستهم للانتخابات ، وتريد ان ترى برلماناً يجسد فعلاً / المبدأ الدستوري القائل / الشعب مصدر السلطات .

وعليه فإنني سأقترح على مجلسنا الكريم اجراء التعديلات الدستورية الضرورية التي تعيد الاعتبار للمؤسسة البرلمانية وتحصن مجلس النواب من الحل ، وتحقق توازناً فعلياً بين السلطات الثلاث .

وحتى في إطار السلطة التشريعية ، يجب اعادة النظر بتوازن الصلاحيات بين مجلسي الاعيان والنواب ، لصالح المجلس المنتخب - مجلس النواب - وان كنت أدعو ايضاً الى إعادة أسس تشكيل مجلس الاعيان باتجاه ديمقراطي -

وعلى كل حال / فنحن لا نقترح بدعة جديدة / فقد دعا الميثاق الوطني / الذي تعاقدا جميعاً عليه / الى تعديلات دستورية ضرورية لترسيخ الديمقراطية في بلدنا .

انني اؤكد على اجراء مثل هذه التعديلات بوصفها حجر الزاوية للتأسيس

لبناء ديمقراطي سليم .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

سوف اشير الى بعض الجوانب الرئيسية الأخرى لتعزيز مسيرة الديمقراطية .

وسأبدأ بقانون الانتخابات وبالنظام الانتخابي .. ان من يريد تكريس التعددية السياسية عليه ان يشرع قانوناً عصرياً وديمقراطياً يساعد على توجيه المواطن لانتخاب على اساس البرنامج والافكار وليس الولاءات المسبقة العشائرية او الجهوية او المصلحة الفردية ولذلك تبين تعديل قانون الانتخاب وادخال نظام التمثيل النسبي للقوائم جزئياً أو كلياً ، كذلك تعديل الدوائر وتوزيع المقاعد عليها ويجب تغيير نظام التسجيل والبطاقات ، وتغيير نظام الاشراف على الاقتراع والفرز باسناده الى السلطة القضائية ، وتمكين ممثلي الشعب من المراقبة الدقيقة للاقتراع والفرز والغاء نقل الصناديق ، لصالح الفرز مباشرة وفي نفس مكان الاقتراع وبحضور مندوبي المرشحين .

ان التشكيك بنزاهة هذه الدورة الانتخابية في العديد من المواقع / له ما يبرره / وهذا لم يصغر فقط / من مرشحين لم يحالفهم الحظ / بل من اوساط عديدة في الرأي العام . وبدل ان تحلف الحكومة / اغلظ الأيمان / بأنها اجرت انتخابات نزيهة / لماذا لا توفر كل الاجراءات الضرورية التي تقطع الطريق على أي تشكيك وتطمئن المواطنين والمرشحين .

• اما فيما يتعلق بموضوع اللامركزية الادارية ، فالحكومات المتعاقبة تحدثت عنه كثيراً / ومارست نقيضه / ولن اكرر ما قاله زملائي / سبقوني / عن صلاحيات الحكام الاداريين / ولكنني اضيف / ان الحكم المحلي شيء والحكام الاداريين شيء آخر وحالة صلاحيات اضافية للحكام الاداريين يعني تعميق المركزية الادارية ، فنحن نحتاج الى تقليص سلطات الحكام الاداريين وليس العكس .

واللامركزية الادارية تعني حالة مزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية المنتخبة . وهناك فجوة على مستوى المحافظات ، إذ يجب ان يكون هناك مجلس محافظة منتخب من الشعب او من المجالس البلدية والقروية ، ويكون هو الممثل لسلطة الحكم المحلي على مستوى المحافظة .

سيادة الرئيس

الزملاء الكرام

الحمل ثقيل والنيابة امانة .. واذكر المجلس والحكومة / ان خارج القبة / يرجو الشعب / فلا تطمئن الحكومة كثيراً على ان الثقة حاصلة وتضع في " الخرج " كل ما سيعت ...

واذكر الزملاء النواب ان عليهم / نعم / ان لا يخذلوا الرحم الذي انجبهم .. شعبنا العظيم وأدعواهم ان يحجروا الثقة عن هذه الحكومة كي ترحل اليوم / قبل الغد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ،

شكراً للسيد بسام حدادين ، الكلمة الآن
للدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش :

بسم الله الرحمن الرحيم

والعصر ه ان الإنسان لقي خسر ه الا
الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق
وتواصوا بالصبر ه اللهم إجعلنا منهم آمين يارب
العالمين .

من هذا المجلس بالأصالة عن نفسي
وبالنيابة عن المواطنين في لواء مادبا وقضاء
ذيان أرفع التحية العطرة الى راعي هذه المسيرة
درة العقدة وواسطة القلادة في هذا البلد جلالة
الملك الحسين المقتدى .

كما وانني أرفع تحيات المواطنين في لواء مادبا
وقضاء ذيان بالمباركة للأخوة في مجلس
النواب الجديد . السيد الرئيس الأخوة الزملاء ،
الأخوة الحضور ، أحييكم بتحية الإسلام
فالسلم عليكم ورحمة الله وبركاته .

انا أعلم وربما اكون آخر المتحدثين في
جلسة اليوم او في هذا المجلس بأن الأمر قد
وصل عندكم الى حد الأشباع ولهذا قررت ان
لا تكون كلمتي مكتوبة على الورق وإنما
وضعت بعض رؤوس الأقلام وسوف أحاول ان
انجب في كلمتي الكثير من المواضيع التي
تعرض لها الأخوة النواب في كلماتهم السابقة
ومن هنا فأني أبدأ بقضية ارى من الواجب ان
اقف عندها قليلاً وان كان الكثير منكم قد
تحدث عنها ولكنني لا بد ان أمر عليها لأنها
تتعلق بالنواحي السياسية لأنها تتعلق بقضية

السلم ، ونحن نعلم في هذا الوقت بالذات في
داخل هذا المجلس وفي خارجه ان من يتعرض
لهذه القضية وكأنه يضع يده في الجمر ، ومن
هنا فإن المتحدث عن السلم بين التأييد و
المعارضه لا بد وأن يمسك العصا من المنتصف
وأن يكون متوازن في حديثه عن عملية السلم
في سيرها او التوقف عند حد معين .

سيدي الرئيس

الأخوة الزملاء

نحن نعلم جيداً بأن معاهدة (سايكس
- بيكو) وما جاء بعدها من وعد (بلفور)
وما ترتب على ذلك من تقسيم البلاد العربية
والاسلامية تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني
والإيطالي وغيره ، وما نتج عن ذلك من إقامة
دولة اليهود في فلسطين وما تبع ذلك من
المعارك التي دارت بيننا وبينهم طوال النصف
القرن الماضي تقريباً . كانت النتائج لتلك
المعارك في كل مرة اننا نخسر للمعركة تلو
الأخرى وكنا بعد كل معركة نقول لقد خسرنا
معركة ولم نخسر حرب مع اليهود والايام
قادمة وسوف يكون لنا الحسم ولكن الحقيقة
والواقع ان الأمر لم يكن كذلك وما كان
كذلك ، أن الذي يزود الدول العربية
والاسلامية بالأسلحة هي الدول الغربية وعلى
رأسها امريكا والذي يزود اسرائيل ايضاً هي
الدول

الغربية وعلى رأسها امريكا ، فكانت جميع
الأسلحة طوال نصف القرن الماضي التي تصل
الى اسرائيل اسلحة هجومية تحقق لها النصر في
ساعات محدده وكانت الأسلحة التي تصل
الى الدول العربية وهي أسلحة دفاعية فقط

ولذلك كانت النتائج فقط بالنسبة لنا سلبية ،
انا لا أريد ان اخوض في هذه القضية وإنما أريد
أن أصل الى نقطه محدده ما تحدث عنه الأخوة
النواب كثيراً وما اعتبره البعض بأنه تنازل عن
فلسطين لليهود وبأنه تنازل عن أولى القبليتين
وثالث الحرمين الشريفين ، وبأنه تنازل عن مهد
المسيح من منا يستطيع ان يتنازل عن هذه
الأرض المقدسة إن الذي وصلنا إليه في هذه
الايام نحن قد أجبرنا عليه نتيجة التغيرات
العالمية التي طرأت على هذه الساحة وخاصة
بعد ان علمنا ان ثاني دولة في العالم هو الاتحاد
السوفيتي قد إنهار مرة واحدة وأصبح الآن
كغيره من الدول النامية التي تستجدي طعامها
ومساعدتها من الدول الغربية او امريكا .

سيدي الرئيس

الأخوة النواب ،

انا لا أريد ان أحول كلمتي الى وضع
آخر فأنا أعلم انني أتحدث في هذا الموقف عن
امور تتعلق بمجلس النواب والحكومة لكنها
كلمات أريد ان أصل اليها واكتفي بما ذكرت
في جو من الحماس والأنفعال او التفاعل مع
الحديث وليس انفعالاً فهناك فرق بين الأنفعال
وفرق بين التفاعل في القضية فأنا متفاعل مع
الحديث الذي اتعرض له لأنه في نهاية الأمر
وصلنا الى هذه النتيجة التي نرى انفسنا في
وضع المضطر ان تقبل بها مهما كانت الأمور ،
على اية حال أريد ان أقول الكلمة الأخيرة في
هذا الموضوع ، نحن امة مسلمة لدينا ثوابت
ونعلم ان السياسة تفرض علينا متغيرات نعلم
بأن الوضع الذي نحن فيه وكما نعود الى
المصادر التشريعية التي لدينا تجعلنا نطمئن

ومهما إبتعدت الأمور ومهما اشتد الأمر من
ظلام وعلى قول الشاعر ((ضاقت قلما
استحكمت حلقاتها فرجت وكنت أظنها لا
تفرج)) الغرب صنع اسرائيل ومدها في جسد
العالم الاسلامي . الغرب لديه ثوابت وقناعات
ان يستمر في دعم اسرائيل لتبقى الى ما لا
نهاية اذاً فالغرب لديه قناعة بأن اسرائيل
وجدت لتبقى ونحن انطلاقاً من ثوابتنا انطلاقاً
من عقيدتنا واثراً اذا شئتم تفسير سورة
الأسراء ، ((وقضينا الى بني اسرائيل في
الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً
كبيرا)) الى آخر الآيات ، ((فإذا جاء وعد
الآخرة لیسبقوا وجوهكم وليدخلوا المسجد
كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تنبيرا ،
عسى ربكم ان يرحمكم وإن عدمتم عدنا
وجعلنا جهنم للكافرين حصيراً)) أي اذا عدمتم
للأنفساد في ارض الأسراء والمعارج مرة ثالثة
عدنا الى تشريدكم للمرة الأولى التي كانت
فيها عملية التشريد هي حينما غزا (نبوخذ
نصر) القدس وقام بقتل (٧٠) من اليهود وأسر
مثل هذا العدد أخذهم الى بلاد العراق لقتلهم
للنبي يحيى وذكربا عليهما السلم ، للمرة
الثانية حينما قاموا ببناء الهيكل في بيت المقدس
فحولوا الهيكل الذي هو مكان للعبادة الى
مكان منجود ودعارة فأرسل الله عليهم الرومان
فقاموا بهدم الهيكل ونهب ما فيه وجاء الوعد
في القرآن الكريم إذا عدمتم مرة ثالثة الى الأنفساد
و الى التخريب في بيت المقدس عدنا مرة ثالثة
الى تشريدكم إذا فهم يجتمعون في ارض
الأسراء والمعارج ليس بأرادتنا وليس بأرادة
الغرب وإنما هو بتقدير من رب العالمين . اذا
نحن نتفق على ثوابت اما الغرب يقول ان
اسرائيل وجدت لتبقى ونحن نقول بأن اسرائيل

كل من أشعول

قد وجدت لتفني نعم ، اكتفي بهذا العرض وانتقل الى المطالب العامة ذكرها الكثير من الأخوة ولا اريد ان اذكر شيء منها . لكنني اود ان اتحدث عن نقطتين النقطة الأولى تتعلق بما تحدثنا عنه من تقسيم للبلاد العربية والدويلات التي نراها الآن وما وصلت إليه جامعة الدول العربية وما نتج عنها من تحالفات مثل مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد الدول في المغرب العربي الى غيرها من الأمور وجاءت ثالثة الأثافي حرب الخليج لتدق آخر اسفين في اتحاد أو الوحدة العربية وما زلنا نعاني من هذا الأمر حتى يومنا هذا ، وانني انطلاقاً من هذا المبدأ فأنتي أطلب هذا المجلس والحكومة ان تبدأ بالسمي الحديث الى إصلاح ذات البين وإلى رأب الصدع ما بين الدول العربية لأن ذلك يفرج عنا كثيراً إن شاء الله بالنسبة للنواحي الاقتصادية أو بالنسبة لتوفير أو تشغيل الأيدي العاملة التي هي موجودة عندنا بكثرة .

الأمر الآخر وقد اخترته ايضاً من هذا المنطلق اسمحوا لي ان اقف قليلاً عند تقديري لشخصية عامله بهذا المجتمع ، الشخصية التي يمر عنها الجميع ولكننا في النهاية لا نقوم بأكرامها إلا قليلاً ، شخصية تحدثنا عنها جميعاً ذلك هو المعلم الذي نحن بحاجة إليه ونحن منا لا نعامل مع المعلم والمعلم بهذه الأيام بحاجة الى ان توفر له حد الكفاية من العيش حد الكفاية وليس حد الكفاف لأننا اذا لم توفر له حد الكفاية لا يمكنه ان يعطي أبنائنا ما يستحقون من عملية التعليم ، لهذا فأنا يجب علينا ان نكرم المعلم نحن قبل الحكومة وان تقوم الحكومة بتوفير جميع الأبحاث التي

يريدونها وخاصة بالنسبة لتقابة المعلمين والله لولا ان الطرف لا يسمح لي لتحدث عن المعلم الساعات و الساعات . فحينما استطاع الاتحاد السوفيتي ان يصعد الى الفضاء ولهذا اقول فإن المعلم يستحق هذا التعليم وفي نهاية حديثي عن المعلم اقول اللهم إحيني معلماً وامتنى معلماً واحشني مع المعلمين الصالحين .

النقطة الأخرى التي اود ان اتحدث عنها الحكومة ، لقد تشرفت قبل ثلاثة عشر عام ونيف بمقابلة رئيس الدولة وغيت هذه المرة لأعود في شهر حزيران الماضي لأتقي معه في المرة الأولى في رئاسة الوزراء في الأسبوع الماضي وأنا سعيد بهذا اللقاء بالنسبة لهذه الحكومة فأنتي اقول وانطلق من قاعدة شرعية حينما تتعامل أو اتحدث الى الأخوة الوزراء في هذه الحكومة وان أرى من بينهم من كان لي معلماً في المرحلة الإعدادية ومن كان زميل لي في المرحلة الجامعية ومن كان زميل لي في مرحلة العمل وانني لا أعرف منهم إلا القليل واذا كنا نعرف أو كنت اعرف شيء فأنتي انطلق من القاعدة الشرعية التي حدثنا عنها صلى الله عليه وسلم . حينما سئل صلى الله عليه وسلم عن الغيبة فقال صلى الله عليه وسلم ((ذكرك أخاك بما يكره فإن كان فيه ما قلت فقد اغتبتك وإن لم يكن فيه فقد بهت)) ولذلك أنا اقول في هذا الموقع رحم الله رجل قال خيراً فضم أو سكت فسلم واقول حديث ايضاً من قال قالاً فليقل خيراً أو ليصمت ، انني بأسيادة الرئيس .

ابها الأخوة الزملاء .

دولة رئيس المجلس : لقد وعدتنا

بالأختصار .

الدكتور عبد المجيد الأفطش : لا اريد ان اخوض طويلاً في النقاش مع الحكومة ولكنني أحمل لها التقدير من منطلق الأخوة الإنسانية ومن منطلق ان الذي جمع بيننا تحت قبة هذا البرلمان هو هذا النظام الديمقراطي الشوري الذي أرساه قائد هذا البلد من أننا نجتمع من أجل ان نحقق الأفضل خدمة لهذه الأمة .

• وهنا أنصت الجميع للاستماع لأذان العشاء •

الدكتور عبد المجيد الأفطش : سيدي الرئيس ،

الأخوة الزملاء ،

كنت أتمنى على هذه الحكومة ان تتعامل معنا مع هذا المجلس الجديد حسب ما نص عليه الدستور ، وكنت أتمنى ان لا تتعجل وان تأتي هذه الوزارة وقد نضجت على نار هادئة بالأضافة الى بعض البهارات التي كانت يجب ان تزود بها وذلك من اجل ان يقبل عليها مجلس النواب بشبهة أكثر ، ولا أخفي عليكم بان ما حدث قد ترك شيء من الضبابية على مرآة هذا المجلس الشفافة الناصعة .

النقطة الأخرى الانتخابات اجيب عليها بكلمات محدودة ان الانتخابات التي جرت في لواء مادبا وقضاء ذبيان لم تسجل فيها مخالفة واحدة وانني اذكر هذا فأنا هي شهادة بأنها كانت في قمة النزاهة حسب مآرائنا وما سمعنا واذا كنا نذكر هذا الأمر إنما نذكره لأنه يجب علينا ان نذكره ومن لا

بشكر الناس لا يشكر الله .

اخيراً وليس آخراً . المطالب التي اتقدم بها الى اللواء . وأرجو من الأخوة الزملاء ان يكونوا الى جانبي في هذه المطالب .

اولاً : تحويل لواء مادبا الى محافظة وقضاء ذبيان الى لواء .

ثانياً : رفع المستوى الصحي للواء ، وانني هنا اقدم الشكر الى هذه الحكومة حينما اقامت في الأسبوع الماضي بשרاء مستشفى النديم في لواء مادبا واننا نطالب الحكومة ان تكمل هذه المكرمة بأن تقوم بتثبيت العاملين في المستشفى .

ملاحظه أخرى تحسین العبارات الخاصة في مادبا وأخص في الذكر ان يضاف في مستشفى النديم وهذا طلب منح مركز لفسيال الكلى . فان لواء مادبا فيه عدد كبير من المصابين بهذا المرض عفانا الله جميعاً منه يقومون بغسل اسبوعي أكثر من مره اما في مستشفى البشير واما ينزلون الى مستشفى ابو عبيده في الأغوار نرجو ان تخففوا عن المرضى وخاصة بالنسبة لمرضى الكلى .

المطلب الآخر نفتح كليات جامعية فروع للجامعات الحكومية وخاصة كلية الزراعة وهناك مركز للأبحاث الزراعية في المشجر يتوفر فيه النباتات والمساحة كما ان هناك بنايات اخرى في مدرسة الأميره بسمة تصلح ان تكون كلية جامعية ، وللمعلم فان لواء مادبا وقضاء ذبيان ليس فيه اي كلية على مستوى كليات المجتمع سواء للحكومة ، او كلية مجتمع خاصة .

خامساً : تحسين المواصلات ، بلد بكاملها عدد سكانها يقرب او يزيد عن خمسة الاف فيها يريد ، سألنا كم عندكم خطوط تلفون ؟ قالوا ثلاثة خطوط ، الحمد لله رب العالمين .

مطلب آخر الطريق بين عمان ومادبا نصر على ان يكون سليماً لكثرة الحوادث ، كذلك طريق ناعور مادبا وخاصة ان كلية الأركان وكلية الحرب الملكية واقعة على هذا الطريق واذا أردتم ان تروا الواقع بأعينكم فسيروا على هذا الطريق من الثلث الصحراوي الى كلية الحرب الملكية لتروا الوضع على طبيعة الحال .

المطلب السابع : إقامة المشاريع التنموية والاقتصادية في لواء مادبا وقضاء ذبيان ولا أريد ان أذكر شيء واضيف عن الوضع الاقتصادي او حالات الفقر الموجودة في اللواء ربنا امر في الستر و فقط .

المطلب الآخر بلدية مادبا التي هي بحاجة لهذه القضية تتعلق بوزارة البلديات

المطلب الأخير وهو ليس مطلب اسمحوا لي ايها الزملاء ان اتوجه بسؤال الى الحكومة ماذا حصل في السد الذي كان مقرراً ان يقام على وادي الوالة منذ اعوام وقامت الدولة بعملية حفر اختبار للتراب ثم أجل هذا المشروع وكان قد رصدت له مبالغ مخصصة وبعد ذلك أجل الموضوع ولم ينفذ ولا ندري الى أي حالة وصل للعلم اقول هنا ملاحظة بالنسبة لسد وادي الوالة .

ان لواء مادبا وغرب عمان يشربون الآن

من الخطوط المائية التي اخذت من وادي الهدان ، وعلمت ان العطاء سنوياً سبعة ملايين متر مكعب من وادي الهدان ، فأذا لم يقم هذا السد في اسرع وقت ممكن فإن المياه الجوفية او السطحية لن تقوم بمد هذه المناطق بالمياه ، اذا سيكون الذي سيعطش انتم يادولة الرئيس وانتم يامن تسكنون في عمان الغريبة ، شكراً لكم على حسن إصغائكم ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً للدكتور عبد المجيد الأقطش ، مسك الختام كلمه قصيره لسماحة رئيس السن الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وأصحابه والداعين بدعوته بأحسان الى يوم الدين ، وشكراً لدولة الرئيس الذي نادى علي وجعل كلمتي موصوفة بالقصر وأرجو ان تكون بليغة بدل ان تكون قصيرة ، واحب ابتداءً ان أثبت ان الجينات العربية أصيلة وانها ليست ناقصة والدليل واضح جلي لا يختلف فيه اثنان ان الله سبحانه وتعالى اختار للعالمين بشيراً ونذيراً وجعله سيد الأنبياء والمرسلين بدين كامل ومكامل يتطور معه الزمان ولا ينقص مع مرور الأزمنة والأيام والأعوام وهو محمد بن عبد الله القرشي الهاشمي الذي قلب المعايير كلها ودالة امام سنايك خيل جنده للتخرجين في مدرسة الاسلام عزوش الظلمة والمجوسية ، ولو كانت الجينات العربية ناقصة لما ولدت العربية رجل ك خالد بن الوليد الذي عندما جاءه كتاب العزل

قصيف (بلتسن) مقر الديمقراطية البرلمان فدمر بنيانه على رؤوس ممثلي الشعب ام تريدون ديمقراطية الغرب الذين توجهوا فعل (بلتسن) بالتأييد وانه الديمقراطية بينها ام الديمقراطية التي قصفت بغداد ومحول بغداد دون تفريق بين الرجال والنساء والأطفال والشيوخ والعجزة والمستشفيات والمدارس والملاجيء ، ام الديمقراطية التي ترسل القوات الى الصومال وتثير المارك في السودان وتفرض الحصار على ليبيا وعلى العراق ام الديمقراطية الاسلامية التي تفرض على الحاكم ان يكون امين حارس لا ينام الليل ولا يستريح النهار يتفقد الرعية ويقضي حاجات المحتاج ويحمل الكلأ ويطعم الفقير ويودع جيشه لا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخ كبيراً ولا امرأة ولا رجل انقطع الى عبادته ولا تقطعوا شجرة ولا تقتلوا حيوان إلا للأكل ، اما انا فلن اقع في غرام ديمقراطية تعطي الحق للقوي وتسلب الحق من الضعيف لن اقع في غرام ديمقراطية تؤيد باطل اليهود وهم من هم وصفهم الله تعالى ومن لم يصدق وصف الله ووصف رسوله محمد صلى الله عليه وسلم فقد ارتد عن الدين وعن الاسلام فالله يصفهم انه لا عهد لهم ألم تقرأ في سورة البقرة كم عذبوا نبيهم عندما امرهم ان يذبحوا بقرة مالونها ما شكلها ما عمرها وما هي البقرة فأتنا لا نعرفها تجاهلوا ما يروح ويجب يذهب ويعود حتى اقنعهم بذبح بقرة فكيف بنا مع هؤلاء الناس ان نصل الى حل يقتنعوا او نقنعهم . ولذلك أقول لو كانت قدرتنا على ان نسترد منهم متراً ثم تنازلنا عن ستمتر واحد فإن هذا التنازل خيانه . ونحن عندما نقول بأننا أعطينا وليس برضانا ولكن بقرار من اجتماع مؤتمر القمة في الرباط عندما يفرض علينا ان نرفع

وهو في اوج المعركة والانتصار تنكسر في يده تسعة اسيايف وعندما يقال له اتفعل وقد عزلت فيقول انا اقاتل في سبيل الله ولا أقاتل في سبيل عمر بن الخطاب ، وما أكثر الأبطال وما أكثر العلماء وما أكثر الذين ضرب المثل بعلمهم ، ولدتهم عرييات وأباهم عرب ، ولذلك أرجو من كل من يظن ان جيناتنا ناقصة ان يعلم ان العرب في ظل الاسلام جابوا الأرض فاتحين مبشرين ملؤوا الأرض عدل وسلام وخلفوا للعالمية فقهاً وعلماء لو تمسك الناس بما ورثوا لماشوا سادة اقواء لا يضرهم عدو ولا يطمع فيهم أذل خلق الله ، اذ أولئك الذين ضربوا بالذلة والمهانة ولعنهم الله على ألسنة انبيائهم لعنوا الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ومن هنا نخلص بأن نقول ان الغرام والشوق الذين ظهروا حتى كدت ان اقع في الغرام مع الواقعيين الديمقراطيه انها لا يمكن ان تكون بديلاً للإسلام فالاسلام هو الذي رفع شأن الانسان ، والاسلام هو الذي رفع شأن المرأة حتى عدت نصف المجتمع ومحل المشورة بل والقيادة وخوض المعارك والانتصارات ، الاسلام هو الذي مهد لنا اليوم وقبل ان نذل ان نكون هنا في الأرض المقدسة التي بارك الله حولها وجعلها امانة في أعناقنا ان لا نفرط بشير من ارض الاسلام أرض الاسلام الذي استطاع الناس عندما تفرقوا احزاب وشتات ومنظمات ودويلات الى ان يحولوا قضيتهم من اسلامية الى عربية ، ومن عربية الى فلسطينية ومن فلسطينية الى اطفال الحجارة وهي تحاول اليوم ان تستقر في ارجحها وغزه ، الديمقراطية عندما تعرفها او نودها احب قبل ان اقع في غرامها كما وقع الآخرون ان اعرف اي انواع الديمقراطية تريدون ديمقراطية موسكو حيث

ويقول هذه ارضي يتخلص من الولايات المتعددة والتنظيمات المختلفة والأحزاب المتحاربة فلعل الله تعالى يجمع كلمتهم ويوحد قيادتهم ليكونوا سنداً لنا ونبقى سنداً لهم فنشكل قوة حاول العدو بكل الأساليب ان يفصل عرانا ولن يستطيع ذلك لأننا شعب واحد بأماننا وأماننا ، رؤوس اقلام ا

الانتخابات النيابية ،

أحب ان أسأل الأخوان وليس فينا من يسلم بأنه وصل الى قمة البرلمان نتيجة لانتخابات مزورة فمن يسلم بهذا يضع يده بيدي لنخرج من هنا ، ولنقول للشعب زورتم وزورت الحكومة ولا نرضى ان نكون نواب ذي انتخابات مزورة ، وما أجمل ان تنتظر حتى تنتهي اللجان من تحقيقاتها ، فإذا ثبت لنا ان هناك من وصل الى هذا المجلس عن طريق التزوير نقول له هلما عد الى قواعذك سالم ، وان لم تثبت ذلك والله تعالى يقول : ((ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً)) والرسول يقول عليه الصلاة والسلام ((لو يعطى الناس بدعواهم لدعى رجالاً دماء قوم واموالهم لكن البينة على المدعي واليمين على من انكر))

أما نحن فقد اعجبت بكلمة الأقطش فلم يكن كلامه اقطشاً بل كان صحيحاً يقول علمي بمنطقتي فلم يكن هناك تزوير ولكن لا تسلموا بأن مثل هذه الانتخابات ، مثلاً الزرقاء فيها (٣٣٧) صندوق و محافظ واحد ، كيف تمر هذه الانتخابات واتم تعلمون بأن الفت كان جارياً ، الا تعتبرون بأن الذين كانوا يرشون

بدنا عن الضفة الغربية وان المسؤولية كلها لمنظمة التحرير لم يكن برضى جلالة الملك ولا الأردن ولكنها الجامعة العربية والمنظمة هكذا ارادوا ونحن هكذا فعلنا ولكن هذا لا يعلنا من ان تتخلى عن قضية فلسطين فأنها بأمر من الله قضية اسلامية وقضية عربية والدين صنفوا لهذا القرار مرة عام ١٩٧٤ ، وصنفوا لقرار الدولة بعد ذلك إلا تعتبرهم كهذا الذي شرب نقيع النخل ثم قال ان دبسك مر ، علينا ان نعلم ان أي قرار يتخذ وأي توقيع يتم لا يعني ان الأمة تتخلى عن فلسطين لنا ان نقول للسائل كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لسائل سأله متى الساعة قال وما اعددت لها وما اعددتا حتى تقف هنا ونشير ونهول ونهدد ونوعد ، نحن نعلم يقيناً ان كل ما يجري حتى يصل الأمر الى هؤلاء الأطفال الشجعان الأبطال الذين يقتلون ويعوقون ويسجنون خطوات تتم بها المؤامرات لتبقى فلسطين لليهود فان أعطونا غزه وأربحا وصدقنا انهم سيقبلون هذا ما أبعدنا عن الفهم لأن اليهود لن يتخلوا جغرافياً عن شبر من الأرض إلا بالقوة ، ولكن لا يجوز لنا ان نشوه سمعة هذا البلد هذا بلد الأحرار وموئل الأحرار البلد الذي يتحمل آلام العرب والمسلمين بقيادة الحسين ، فإذا شوهنا صورة هذا البلد وارضينا أولئك الذين وقفوا مع القوات الدولية المتآمرة صاحبة الديمقراطية من الأعراب والذين لا يزالون يطالبون بالتشديد على العراق هؤلاء الذين يحكمون على ابنائنا الذين يحملون جنسية عربية اردنية فلسطينية بحكمهم بالإعدام ويقتلون اذا كان اعتمادنا سيكون عليهم ليس المجتمع والمجتمع عليه ، على الأقل اذا وجد الفلسطينيون أرضهم يقع قدومه عليها

عدم تسجيل هذه الأراضي بأسمائهم ملايين الدنانير فاقترحي ان تسجل هذه القطع بأسماء من اقام المنازل عليها يبدل ثمن رمزي لأنهم فقراء وعاجزون من ان يدفعوا ثمن هذه الأرض لأن عملهم على الأرض واقامة الابنية عليها رفعت من ثمن الأرض والحكومة غنية عن ان تكلفهم الثمن الباهض بل تكفي بما تستفيد من ضرائب وخدمات تفرض على هذه الأراضي وهي كما ذكر زميلي في جناحه في الزرقاء وعوجان الجنوبي في حي الظاهرية وحي الأمير علي اي في الزرقاء وفي الرصيفه .

واريد ان اتعرض للزيادات دون استعمال الاسلوب الاستعراضي لأنني لا احب استئثار المواطنين لم تقم الساعة لأن زيادات قررت لمن قررت لهم ولكن هذه الزيادات يجب ان تتبع لا ان تلغى مادام ان الخزينة في سعة للزيادة فأولى الناس في الزيادة العمال والموظفون والمتقاعدون وبخاصة المتقاعدين القدامى الذين خدموا هذا البلد وافنوا زهرة شبابهم دون ان ينالوا حظاً من الدولة ومن الشعب كما يناله موظفوا اليوم ومستخدمي اليوم ولذلك يجب ان يتساوى تقاعدهم مع تقاعد أمثالهم من أصحاب الرتب الذين يحارون على التقاعد في هذه السنة .

والعمال لا ادري هل تتبع اسلوب الديمقراطية المصدره من هناك والمستوردة من هنا في معاملتنا للعامل ، ام تتبع شريعة الله ان شريعة الله تفرض علينا ان نعطي العامل اجره بقدر عمله وان تتولى الدولة بالأنفاق على هذا العامل الذي لا يكفيه كسبه حتى يعيش معزراً مكرم لا يحتاج الى مد يده للآخرين ، وقد علمتم ان الشيوعي والاشتراكية والرأسمالية لها

ليصلوا الى النياحة انهم مزورون ولذلك أرجو من اخواني ان لا نشوه صورة هذا المجلس وان لا تكون عقبة في طريقه وحدة تؤدي الى قوة ، تؤدي الى تعاوننا حتى نعطي هذا البلد الصامد الصغير في حجمه الفقير في موارده الغني بقيادته وشعبه وجيشه وأمنه ، الا نحاول ان نشوه هذه الصورة الجميلة حتى لا يطرب أولئك الناس الذين وقفوا مع العدو وبرلمانهم يقول اغلقوا ابوابكم دون العرب ووسعوها على مصارعها مع اسرائيل الحبيبه ، إلا لعنت الله عليه .

اما بالنسبة لمواخذة الحكومة كيف تشكل وزارة دون الرجوع الى النواب هذا الدستور حكم بيننا وبين الحكومة اقرعوا المادة (٣٥) من الدستور ، من الذي يشكل الحكومة وقرعوا المادة (٥١) من الدستور لنعلم متى يلتقي المجلس مع الحكومة . الحقوق والأسلوب والطريقة واضحه ولا يجوز لنا ان نتكلم قبل ان نعلم ، لأنني وعدت دولة الرئيس بعدم الأطلاة ، هناك مطالب لا تكلف الحكومة شيئاً لأنني اعلم بأن الموازنة محدوده ومحصورة ولململه ولو أرادت الحكومة ان تلبى طلباتنا لاحتاجت الى موازنات تعدل عشرة موازنات مثل موازنتها ، ولذلك اقترح على الحكومة بما يفيدنا لا بما يكلفها وبما يفيد المواطن ويكتشف ضره وغمه والضيق الذي يعيشه هناك ارض للدولة للخزينة معترف بها بأنها للخزينة ، جاء المواطنين بأسلوب او آخر دفعوا ثمن هذه الأراضي لواضعي الايدي أصحاب الحق والواجهات العشائريه ، منذ عشرات السنين فهم لا يدفعون ضريبة مسقفات ولا رخص ولا خدمات وخزينة الدولة خسرت من

إسلامها ونظامها اما نظام الإسلام فهو يطفى وهو الأبقى وهو الأكثر عدلاً وتحقيقاً لرغائب الناس الشيوعية تقول على كل ان يعمل بقدر طاقته وله بقدر حاجته ، فالحاجة بيد الدولة والطاقه بيد العامل ولذلك انهارت الشيوعية لأن الدولة لم تؤمن للعامل حظه وحاجته فلم يصرف طاقته فانهارت الدولة والاشتراكية قريه لذلك والنظام الرأسمالي هو افسد نظام على وجه الأرض .

اما الإسلام فيقول على كل ان يعمل بقدر طاقته وله بقدر عمله وحاجته ، واما الفقر والجوع سمعتُ احد الأخوان قال كاد الفقر ان يكون كفراً ومعلوم وانتم كلكم علماء ودكاترة ماشاء الله ان كاد لا تعد بأن وانما الكفر الجوع والحاجة نوع من الكفر ولا اظن ان اخي فضيلة الدكتور الشيخ عندما دعى الذين لا يتألون حفظهم الى السرقة والنهب بأنه قصد هذا لأنه شيخ محترم وفقه واسع الفقه ويحمل درجة علمية رفيعة وجراه الله خير .

هناك العدالة في التوزيع حاولت ستين متتاليتين ان اجد امرأة فقيره تخرجت عام ٨٥ ، ان اجد لها وظيفة ولكني لم اتمكن معالي وزير التربية كان يعطيني ورقة ويقول لي ستعين ، وفي الحقيقة في سر بين الوزير وبين المدير صيغة متفق عليها ولغاية الآن لم استطع ان أعينها بينما الذين تخرجوا عام ٩٣ ، توظفوا ، اسرة فيها خمسة موظفون واسرة فيها عشرة ليس في هذه الأسرة موظف واحد انا لا اقول ان توجد الوظائف لكل المتخرجين لأننا ندعوا الى طلب العلم بدلته لا لأجل الوظيفة وهناك مقولة الحسين الأنباري اظلي ما نملك هذا أخر شيء ، الأنباري اظلي ما نملك ، فهبت الحكومات

المتتالية هذه المقولة كما فهمها ابو عبيده من عمر بن الخطاب عندما رأى يهودياً يسأل قال له اقطع يده فذهب ليقطع يد الرجل سمع عمر الضجة فقال ما هذا قال ابو عبيده يحاول قطع اليهودي فاستدعاه وقال له ما أجهدك أردت ان تعطيه فقطع يده عن السؤال لا ان تقطعها ، فالحكومات المتتالية عندما قال الحسين حفظه الله الانسان اظلي ما نملك ظنت الحكومات بأن هذا الانسان يجب ان يستحلب بالضرائب بالتسخير بكل وسائل التشريع بدل ان يكرم هذا الانسان فلنكرم العامل والمعلم عاملاً والصناعي عاملاً ، وكل من يكسب قوته يده فهو عامل والرسول عليه الصلاة والسلام لم يقبل إلا يد عامل، قال انها يد يجهبها الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً لسماحة الشيخ عبد الباقي جمو .

حضرات الزملاء الكرام .

بهذه الكلمة نكون قد انتهينا مناقشة البيان الوزاري وقد اعلمني دولة رئيس الوزراء بأن لديه كلمة رد على كلمات وملاحظات السادة النواب وهي كلمة طويلة نوعاً ما .

وسوف ادعو بعد قليل دولة الرئيس للمنصة ولكن قبل ذلك اريد اولاً هدوءاً كاملاً من السادة والسيدات الحضور .

وستكون كلمة دولة الرئيس والتصويت على الفقه ، وستكون ميثوته ابناً مباشراً في التلفزيون الأردني وبعد انتهاء دولة الرئيس من كلمته سنبدأ بأجراءات التصويت مباشرة .

لذلك أرجو من الزملاء عندما ينادي عليه قبل ان يصوت ان يتبته الى الضوء الأحمر على الميكروفون ، وارجو الأتباء الى ذلك .

لذلك اطلب من دولة الرئيس ان يتفضل بألقاء كلمته .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم .

والصلاة والسلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم .

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب السماحة والمعالي والسعادة

اعضاء مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

خير ما استهل به رد الحكومة على مناقشات وملاحظات السادة النواب / هو قوله تعالى " فَيَشْرُو عِبَادَ ، الَّذِينَ يَسْتَمْقُونَ الْقَوْلَ ، فَيُشِيرُونَ أَحْسَنَهُ ، أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ ، وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ صدق الله العظيم " ويقول سبحانه وتعالى " والذي جاء بالصدق ، وصدق به ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ " .

صدق الله العظيم . فاللهم اجعلنا وياكم من اهل الصدقي والرشاد .

وقبل أن اشرف بالرد على ما تفضل به الاخوة النواب الكرام / اود أن اؤكد لكم حقيقة واضحة لا لست فيها ولا غموض / هذه الحقيقة هي احترامي العميق / وتقديري الفائق / لهذا المجلس الكريم / ولكل عضو من اعضائه

المحترمين / فأنتم كما وصفكم جلالة الملك المعظم / خيرة الخيرة / والنخبة المميّزة من ابناء هذا الشعب الاصيل / تميلونه خير تمثيل وارجو أن تسمحوا لي أن احدثكم بنفس الصراحة الأخوية التي تحدثكم بها / وأن افتح لكم قلبي . فقد استأثرت مثلكم من ما نُشر وكُتب من بعض الكتاب ، حول هذا المجلس الكريم / ونظرة الحكومة اليه / فهذا المجلس المؤقت كما استأثرت بضم نخبة النخبة / ولا يمكن بأي حال من الأحوال / أن يكون مجلساً مدجناً كما حاول البعض أن يصنّفه / يرافق على أي شيء وكل شيء يُطرح عليه ، معاذ الله أن تكونوا كذلك / او أن تفكر الحكومة بأنكم كذلك . هذا الادعاء هو ليس افتراء على الحكومة فحسب / وانما فيه مساس بكرامة المجلس المؤقت / والشعب الذي انتخبه / وهو امر لا ترضاه الحكومة بأي حال من الأحوال / وهو محاولة للإضرار بالحكومة وعلاقتها بالمجلس الكريم . / واستهدفت الحكومة والمجلس معاً / فكرامتنا واحدة مهما اختلفنا بالآراء والاجتهادات والحكومة تحترم رأي كل واحد منكم وتقدره / وتؤمن بحقه في معارضة الحكومة . مهما اختلف معها في الرأي / او قسا في النقد / كما تؤمن ايضاً بحقه في أن يتخذ الموقف الذي يميله عليه ضميره / والذي يري فيه خدمة للمصلحة الوطنية العليا .

وان الحكومة سوف تثبت لكم جميعاً بإذن الله / من خلال تعاوننا وتشاورنا واشتراكنا في صنع القرار / مدى ما تكثفه الحكومة لهذا المجلس الكريم / ولاعضائه المحترمين / من احترام وتقدير ومودة ، فالحكومة مسؤولة امامكم / وتحتاج الى ثقتكم

وموازينكم / في جهدينا المشترك / لخدمة هذا الوطن الغالي / وشعبه النبيل في ظل قيادته الهاشمية الملهمة .

دولة الرئيس

حضر النواب

إن الديمقراطية والشورى هي خيائنا الوطني / الذي اعتمده الأردن منهج حكم واسلوب حياة نحو تحقيق الاهداف التي نصبو اليها .

وغني عن البيان أن هذه الحكومة تؤمن بالديمقراطية ، وتعمل على تعميقها وترسيخ تقاليدنا / وتؤمن بأن الحوار الهادف والمستمر ، والذي يعلو فوق المصالح الشخصية ، هو الذي سيكون هادينا دائماً ، والضامن لوصولنا الى ما هو انفع واجدى . وسوف تبقى هذه الحكومة في حالة دائمة من التشاور والتحاو معكم ، في جميع القضايا الهامة ، دون تردد ، وترى الحكومة ، أن كل قرار يمس مصالح الأمة ، ولايس قضاياها ، لابد أن يبنى على قدر كبير من النقاش الحر وتبادل الآراء بين السلطين التنفيذية والتشريعية .

طبيعي هذا اذا تمت الثقة .

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب السماحة والمعالى والسعادة

اعضاء مجلس النواب

لقد أثار بعض النواب المحترمين / بأن الحكومة قد خرجت عن الدستور / بطلبها باعتقادها بخلات العرش السامي ليكون بيانها

الوزاري ، ونحن نؤكد ان الحكومة قد التزمت بالشرعية الدستورية / وعملت بموجب احكام الفقرة (٣) من المادة (٥٤) من الدستور التي تجعل من اعتماد خطاب العرش السامي بياناً وزارياً / امراً وجوباً لا خيار فيه / وهذا ليس مجرد تفسير او اجتهاد من الحكومة في التفسير وانما وجوب اكد الدستور وأكد ذلك القرار التفسيري للمجلس العالي لتفسير الدستور رقم (٣) الصادر بتاريخ ١٩٩١/١١/٢٨ والذي لم يتزك مجالاً للاجتهاد والتفسير / ومعلوم لحضراتكم بأن القرار التفسيري هو جزء من الدستور واحكامه الملزمة / بحيث لا يظل هناك مجال لأي تفسير او اجتهاد / عملاً بأحكام المادة (١٢٢) من الدستور وقد كان قرار مجلسكم الكريم / بالموافقة على اعتبار خطاب العرش السامي بياناً وزارياً للحكومة / تنفيذاً اميناً لأحكام الدستور .

أما ما اطلقت بعض الاخوة النواب من وصف بأن الحكومة هي حكومة انتقالية / فأؤيد أن اؤكد لكم انه لا يوجد أي نص دستوري يصف الحكومة بأنها انتقالية او غير انتقالية ، ولكن وكما تعرفون جميعاً / فأنه قد يوكل للحكومة القيام بمهام محددة / ويطلب اليها تنفيذها ، وقد ورد في خطاب التكليف السامي ان لهذه الحكومة مهاماً وطنية كبيرة وعديدة / منها اجراء الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ على اساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات / لجميع اعضاء الاسرة الاردنية الواحدة / وصون حقوق الانسان وكرامته / ورعاية تعليم وثقافة وصحة وبيئة وتدريباً ، وتعزيز قدرة الوطن للتصدي للتحديات والاختطار ، والعمل على اعادة الحوار العربي - العربي / وتحقيق التفاهم

ما جعل من المتعين اجراء اي تشاور معهم حول التشكيل الوزاري .

اما لقاءاتي الاخيرة بالسادة النواب من الكتلي النيابية المختلفة لمجلسكم الكريم ، وقبل اجراء التعديل الوزاري الاخير ، فأنتم تعلمون أن الحديث الذي كان بيننا هو شرح عام لقضايا الوطن السياسية والاقتصادية والمالية والادارية / بهدف اطلاع النواب على هذه الامور الحيوية ، وليس بهدف التعديل الوزاري الذي لم يكن حين تلك اللقاءات مقترراً . وأن حديثي معكم كان وسيبقى متركزاً على ايماني الكامل ببدا الحرية والمشاركة ، وأن القرار للجماعة لا للفرد .

أما عدم اشراك النواب المحترمين بالتعديل الوزاري فمرقة التوجه الذي فرضته التجربة والمصلحة الوطنية العليا بضرورة الحفاظ على الفصل بين السلطات واعطاء النائب القدر الكافي من التفريغ لمسؤولياته البرلمانية في التشريع ورقابة السلطة التنفيذية . وما هذا الا اجتهاد سيكون الحكم فيه له او عليه من قريب الزمان .

لقد عيّن الحكومة ومنذ اليوم الاول لتشكيلها على الاعداد السليم للانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣ وتهيئة الجو الديمقراطي / الذي سادته الحرية والعدالة والمشاركة لابناء الوطن جميعاً ، في ظل التعددية السياسية وسيادة القانون .

وجاء تعديل قانون الانتخاب باتقرار مبدأ الصوت الواحد / منسجماً مع احكام المادة السادسة من الدستور / ومبادئ الميثاق الوطني التي تؤكد على المساواة بين جميع المواطنين في

والوفاق العربي / وبناء العلاقات العربية على أسس سليمة ومتينة لمواجهة التحديات / التي تواجهها اثنتا المجيدة . ومواصلة مسيرة السلام الدائم والشامل والعدل / والتسيب مع اشقاتنا الفلسطينيين والعرب المعنيين / وصولاً الى شمولية الحل العادل / الذي ترضى عنه وتصونه الاجيال القادمة .

ويتضح من هذا بجملاء / أن اجراء الانتخابات كان واحداً من مهام ومسؤوليات عديدة أوكلت للحكومة ، وليست مهمتها الوحيدة .

أما عثاذكرة بعض النواب المحترمين / من انه كان يتوجب على الحكومة تقديم استقالتها بعد اجراء الانتخابات / فإن ذلك ليس فيه اختلال بأي نص دستوري او بأي عرف دستوري مستقر ، وهو لا يتنافى مع التوجه الديمقراطي / طالما ان الحكومة ستقدم بطلب الثقة الى مجلس النواب . نقول ذلك مع اننا نحترم الاجتهادات الاخرى التي عبر عنها بعض النواب المحترمين ، وفي كل الاحوال / يظل الأمر مؤزيع اجتهاد ، وفي النتيجة وفي مطلق الاحوال / ليس هناك أي مساس بالمسيرة الديمقراطية طالما ان الحكومة قد تقدمت بطلب الثقة من مجلسكم الكريم .

وحول ما أثير من أن الحكومة لم تقم بالتشاور والحوار مع السادة النواب عند تشكيلها وتعديلها . فكما تعلمون أنها البسادة / فقد تشكلت الحكومة في وقت لم يكن فيه مجلس النواب السابق في حالة انعقاد وكان قد انهي دورته العادية الاخيرة ، ولم يدع بعدها للاعتماد في دورة استثنائية ، وهذا

كل من الشاؤون

الحقوق والواجبات كما جاء التعديل بعد حوار شامل بين رجال السياسة والفكر والثقافة والصحافة ومختلف ألوان الطبقات الحزبية والسياسية ، وقلبية لمطالب شعبية متعددة / توجتها رغبة ملكية / أعلنت في رسالة سامية / بقبول استقالة أول حكومة شكلت في عهد مجلس النواب السابق / توجها لتحقيق مبدأ المساواة / الذي يفرضه الدستور . وكما تعلمون إنها السادة النواب / ان اعمال الحكومة هي موضع رقابة من مجلسكم الكريم والسلطة القضائية ، وأن تقدير الظروف باصدار القوانين المؤقتة / وفقاً لاحكام المادة (٩٤) من الدستور / التي تجيز لمجلس الوزراء باصدارها / هي سلطة تقديرية متروكة لهذا القضاء / وللمجلس عند احالتها اليه . وان تقدم التشريع في الاردن اعطى لحكومة العدل العليا / بموجب قانونها لسنة ١٩٩٢ حق وقف تنفيذ اي قانون مؤقت اذا ما طعن فيه اي متضرر / وثبت للمحكمة صحة ذلك . ولكن لم يقدم احد لذلك افليس السكوت هو الاقرار اما فيما يتعلق بحل مجلس النواب الحادي عشر / والذي جاء وفقاً لاحكام الفقرة الثالثة من المادة (٣٤) من الدستور / حيث لم يكن مجلس النواب منعقداً / وأن دعوة المجلس النيابي وفقاً لاحكام المادة (٧٨) من الدستور تكون في الاول من تشرين الاول من كل عام / مما يحدث نوعاً من التعارض والتداخل في المواعيد المحددة للاجراءات الانتخابية للمجلس الجديد / من حيث الترشيح للمضوية ويوم الاقتراع العام / الذي تحيد في ١٩٩٣/١١/٨ الأمر الذي لم يكن بالامكان دعوة المجلس للانعقاد في دورته العادية .

وفيما يتعلق بالاجراءات الانتخابية / فإن الحكومة قد التزمت بتطبيق احكام قانون الانتخاب لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته نصاً وروحاً دون أن تسمح بأي تجاوزات او خروج على مبدأ الشرعية / تأكيداً لمبدأ سيادة القانون / وتحقيقاً لنزاهة الانتخابات وحماية الحكومة / حتى كانت الانتخابات كما اراها جلالة الحسين القائد / حرة نزيهة عادلة ، بكل ما لهذه العبارة من معنى . ونتيجة ذلك مجلسكم الكريم الموقر ، اما حول ما ذكره بعض النواب المحترمين / عن وجود اسماء مكروهة / فهو امر اكتشفته وزارة الداخلية واعلنت عنه في وقت مبكر / وبذلك قصارى جهدها لمعالجته .

وفيما ذكره بعض السادة النواب / ان التصويت كان يجري بصورة علنية حتى من قبل للتعليم في بعض مراكز الاقتراع / فهو امر خاص قام به المرشحون انفسهم ممن نجحوا او لم ينجحوا بأجهزة الحكومة التي طلبت ذلك .

واؤكد لكم ان جميع الاجراءات / المتعلقة بالعملية الانتخابية / منذ التسجيل وحتى اعلان النتائج / كانت وفقاً للاصول والقانون ، وانوه هنا بأن القضاة قد شاركوا بكافة اللجان المركزية في المحافظات / ولجان الفرز / وذلك بموجب احكام القانون .

وانني على ثقة بأن لجان الطعون التي شكلها مجلسكم الكريم / ستؤكد صحة ما ذكرت .

وقد احوالت الحكومة الى مجلسكم الكريم / قانون الانتخاب المؤقت / للدراسة واتخاذ القرار المناسب بشأنه ، وستعاون مع

مجلسكم الكريم / في الوصول الى قانون انتخابات حديث ، يلبي معظم الطموحات التي نسمي اليها جميعاً ، وبخاصة فيما يتعلق باعادة ترتيب الدوائر الانتخابية / وتبسيط اجراءات التسجيل والاعتراض والاقتراع / واعتماد الرقم الوطني ، حيث تم تسييث اكثر من ٧٥٪ منه على دفاتر العائلة .

وفيما يتعلق بما اشار اليه بعض النواب المحترمين عن المادة الثانية من الدستور . التي تقرر ان الاسلام هو دين الدولة ، وانعكاس ذلك على التشريعات والقوانين فان الحكومة تؤكد تمسكها بالتوجه الذي اقره الميثاق الوطني الاردني الذي شاركت فيه كل القوى السياسية الاردنية بما في ذلك الحركة الاسلامية ، من أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وستعمل الحكومة بمباديء الميثاق الوطني المذكورين بأن القانون المدني الاردني وهو القانون الأهم الذي ينظم معاملات الناس هو قانون مستمد من احكام الشريعة الاسلامية حماية وهو نموذج اردني فريد اعتمدته بعض الدول العربية والاسلامية .. بالاضافة الى ما هو مطبق من قوانين الاحوال الشخصية وغيرها التي تستند جميعها الى الشريعة الاسلامية .

اما ما طلبت به عدد من السادة النواب / بتحديث نظمة المجلس النيابي / فان صلاحية ذلك وكما تعلمون هي لمجلسكم الكريم وفقاً لاحكام المادة (٨٣) من الدستور ، وأن الحكومة تدعم هذا التوجه وتباركه .

دولة الرئيس

حضرات السادة النواب

لقد استمعت الحكومة بكل انتباه وتقدير لكل ما ورد من افكار وملاحظات ، ومخاوف وتطلعات ، تتعلق بالعملية السلمية . وتؤكد الحكومة أن السلام يحتاج الى استعداد لا يقل عن الاعداد للحرب والانفاث من اجلها . وتساهل بعض السادة النواب / عن الاسباب التي جعلت اسرائيل تقبل بالعملية السلمية في هذا الزمن الرديء / الذي تمز به أمتنا العربية والاسلامية . وتوصلوا بعد ذلك الى الاستنتاج بأن السلام سيكون ثملاً للاستسلام .

ولقد سمعت من بعض السادة النواب / من أكد على عدم التطبيع قبل الحصول على الحقوق ، وشكك في جدوى قرارات الأمم المتحدة / التي صارت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي محكومة من دولة واحدة عظمى .. إن المتمعن في اوضاع العالم العربي والاسلامي / ليرى مظاهر التخلف والجوع ، والحروب والاقتتال ، والفوارق الهائلة . ونستطيع أن نسوق معكم بين وحي التقارير العلمية والشواهد المدعومة / الدليل تلو الدليل على حالة التردّي والتخلف التي تغزو الوطن العربي والاسلامي . وكلنا راع ومسؤول عن رعيته ، يتخوف على مستقبل اولاده ، ويسعى الى تشيئهم وابداعهم لزمان آمن من الجوع والحروب والدمار . ولذلك ، فهو قلق على حالة الامة واطرافها . ولكن هل هذا ذنب الاردن ومسؤولية وحدة ؟

يجب ألا ننسى ان هذا البلد الأشم بقيادته المستنيرة . سليله الدوحة الهاشمية ، ولم يخل على امته بتقديم اقصى ما يستطيع . فكانت ملاذاً للمهاجرين اليه من بطش واذلال وسعي للرزق . وكنا سباقين للمشاركة في كل

كل من اشهر

الملاحقة .

ولابد لمفاوضات السلام من مفاوضات ،
يتحملون هذا العبء الثقيل ، والهزم الكبير ،
وخدمة بلدهم وامتهم . ولقد شرعني سيد
البلاد بعد المؤتمر الوطني الاردني / الذي اجمع
فيه بلدنا على السير في عملية السلام / بأن
ارأس فريقاً وطنياً من ابناء هذا البلد / العاملين
الضوريين على مصلحة / فأقدموا على تلك
العملية القاسية / بأقصى درجات الغيرة
والحرص على مصلحة الوطن والأمة لا
للتقرير .

وبحمد الله لم يخرط الاردن في حق ،
ولم يتنازل عن مصلحة . وبعد عامين من
التفاوض تم الوصول الى جدول اعمال مشترك
لا يشكل الا بداية الطريق نحو التفاوض ، وفق
اسس تضمن لنا حقوقنا في ارضنا التي تنسك
بكل ذرة منها ، ومياثنا التي اغصبت ، ونحن
في اسل الحاجة اليها . ومع ذلك . فقد جعلنا
السلام مشروطاً بالشمولية على جميع الجهات
ولكل القضايا الاساسية المطروحة ، وبخاصة
حقوق اللاجئين في العودة او التعويض /
وغيرها من النقاط الجوهرية الواردة في جدول
الاعمال .

فهل من المعقول أن تقول لا لعودة
الاراضي الاردنية ؟ وهل كنا نقول لا لعودة
حقوقنا المسلوبة في المياه ؟ وهل نرفض حقوق
اللاجئين في العودة او التعويض ؟ واذا حققنا
هذه الامور والمجزاه ، فهل من المعقول أن
نكون في وضع أضعف مما نحن عليه الان ؟ أن
السلام العادل والمشرق والضامن لعودة الحقوق
والشامل لكل الجبهات والقضايا / وهو الذي

المؤسسات الاسلامية والاقليمية والعربية . ولم
تأخذ يوماً عن المساهمة الفاعلة فيها ، او عن
تقديم حصتنا في موازاتها . وشاركنا امثنا
العربية والاسلامية في همومها وشجونها ،
وقدما لها كل المستطاع من عون ونصرة ، في
اقصى حدود طاقتنا وقدراتنا . وقد تحملنا في
ذلك مبالغ طائلة ناءت بها موازاتنا ،
وتضحيات عروقتنا للتقيد والتجريح والخطو .
وهل يذكر احد منكم ولو حالة واحدة ابتدأنا
فيها غيرنا بالأذى ، او الهجوم ، او التعريض .
لقد كنا المبادرين بالسلام والمصالحة مع الاشقاء
حين الخلاف والتدابر ، وكنا السباقين الى مد
اليد لكل من اتسنا فيه رغبة في التفاهم .
وسمينا لاصلاح ذات البين حين وقع الخصام
بين الاشقاء / وطبقنا تعاليم ديننا ومثلنا في
التعامل بالخلق والمبادرة الصالحة قولاً وعملاً .
ان ما يحزن الأمة ، ويفرق صفوفها ، ليس
للاردن فيه من ذنب او جريرة . بل أن سجلنا
في هذا المضمار ناصع من غير سوء .

وبالنسبة للسلام فقد كنا دوماً من دعائه
وقد قبلت الدول العربية في مؤتمر قمة عربي
قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ، والسعي للوصول الى
سلام عادل وشامل ودائم من خلالها .

وقد كانت دعوة الاردن للسلام دعوة
شريفة تؤمن باسترداد الحقوق ، لاستسلاماً
وعرضاً للأمر الواقع . ولما انتهى زلزال الخليج
بما تعرفونه ، اصبح السلام مطلباً دولياً واقليمياً
. وتم وضع صيغة مدريد التي وافقت عليها
الاطراف العربية التي احتلت اراضيها عام
١٩٧٦ . وقبل الاردن معهم باعطاء مفاوضات
السلام / فرصة تستعيد فيها الحقوق التي كنا
نطالب بها . والى هذا مؤتمر القمة العربية

تسمى اليه هذه الحكومة .

اننا دفنا نظرية الوطن البديل واحرقنا
عظامه افي ذلك ضلال ؟ وقد كنا اثناء عملية
التفاوض نخضع لضغوط قضاة منا ، وسعت
اسرائيل الى وضع اولوياتها ولكننا رفضناها .
وكنا دوماً ننسق مع اشقاينا العرب ، وتبادل
مقهم الرأي والمعلومات والوثائق / ونشرح لهم
بكل وضوح جميع ما يجري معنا تسقياً
للمواقف . وكنا نخير شعبين لاشقاينا
الفلسطينيين الذين هم منا ، ونحن منهم .
ونحن نقدر حجم المعاناة التي يلاقونها ،
والتحدي الذي يواجهونه . وتفهمنا اوضاعهم
ولم نبخل بمد يد العون ، والدعم ، وتقديم
المظلة . فهم جديرون بأن ينوا سلاماً يحمي
حقوقهم ، ويضمن لهم حق تقرير المصير على
ارضهم وترايبهم الوطني ، بالقيادة التي
يختارونها .

ولقد دعمت الحكومة اتفاق اعلان
المبادئ / الذي توصلت اليه منظمة التحرير
الفلسطينية / التي فوضها العرب والمسلمين
ذلك واعترفوا بها لأننا نعلم أن فيه المجازات
يجب الحفاظ عليها / والسعي لتحسينها مع
الزمن . وعرضنا على الاخوة كل دعم ممكن /
من اجل أن يبدأوا في تحرير الارض لا تحليلها ،
وبناء المؤسسات / وتأمين الحاجات والخدمات
تاركين لهم حرية الاختيار . ولم نبحث مع
الجانب الاسرائيلي الا في الحدود التي تمكين
الاشقاء من بناء مؤسساتهم ، و مساعدتهم
على التخلص من الهيمنة الكاملة علي
اقتصادهم ، والناشقة عن احتلال ما يزال
جائماً على صدورهم ومقدراتهم منذ أكثر من
سنة وعشرين عاماً .

وقرار السلام الذي اقترته الحكومات
الاردنية المتعاقبة ، وسارت عليه هذه الحكومة ،
ليس شكلاً لهذه الحكومة ولا للوند المفاوض .

ولن نقدم هذه الحكومة على اقرار اي
اتفاق الا بعد أخذ موافقتكم ، وسوف نطلبكم
اولاً بأول ، على مجريات ما يجري ،
ومستجدات ما تحدث حتى تكونوا شركاء في
القرار الذي يرسم عليه بلدنا ويؤثر في المستقبل .

وليس صحيحاً ما الميع اليه بعض السادة
النواب / من ان تعديل قانون الانتخاب / كان
تقدمة للحل السلمي ، والتمهيد له . الا يعتقد
المتحدث في هذا ان مثل هذا التلميح جارح ،
واتهامي ، ولا حاجة على الاطلاق لأن نتهم
بعضنا بعض وان نأكل لحم بعضنا مذكراً اياه
أن يثوب الى رشده ، ويتمثل بالاخلاقي التي
وردت في سورة الحجرات .

ان استفاد طاقنا بعد سنتين من
التفاوض في الحديث عن مبدأ التفاوض
نفسه : بعد أن قرر الاردن ذلك / ليس الا
مضيعة للوقت والجهد . إن المطلوب بنا أن
نخوض معركة السلام معاً ، وبقلب واجد ،
وعقل واجد ، حتى نضمن حقوقنا بأقصى ما
يتوفر لدينا من امكانيات ظاهره وكامنة ، ولكم
منا الوعد بالتعاون والمشاركة في صنع القرارات
/ المتعلقة بهذا الشأن الخطير .

دولة الرئيس

حضر النواب المحترمين

كنا يشكو من البيروقراطية ، وبطء
الاتاج ، واسهت بعض السادة النواب في
الحديث عنها ، ولقد كان هذا هم الحكومة

كل من اشغل

وشاغلها الشاغل / استمراراً للنهج الذي بدأت الحكومات السابقة في اصلاح الادارة والتقليل من المركزية ، تسهيلاتاً لقضاء حاجات المواطن ومعاملاته يسر وسهولة .

ولما كان اداء الخدمة للمواطن في مكان سكناه يتم بالشروع بتطبيق اللامركزية الادارية حيث تمنح المحافظات قدراً من الاستقلالية المالية والادارية فيما يخص بشؤونها المحلية ، وشارك المواطن في تحمل المسؤولية ومساعدته في توفير الجهد والمال عند مراجعة الاجهزة المركزية في العاصمة . فقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتفويض بعض صلاحيات الوزراء الى المحافظين كما قام الوزراء والامناء العامون بتفويض بعض صلاحياتهم للمديرين المعنيين في مختلف المحافظات وانتهت الحكومة في الموازنة العامة .

المرفوعة لمجلسكم الموقر ، ان تكون هناك موازنات مستقلة لكل محافظة ليقتف المواطن على حقيقة ما يقدم له من خدمة لتلبية احتياجاته ، والنهوض بمجتمعهم المحلي .

فاللامركزية التي تسمى الى تدريب المواطن على ادارة شؤونه المحلية ، واعطائه حق اختيار من يمثله سواء على مستوى المجالس المحلية او المجالس النيابية الاجل شأناً ، هي البعد السياسي في تحقيق الديمقراطية العالم واللامركزية هي من احدث النظم الادارية في العالم وهي بحق المدرسة الحقيقية للنظام الديمقراطي ، بالاضافة الى اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والادارية ، ونقل مكان القرار ومصدره الى المواطن وليس بالعكس .

كم سيكون بذلك وفر على الطرق والسيارات وخزائنها وقت المواطن وضربه

على القدوم الى عمان للحصول على قرار بسيط لا يحتاج الى كل تلك التكلفة وعلى اساس هذه المفاهيم تتجه الحكومة الى اعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالادارة المحلية والحكم المحلي بما يشمل المجالس البلدية والقروية والوحدات الادارية على مستوى المحافظات ، ويضمن لها المزيد من الاستقلالية المالية والادارية وينطبق هذا الامر على امانة عمان الكبرى ، اذ تؤيد الحكومة انتخاب الامين واعضاء مجلس الامانة من قبل المواطنين مباشرة ، تمثيلاً مع النهج الديمقراطي .

فعمان الكبرى ستقسم الى متصرفيات تحوي جميع الخدمات المطلوبة بلديه وغيرها ، اما فيما يتعلق بتحديث تشريعات التقاضي واصول المحاكمات / فإن هناك مشاريع قوانين جديدة مُعدة لهذه الغاية / عن لجان متخصصة سيجري رفعها الى مجلسكم الكريم للنظر فيها / وهي تتضمن تعديلات جذرية وهامة / من شأنها تحقيق العدالة بشكل افضل / ويسر وبكفاءة ونزاهة وسرعة . وعن المطالبية بتطوير الجهاز القضائي / ومع الاشارة الى أن السلطة القضائية سلطة مستقلة / الا أن الحكومة عازمة على اعداد مشروع متكامل لتسهيل اداء الجهاز القضائي ، ووضع القضاة في افضل الظروف المادية والمعنوية / اللازمة لاصدار الاحكام يسر ونزاهة مطلقة / وكفاءة عالية ، والحكومة تعني تماماً دور الجهاز القضائي الهام في ظل الديمقراطية / وستبذل كل جهد ممكن للمحافظة على ادائه هذا الجهاز بشكل متميز ورفيع . وقد تم استثناء الطلبة الاوائل في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية / من قواعد التمييز العامة / لتميزهم في وزارة العدل

/ لرفيدها بالكفاءات المتميزة من خريجي القانون . كما أن الحكومة قامت بفتح محاكم جديدة / وتعيين القضاة لها في مناطق مختلفة من المملكة . وكل ذلك ايضاً سيكون مطبقاً على المحاكم الشرعية وقضاتها .

اما بخصوص قانون العمل / فقد سبق للحكومة أن فرغت منه واحالته لمجلسكم الكريم وبعد ان امتد البحث فيه سنوات طويلة / وجاء مشروع القانون عاكساً للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي وصل اليه بلدنا / وضامناً لحقوق العمال المتوازنة مع حقوق اصحاب العمل .

وفيما يتعلق بديوان الرقابة والتفتيش الاداري وما اثاره احد السادة النواب بخصوصه / حول ضرورة اصداره بقانون بدلاً من النظام المعمول به / تؤيد الحكومة أن تبين أن الدستور لا يجيز انشاء الدوائر الحكومية الا بمقتضى انظمة بموجب المادة (١٢٠) من الدستور ، وقد استقر الاجتهاد على اعتبار هذه الانظمة بمرتبة القوانين .

اما بخصوص ما اثير حول الغاء وزارة الشؤون البرلمانية واستبدالها بالشؤون القانونية ، فاننا نؤكد للسادة النواب / انه ليس في ذلك الغاء للشؤون البرلمانية ، بل أن من مهام حقيقية الشؤون القانونية / الاسهام في تطوير التشريعات / ومتابعة اعمال السلطة التشريعية لدى السلطة التنفيذية / على اعتبار أن مجلسكم من مهامه الاساسية اصدار القوانين التي تعبر عن ارادة الامية ، والتي تلتزم الحكومة بتنفيذها / ولا يجوز لها مخالفتها / والعبرة في المضمون لافي الشكل . وقد استندت لهذه

الوزارة كافة الامور المتعلقة بالتشريعات والشؤون البرلمانية . وتأكيداً لذلك فإن نظام وادارة رئاسة الوزراء / الذي صدر مؤخراً لعام ١٩٩٣ قد اشتمل على إحداث دالتين ضمن الهيكل الاداري للرئاسة / احدهما للشؤون القانونية / والاخرى للشؤون البرلمانية والسياسية / وتحقيقاً لرغبتكم الكريمة / فأنا سنعمل على تسميتها بوزارة الشؤون القانونية والبرلمانية .

وفي مجال التشريعات المعنية بالمرأة ، والمطالبة بايجاد لجنة وطنية تنقضي التشريعات / التي فيها خيف او تمييز ضد المرأة ، لتتولى عبء تعديلها / فإن الحكومة تؤيد أن تعلم المجلس الكريم / أن مجلس الوزراء كان قد اصدر قراراً بالموافقة على استراتيجية المرأة في ١٩٩٣/١٠/٣٠ تضمنت تشكيل لجنة وطنية لرعاية شؤون المرأة ، متوافقاً في ذلك مع متطلبات المنظمات الدولية ، وقد شكلت هذه اللجنة ومارست اعمالها / وقامت بوضع استراتيجية للمرأة في الاردن / درست ووفق عليها خلال عدد من المؤتمرات الشعبية في مناطق المملكة كافة ، وقد اقر مجلس الوزراء هذه الاستراتيجية / وطلب العمل بموجب هذه الاستراتيجية / شكلت لجنة من عدد من المحاميات والمحامين والمختصين / لدراسة هذه التشريعات واقتراحات تعديلها / بما في ذلك ماتعلقي منها بالمرأة في قانون الضمان الاجتماعي / او قانون التقاعد / او نظام التأمين الصحي .

ولعل في ذلك ما يرضى عزيزنا فضيلة الشيخ ولعلها ترجمة لطلبه ان الاسلام كرم المرأة .

كل من الشاغل

دولة الرئيس

حضرته النواب

لقد دأبت الحكومة منذ بداية عهدها ، بالعمل على تطوير الجهاز الاداري واصلاجه ، وشكلت اللجان المختصة لاعادة النظر في التشريعات الادارية سواء ما تعلق منها بنظام الخدمة المدنية او تنظيم وادارة الوزارات ، وأكدت لكم الحرص التام على ضرورة انتقاء القيادات الادارية من ذوي الكفاءة والخبرة والاختصاص ومن تتوخى فيهم الانتماء المؤسسي / والقدرة على العمل والعطاء ، بعيداً عن الفردية والمحسوبية والروتين .

كما تعلمون ايها السادة الكرام / فان نشاط التطوير الاداري هو بطبيعته نشاط مستمر متواصل / ولا يمكن بحال من الاحوال ان يوتي اكله وثماره الا بعد فترة معقولة من الزمن . وقد أكدت الحكومة في بيانها الوزاري / على انها ستواصل ما بدأت به الحكومات السابقة في هذا الميدان / مع تركيز واضح على مجال تبسيط الاجراءات / وخاصة تلك المتصلة بالخدمات التي تقدم للمواطنين ، وخصص بالذكر هنا خدمات المياه والهاتف والتربية والتنمية الاجتماعية . وقد أعلنت اكثر من مرة عن ضرورة اجراء مراجعة شاملة للتشريعات المتصلة بالخدمة المدنية / وخصص بالذكر هنا ، قانون التقاعد ونظام الخدمة المدنية ونظام العلاوات الموحدة على نحو يساهم مباشرة باحداث ثقل نوعي تستهدف تأكيد الطابع المؤسسي من جهة وتضمن التقييم المنتظم والناجح للإداء من جهة ثانية / وتحفظ الحد الأدنى من المعيش الحري الكريم / لموظفي

الدولة العاملين والمتقاعدين . وأكد لكم في هذا الميدان / ان الحكومة مستعدة بمشروع تعديل شامل لقانون التقاعد المدني والعسكري الى مجلسكم الكريم بهدف تحسين اوضاع المتقاعدين مالياً ومعيشياً .

كما وانين للسادة النواب / ان الحكومة ذكرت في بيانها الوزاري عن العاملين في الدولة / وهي تسعى جاهده الى تحسين اوضاع جميع العاملين في الدولة بين مختلف فئاتهم العسكرية والمدنية والمتقاعدين . ايماناً منها بضرورة توفير الحد المقبول من متطلبات المعيشة وضمان الحياة الكريمة لهؤلاء العاملين الذين يُحسون اعمارهم في خدمة وطنهم وقيادتهم .

كما ستعمل الحكومة على اصدار نظام جديد للخدمة المدنية ونظام جديد للعلاوات الموحدة اما التعيينات في الوظائف العامة / فانها تجري وفق اسس وقواعد انتقاء وتعيين للموظفين الصادرة عن مجلس الوزراء للسنوات الثلاث ١٩٩٣ - ١٩٩٥ وتخضع جميع التعيينات الصادرة عن ديوان الخدمة المدنية وعن الوزارات والديوان لهذه الأسس / ويولى كل من ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش الاداري / مراجعة جميع القرارات الصادرة بهذا الخصوص / للتأكد من اتفاقها مع الاسس المشار اليها آنفاً . ويسرني في هذا المضمار انؤكد ان هذه الاسس سيتم اخضاعها للمراجعة والتعديل بما يخدم أسس العدالة الاجتماعية والمساواة / ليبدأ تنفيذ تعديلاتها على شواغل عام ١٩٩٤ وبهذه المناسبة ارجو من الاخوة النواب الذين لديهم معلومات تظهر عدم الالتزام بذلك من قبل هذه الحكومة ان يتم التحقيق فيها واتخاذ الاجراء المناسب .

دولة الرئيس

حضرته النواب المحترمين

اعتقد اننا متفقون جميعاً في التمسك بوحدتنا الوطنية ، وعدم المساس بها باعتبارها عنواناً للمحبة والتكاتف والتعاقد والتكافل بين ابناء اسرتنا الواحدة من شتى الاصول والمثبات فالوحدة الوطنية ليست شعاراً نظرياً فحسب ، بل هي قناعة تؤمن بها وسلوك وممارسة تطبقها في كل موقع وكل مجال ، فالالتزام والانتماء للوطن نظاماً وديناً وميثاقاً هي الاساس والاصل في كل عمل وكل تصرف نقوم به .

وانا متفق معكم كل الاتفاق بأن من واجبتنا حماية الوحدة الوطنية وتعميقها وترسيخها ، واننا لن نتهاون بأي شكل من الاشكال مع اي مسيء لهذه الوحدة الراسخة

دولة الرئيس

حضرته النواب

تولي الحكومة جل اهتمامها باستمرار لدعم السلع التموينية الاساسية واستقرار اسعارها . وخاصة الخبز والسكر والارز ، للمحافظة على الحد الأدنى المناسب لمستوى المعيشة للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ورعاية الصحة العامة من خلال توفير الغذاء الاساسي وتعمل الحكومة على ايجاد الوسائل العملية الناجحة لايصال الدعم للفئات المستحقة حتى لا يتناقض هذا الدعم مع الغاية التي قصد بها وحتى لا يكون الدعم المقدم بالاسلوب العام المطبق مفيداً للميسورين والاغنياء .

وستقوم الحكومة بتقديم خطتها لدعم

السلع الغذائية الاساسية واسعار هذه السلع والمخصصات المرسدة لهذه الغاية في موازنة عام ١٩٩٤ الى مجلس الأمة لمناقشتها وقرارها تنفيذاً لاحكام المادة (٥) من قانون التمويل رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ .

كما ستحافظ الحكومة على استمرار بتحديد اسعار السلع الغذائية الضرورية المستوردة والمنتجة محلياً والتي تشكل اهمية كبيرة في غذاء الفئات المحدودة الدخل والعمل على استقرار اسعارها .

وفيما يتعلق بمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ، فإن الحكومة جادة باتخاذ اجراءات كفيلة بالحد من هذه المشكلة وآثارها السلبية من خلال اجراءات تصف بالشمولية ومن خلال العديد من البرامج ، والتي ورد الكثير منها في الخطة الخمسية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ ، وتمثل فيما يلي :-

١- المزيد من تحريك الاقتصاد والاستثمار الترموي وتهبئة وتوفير المناخ الاستثماري المناسب وتحفيز المستثمرين . وخاصة اقامة المشاريع في المناطق الأكثر حاجة .. والتركيز على المناطق الفقيرة .

٢- العمالة الوافدة وتنظيم سوق العمل المحلي : تقوم الحكومة في هذا المجال بتنظيم سوق العمل المحلي واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط استخدام العمالة الوافدة بما ينسجم ومتطلبات سوق العمل والحد من منافستها للقوى العاملة الوطنية لاشغال فرص العمل المتاحة / وتعمل لجنة وزارة خاصة لمتابعة هذا الموضوع بما يخدم هذا التوجه ، وقامت وزارة العمل بتصنيف المهن وتحديد المهن التي يمكن

الامر وذلك بدعم سياسته الجديدة التي اقرت قبل شهر والتي تم فيها الاتفاق مع المؤسسات الدولية للمولة بما فيها السوق الأوروبية المشتركة لاعادة دعمها وتمويلها بعد ان وجدت هذه المؤسسات الدولية ان سليات عمله السابقة قد تلاشت . حيث سيعتمد الصندوق على آلية للتفصيل تأخذ بالاعتبار اللامركزية في تحديد المشروعات وأولوياتها ومتابعتها .

٤- توسيع مظلة التأهيل المهني وتمويل المشروعات الانتاجية المخاربة للبطالة والمدرسة للدخول من خلال القروض الحسنة في صندوق المعونة / وصندوق الزكاة ومؤسسات العمل التطوعي .

٥- الحد من حالات المعونة الشهرية المتكررة وتمويلها لتمويل مشاريع الاسر المنتجة / التي تعتمد بالتالي على ذاتها .

٦- استحداث برامج للتأهيل الوظيفي التي تم اعناده من قبل مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية وقرارة خلال الشهر الماضي ويتم تنفيذ هذا المشروع وتمويله بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام للجمعيات الخيرية / والشركات والمؤسسات الاهلية والمالية والبنوك والمصانع والبلديات / وذلك بايجاد فرص عمل لانهاء وبنات الاسر الفقيرة في هذه الشركات والمؤسسات / مقابل دعم جزئي لهذه المؤسسات / يعادل او يزيد قليلاً عن مبلغ المعونة الشهرية التي تتاولها الاسرة من مؤسسات القرون الاجتماعية .

٧- برنامج التأهيل الوظيفي للحالات الانسانية :- ويتم تنفيذ هذا البرنامج بالتعاون

ان تعطي فيها تصاريح عمل للمعالي الوافدين وهي بشكل محدد المهو التي لا يشغلها اردنيون ، ولا تعطي تصاريح المهين والعمل كذلك لعمالة وافدة للتخصصات التي يتوافر خريجون او عمال اردنيون مؤهلون لاشغالها . وعصر اساسي في هذا المجال لابد من تأكيده وهو دور العامل الاردني المؤهل والمدرّب والرغب في اشغال فرص العمل المتاحة وحيثما توافرت . كما يتم من خلال مراكز التدريب المهني المنتشرة في انحاء عديدة في المملكة بتأهيل الباحثين عن عمل وتدريبهم لتأدية مهارات عملية تمكنهم من اشغال فرص العمل المتاحة في مختلف النشاطات الاقتصادية ، وفق سياسة تدريب مستمرة ومبرمجة . كما تقوم وزارة العمل بالتعاون والتنسيق الفعلي مع اطراف الانتاج لتنظيم استخدام العمالة ، وتفعيل دور مفتشي العمل والتأكد من تطبيق المؤسسات للقانون . وللمعانة بالعاملين الاردنيين في الخارج فقد تم استحداث مديرية جديدة ضمن جهاز وزارة العمل لتوفير المعلومات حول اعدادهم واورضاعهم واماكن وطبيعة عملهم ، والسعي لرعاية شؤونهم .

كما تعمل الحكومة على توسيع مظلة الضمان الاجتماعي باعادة النظر بقانونه ليشمل العاملين في المؤسسات الصغيرة لتحسين ظروف التشغيل وشروطه في هذه المؤسسات بما يساعد على زيادة اقبال القوى العاملة الاردنية لاشغال فرص العمل التي توفرها مثل هذه المؤسسات / ضمن مختلف قطاعات اقتصادنا الوطني .

٨- تفعيل صندوق التنمية والتشغيل كأحد الاجهزة الوظيفية القائمة لمعالجة هذا

الطرق و المدارس والمراكز الصحية والسدود والكهرباء والمياه والمواصلات ومراكز الشباب وغيرها من مشروعات البنى التحتية التي تسهم في تحسين فرص الاستثمار والعيش الكريم في شرقي عمان والاغوار ومنطقة شفا بدران والطفيلة ، والمفرق ، ومادبا ، ومعمان ، ولواء عجلون ، وغيرها من المناطق المحرومة /

دولة رئيس مجلس النواب

اصحاب المعالي والسعادة

وفي مجال الكهرباء وايصالها الى بعض المناطق والتي اشار اليها عدد من السادة النواب فقد عملت الحكومة من خلال سلطة الكهرباء الاردنية على اوصال الكهرباء الى معظم مناطق المملكة ، حيث اصبحت الكهرباء تصل الى جميع سكان المدن ومعظم القرى والارياف ، وتغطي الكهرباء حالياً ٩٨٪ من المناطق خاصة في الارياف والتجمعات السكانية . كل هذا اكثر من اي بلد اغنى منا وتعمل الحكومة حالياً على تنفيذ المشروع التكميلي لكهربة الريف الذي يهدف الى اوصال الكهرباء الى باقي القرى والتجمعات السكانية الصغيرة حيث سيتم خلال العام ١٩٩٤ الانتهاء من اوصال الكهرباء الى حوالي ٢٥٠ قرية وتجمع سكني يقطنها حوالي ٥٥ الف مواطن وبذلك تصل الكهرباء الى معظم التجمعات السكنية التي تزيد المساكن فيها عن عشرة مساكن .

وتعمل الحكومة على اعداد خطة لايصال الكهرباء خلال العامين ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ الى كل تجمع سكني داخل المملكة حيث ستعتمد الكهرباء لتصل الى جميع المواطنين بنوعية جيدة واستمرارية عالية .

ما بين مؤسسات العون الاجتماعي وديوان الخدمة المدنية وذلك باعطاء الابداء والبنات المؤهلات علمياً من الاسر الفقيرة اولوية في التعيين واخذ فرصة العمل في القطاع العام كحالات انسانية حيث باشر مجلس الخدمة بوضع اللامسات الاخيرة على هذا البرنامج لاعتماده في مطلع عام ١٩٩٤ .

٨- تفعيل قانون رعاية المعوقين وخاصة ما يتعلق بتوفير فرص عمل للمعوق القادر المدرب وفق ما نسبته (٢٪) من اجمالي القوى العاملة / في كل مؤسسة حسب نص القانون . وقد استحدثت في وزارة التنمية الاجتماعية مؤخرآ آلية لهذه الغاية / تمثلت في انشاء مكتب تشغيل العامل المعوق .

٩- دعم توجيه الجمعيات الخيرية من المشروعات الخدمية الى المشروعات التأهيلية والانتاجية المدرة للدخل وفرص العمل .

١٠- تطوير عمل صندوق الزكاة بهدف تحقيق حكمة الزكاة في مجتمعاتنا المتكامل على اساس الاهتمام بتأهيل المحتاجين ودعم مشاريع الاسر المنتجة / وتفعيل لجان الزكاة وتنشيطها وضبط اعمالنا على اسس موضوعية سليمة / التزاماً بقانون صندوق الزكاة / والتعليمات الصادرة بموجبه . وكما ستدارس هذه الحكومة مع مجلسكم الموقر تعديل هذا القانون بما يوفر خدمة الاغراض التي ذكرها الاخوان بمجلسكم الكريم .

١١- التركيز على مخرجات العملية التربوية ، وتفعيل نظام الاصلاح التربوي .

١٢- دراسة المشروعات في مجالات

كل من الأشغال

وحول إصالي الكهرباء إلى قرى وادي عربة وقرية رم السياحية / وقرى الفيصلية والصالحية والشاكرية في محافظة معان / فأنها مشمولة بإصالي الكهرباء إليها ضمن خطة العمل التي يجري تنفيذها .

وحول عدم المباشرة بمشروع كهربة الريف في الأغوار التي أثارها أحد النواب الكرام فقد بوشر بتنفيذ مشروع الريف في منتصف شهر آب الماضي بعد أحالة عطاءات شبكة الضغط المتوسط والضغط المنخفض وتم إعطاء الأولوية للمناطق المرتفعة لاستغلال فترة الصيف وبذلك بوشر بمرتفعات عجلون ومرتفعات البلقاء .

أما بالنسبة لمناطق الأغوار المنخفضة فسوف يتم المباشرة بكهربتها في منتصف الشهر الحالي لاستغلال فترة الشتاء حيث يمكن العمل لفترات أطول وعدم التعطل أثناء الشتاء .

وحول المطالبة بإيجاد مصادر جديدة للطاقة والتنقيب عن النفط واستغلال الصخر الزيتي ، فقد أولت الحكومة ولا زالت الاهتمام الكبير باستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وذلك من خلال تشجيع استعمال السخانات الشمسية لتسخين المياه وبناء المشاريع الريادية التجريبية / لاستغلال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح / في توليد الطاقة الكهربائية / مثل مشروع ابراهيمية لتوليد الكهرباء / ومشروع جرف الدراويش / معتمدة على تقليل تحميل خزانة الدولة من المبالغ الاستثمارية .

أما بالنسبة لاستغلال خامات الصخر الزيتي المتواجدة بكثافات كثيرة جداً في الأردن

فإن الحكومة ستعمل على تنفيذ المشاريع لاستغلال هذه الخامات في توليد الكهرباء . مستفيدين من خبرة وتجارب دول أخرى صديقة في هذا المضمار .

وقد تابعت الحكومة خططها في التنقيب عن النفط والغاز وتم اكتشاف كميات متواضعة من النفط في حقل حمزه / كما تم اكتشاف الغاز في منطقة الرينة حيث يستعمل هذا الغاز في توليد الطاقة الكهربائية / ويساهم بحوالي (١٥٪) من الوقود المستعمل في توليد الكهرباء .

وفيما يتعلق بشؤون البريد والاتصالات فإن وزارة البريد والاتصالات تقوم حالياً بتنفيذ مشروع الاتصالات الريفية في جميع مناطق محافظة معان بما فيها مناطق وادي رم والذي تمت إحالة عطاءاته قبل يومين حيث جاء مكملاً لمشروع الاتصالات الذي تم تشغيله خلال هذا الشهر في معان ووادي موسى والشوبك .

أما وادي عربة فتعمل وزارة البريد والاتصالات على رفع كفاءة الخدمة الهاتفية فيه / بالتعاون مع مديرية الأمن العام .

أما بالنسبة لمحافظة المفرق فقد تم وضع حجر الأساس لبناء القسم الإلكتروني لخدم مدينة المفرق وتسعين قرية في المحافظة / وسيحال العطاء الفني خلال الأيام القليلة القادمة .

هذا وقد انتهت وزارة البريد والاتصالات من وضع اللامسات الأخيرة لبرنامجها الاستثماري والوطني لتحديث

وحول ما أشار إليه بعض السادة النواب بضرورة التوسع بإنشاء الطرق الزراعية وتأمين مناطقهم بالمزيد من هذه الطرق نرجو ان نبرهن بهذا الصدد بأن مخصصات الطرق الزراعية يتم وضعها في الموازنة العامة كبندي مستقل ويتم توزيعها على المحافظات والألوية وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها وضمن المبالغ المخصصة / وقد تم تخصيص خمسة ملايين دينار للطرق الزراعية عام ١٩٩٣ .

كما تم رصد خمسة ملايين دينار في موازنة عام ١٩٩٤ تم توزيعها وفقاً للاحتياجات والأولويات التي حددها المحافظون من خلال المجالس التنفيذية بالمحافظات وقد ظهرت في موازنة المحافظات للعام القادم .

وفيما يتعلق بطريق عمان / جرش نوذ ان نشير الى ان هذا الطريق بوشر بتنفيذه عام ١٩٨٩ حيث تم تجديده لغايات التنفيذ الى جزيئين .

الجزء الاول : من البقعة الى جرش وقد انجزت منه ٨٤٪ بصورة فعلية وسيتم العمل به وفقاً للبرنامج الموضوع له في ١٩٩٤/٣/٩ وقد تمت معالجة جميع الانزلاقات والمعوقات الفنية التي اعترضت سير العمل أثناء التنفيذ .

الجزء الثاني : ويمتد من جرش / ثغرة عصفور وقد أنجز منه ٩٠٪ وسيتم العمل به أيضاً في نفس الوقت وفقاً للبرنامج الموضوع له .

أما فيما يتعلق بطريق الدراويش / الطفيلة نبرهن لكم بأن الطريق الحالي هو طريق رئيسي ومعبد وفي حالة ممتازة ويعتبر جزءاً من

الاتصالات في محافظات اربد والزرقاء واللقاء ولوائي جرش وعجلون والقرى التابعة لها لتصبح خدمة آلية حديثة آملين ان يتم توفير التمويل اللازم لتنفيذه خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٧ علماً بأن موازنة عام ١٩٩٤ اشتملت على المخصصات الأولية لهذا المشروع .

كما أن هناك عدداً كبيراً من المشاريع والتي ابتدأ العمل بها كتحديث محطة الاقمار الأرضية الفضائية / ورفع كفاءة الاتصالات مع الدول العربية الشقيقة .

وأشاره الى ما تفضل به السادة النواب من تحفظاتهم بشأن التأثيرات الزلزالية والبيئية لسيد الكرامة في الأغوار وغيره من السدود الشراية / فان ادارة سلطة وادي الأردن ستأكد قبل تنفيذ السد / بأنه لن يكون هناك اي تأثيرات مضرّة لمثل هذه المشاريع الحيوية والضرورية جداً لتوفير المياه اللازمة للزراعة في منطقة الأغوار .

أما بشأن ما ورد في ملاحظات السادة النواب بضرورة نقل الادارة المركزية لسلطة وادي الأردن الى الأغوار حتى تكون قريبة من اصحاب المصالح لتوفير وقتهم وقضاء مصالحهم ، فإن الحكومة ستعمل على ذلك بعد دراسة بنائية كاملة ، وكذلك سوف تدرس نقل بعض ادارات السلطات والشركات الاخرى المشابهة لها ، بعد الدراسة .

إن المحافظة على مصادر المياه والتأكد من توفرها بصورة مستدامة / ومنع الاستنزاف الحالي لهذه المصادر سيكون هو الشغل الشاغل لسلطة المياه / وستوضع برامج خاصة لذلك سيحاط بها مجلسكم الكريم وبالتفصيل .

الشبكة الوطنية للطرق .

وفيما يتصل بالتشريعات المالية فقد سقت الحكومة لدراسة ومراجعة التشريعات المالية بهدف تطويرها وتحديثها لتواكب متطلبات الوطن والمواطن . وقد تم في هذا المجال وضع نظام مالي جديد يشتمل على تطوير ملحوظ في إدارة المال العام والرقابة عليه مع إمكانية مكنة البيانات المالية الحكومية والتوسع في تفويض الصلاحيات تطبيقاً للامركزية / وسيبدأ تنفيذه اعتباراً من ١٩٩٤/١/١ بالإضافة الى وضع نظام للوازم يتم تطبيقه حالياً بحيث يحقق إدارة فعالة للمشتريات الحكومية وإدارة الخزون .

كما تمت إعادة النظر في قانون الجمارك لادخال التعديلات اللازمة بهدف تسهيل انجاز العمل ومنع الاجتهادات الشخصية في عمليات المعايير والتقدير / وتخفيض عقوبة الغرامات تخفيفاً على المواطنين . ويتم ذلك في اطار برنامج الإصلاح الضريبي الشامل الذي تعتمده الحكومة تنفيذه والذي من المتوقع ان يحقق عدالة اكبر في فرض الضرائب وتخصيلها .

وتعكف الحكومة حالياً على تعديل كل من قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة على الاستهلاك لاستبداله بقانون الضريبة على المبيعات / وقانون مؤسسة المناطق الحرة ، وقانون تشجيع الاستثمار . بما يوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية . وكذلك تعديل القوانين ذات العلاقة بالإراضي . بقوانين التسوية وتقسيم الاموال . بحسب المصلحة المشتركة / ورسوم تسجيل

الأراضي / وملكية الطواقي والشقق ووضع الاموال غير المنقولة / تأميناً للدين وذلك لمعالجة مشكلات ازدياد نسبة الشيوخ في الأراضي والمقارنات / ومراعاة الظروف المستجدة / وتسهيل عمليات فرز الأراضي ومسحها / ونأمل ان نرفع هذه المشاريع الى مجلسكم الكريم في المستقبل القريب .

وتشجيعاً للصادرات الوطنية منحت الحكومة حوافز ضريبية اشتملت على إعفاءات بنسبة (٧٠٪) من ارباح الصادرات ، وذلك لتشجيع الانتاج الوطني الموجه الى التصدير / بقصد توسيع الاستثمار في المشاريع الانتاجية والتي تفتح فرص عمل جديدة ، ترفع البلد بالعمالة الصعبة .

وحول حل مشكلة اراضي الدولة / التي تم البناء عليها من قبل المواطنين / فأنتا نتفق مع النواب المحترمين في أنه آن الاوان لحل هذه المشكلة / بشكل جذري ونهائي وسيتخذ اتخاذ قرارات حاسمة ومنصفة في هذا الموضوع / تضمن انتهاء عمليات التسوية والمسح والافراز لهذه الأراضي / وتكثيف فرق المساحة العاملة بها تمهيداً لتفويضها لواجبي اليد بيدلات مناسبة / اخذين بعين الاعتبار ظروف هؤلاء ، وفي الوقت نفسه ستخضع الاجراءات الحاسمة لمنع أي اعتداء جديد على اراضي الخيرية والحفاظة عليها .

وفي مجال دعم المزارعين عمدت الحكومة الى تحمّل فوائد قروض المزارعين الممنوحة لهم من قبل المنظمة التعاونية / والتي تقدّر بحوالي (٤) ملايين دينار اسوة بما تم اجراؤه في مؤسسة الاقراض الزراعي . كما

منحت الحكومة خصصاً تشجيعياً بنسبة (٢٥٪) لمن يقوم بالتسديد الفوري للمبالغ المستحقة عليهم لحساب المنظمة . والحكومة بصدد معالجة الاوضاع المالية للبنك التعاوني والمنظمة التعاونية بهدف المحافظة على اموال المودعين . حيث تم تشكيل لجنة ادارة للاشراف على ذلك وتم توفير التمويل اللازم لتمكينها من تحقيق ذلك . وستولي الحكومة اهتماماً خاصاً باوضاع المنظمة التعاونية وموظفيها وستدرس مسألة نقلهم الى نظام الخدمة المدنية .

اما في مجال رعاية الشباب وتطوير الحركة الرياضية ، فان الحكومة عازمة على تفعيل الحركة الشبابية ورعايتها وتوجيهها توجيهاً وطنياً سليماً . فلقد أعدت وزارة الشباب خطة شاملة وطموحة لاستثمار اوقات فراغ الشباب بما ينفع الوطن والمواطن ، وذلك من خلال مشاريع وطنية للتدريب والتثقيف وتعزيز الروح الوطنية . وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة .

ومع ان وزارة الشباب استمرت في دعم مراكز الشباب ونشرها ، الا انها بدأت هذا العام بالتهاج خطة لتأهيل المشرفين على هذه المراكز ، وتزويد اعضاء هذه المراكز من الشباب والشابات بمهارات عصرية نافعة ، كمهارات الحوار ، والاتصالي وبناء المشاريع المنتجة ، واختيار مهنة الحياة ، واختيار التخصص الأكاديمي اضافة الى ادخال مهارات الكمبيوتر . كما ستوسع في عقيد المؤتمر السنوي للشباب الدارسين في الخارج وربطهم بوطنهم واطلاعهم على ما استجد في حياة بلدهم . اما في المجال الرياضي فبعد ان انجزت وزارة الشباب مجمعات السلط ومعان والمفرق

والكرك والرمثا ، واصبحت جاهزة للاستعمال مستكمل المنشآت الرياضية لمدينة الزرقاء والطفيلة ووادي الأردن وباقي مدن المملكة وستزيد الحكومة من دعمها لأنشطة الاندية وابنتها ، كما ستقوم الحكومة باصلاح اكبر عدد ممكن من الملاعب الشعبية لاستغلالها في تصميم مراكز التدريب الرياضي في مختلف انحاء المملكة ، خلال العطلة الصيفية وذلك لاستغلال المواهب الرياضية ورغد المنتجات الوطنية ومنتجات المحافظات .

كما تقوم وزارة الشباب بتنظيم وتأهيل اجهزة التدريب والتحكيم والقيادات الشبابية ، وذلك للنهوض بمستوى الحركة الرياضية . وستشهد موازنة وزارة الشباب تحسناً عما كانت عليه لتتمكن من مواجهة الطلب الشديد من مختلف القطاعات الشعبية على تفعيل الحركة الشبابية والرياضية . علماً بأن وزارة الشباب ماضية قدماً في ترسيخ التعليم الديمقراطي في انتخابات اعضاء مجالس الاندية وإدارة الاتحادات الرياضية والاولمبية .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

واما بخصوص ماذكرة وأشار اليه بعض النواب حول منع بعض خطباء المساجد من الخطابة والتدريس فأرجو ان اوضح لمجلىكم الكريم / ان وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية / تتطلق في اجراءاتها هذه من الاحكام الشرعية التي تمنع استخدام المساجد للتشهير والاساءة للآخرين ، وجعلها خالصة للدعوة الى الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة / والمجادلة بالتي هي احسن / وهي في ذلك

كل من اشغل

تطبق احكام قانون الوعظ والارشاد وقانون الاحزاب وقانون الانتخاب واحكام الميثاق الوطني . وأنا نذكر أهمية دور المساجد في الحفاظ على عقيدة الأمة ، وتعميق معاني الايمان والتقوى ونشر قيمها المشرفة ، ولكننا نحرص على أن لا تكون هذه المساجد حكرًا على فئة معينة دون أخرى / وأن تكون مجالاً للدعوى الى التوحيد وحفظ حقوق ابناء الأمة / وأن لا يتسرب اليها اعادة الخلاف والاختلاف .

اما فيما اثر حول موضوع بانوراما موقعية مؤنة ، ودور العالي الى الاسلوب الذي تمت فيه اثاره هذا الموضوع فإن القضية التي ذكرت لم تكن الا مجرد اقتراح تقدمت به اللجنة لهذا المشروع بناء على تبرع مجلس الخدمة المشتركة لقرى شبحان / بالارض اللازمة للمشروع . وهذا الاقتراح رُفِضَ جملة وتفصيلاً ولن يُقام هذا المشروع الا على ارض موقعية مؤنة الطهوز علماً بأن هذا المشروع هو جزء من مشروع تطوير مقامات الصحابة رضوان الله عليهم ومساجدهم الذي يجري الاعداد لتنفيذه من خلال لجنة ملكية .

وفيما يخص مرفق النقل البري الذي اشار اليه احد السادة النواب فإن الحكومة تعمل حالياً على دراسة النقص الحاصل في اعداد الشاحنات الاردنية ومن اجل منح الحوافز التي من شأنها حث المستثمرين والناقلين للاستثمار مرفق النقل البري من خلال دراسة موضوع شمول مرفق النقل البري بقانون تشجيع الاستثمار ، ودراسة مستوى اجور نقل البضائع المنقول بها حالياً وسياسة التسعير والتي من شأنها تمكن أصحاب الشاحنات من الاستفادة

في خدمة هذا القطاع وتحقيق الربحية المناسبة ، والعمل على توسيع اتفاقيات النقل البري ما بين الاردن والدول العربية والاجنبية وذلك من اجل الحفاظ على حقوق الناقل الاردني في مجالات عمل هذا الاسطول وتقوم وزارة النقل مع الجهات المعنية الاخرى باعداد دراسة شاملة عن النظام الجمركي والضريبي المتعلق بالشاحنات وكذلك عن الحوافز الجمركية والضريبية التي من شأنها تحقيق استثمارات اوسع في مجال النقل بالشاحنات .

اما في مجال تيسير سبل الشحن الجوي للمنتوجات الزراعية ، فإن النقل الجوي الوطني الاردني لديه اسطول من ثلاث طائرات نوع بوينغ ٧٠٧ مخصصة للشحن الجوي كما ان الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ - ١٩٩٧ قد اولت هذا الموضوع اهمية خاصة حيث تم فتح باب المنافسة في مجال الشحن الجوي فيما يخص الصادرات الاردنية وخاصة الزراعية .

وفي مجال السياحة تعكف وزارة السياحة والآثار على تطوير وتحديث وانشاء واقامة وتنويع مشاريعها السياحية في مختلف مناطق المملكة ، وترسيخاً لمبدأ خلق فرص عمل في كافة المناطق تقوم بتفصيل عدد من هذه المشاريع بشكل مباشر ومن خلال اجهزتها الفنية كما في مواقع مادبا ومكاور وصياغة وغور الصافي والبتراء ووادي رم وجبل القلعة في عمان والكرك .

ونظراً لأهمية مدينة البتراء الاثرية وما تلاقيها من طلب سياحي متزايد فقد عمدت وزارة السياحة والآثار على رفع وتطوير مستوى

الخدمات من حيث استقبال الافواج السياحية وتنظيم دخولها الى هذه المدينة الهامة . ونظراً للحوافز التشجيعية التي تقدمها الحكومة وبدعم من هذه الوزارة فقد تمت الموافقة على اقامة واستثمار عدد من المشاريع الفندقية في المنطقة بطاقة (١٢٠٠) غرفة وتمويل من القطاع الخاص بكلفة اجمالية قدرها اربعون مليون دينار مما سيوفر أكثر من اربعة واربعة دحل للمواطنين في المناطق السياحية تقوم الوزارة وبالتعاون مع الفعاليات السياحية والجهات الرسمية لرفع مستوى الخدمات القائمة وتنويعها مستقبلاً في منطقة الشاطئ الشمالي والجنوبي والمناطق السياحية الاخرى .

كما في مجال السياحة العلاجية فتبدي الوزارة اهتماماً خاصاً ويجري العمل حالياً على اعداد الدراسات اللازمة لتجهيز البنية التحتية تمهيداً لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص وتشجيع السياحة الوافدة والمحلية ونحتي عمل لاهل المنطقة .

كما تقوم وزارة السياحة والآثار بايلاء اقليم الشمال والوسط والجنوب في مناطق ام قيس وطبقة فحل وعجلون والرمثا وتطوير مواقع القصور الاسلامية ومادبا والمفرق وغيرها من المواقع الاثرية حيث تم انشاء استراحات سياحيتين في ام قيس وطبقة فحل كما يوشر العمل بانشاء استراحة سياحية في منطقة عجلون ونظراً لأهمية منطقة الرمثا كموقع حدودي فسوف يتم انشاء مركز لخدمة الزوار وكما يجري العمل في اعداد الدراسات اللازمة لتطوير مواقع القصور الاسلامية في باديتنا الاردنية .

دولة الرئيس .

حضرات النواب المحترمين .

وفيما يتعلق بما اثاره بعض النواب الكرام حول قرار المحكمة الاسرائيلية المتمني بالمسجد الاقصى فقد اهتمت الحكومة اهتماماً بالغاً بالموضوع وتحدثت بالقرار وطالبت بالفائدة وبنيت ابعاده الخطيرة المهددة للمسجد الاقصى اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .. وقد اجرت الحكومة اتصالات واسعة شاركت فيها شخصياً باجتماع مع جميع سفراء الدول العربية والاسلامية والاجنبية حيث تم تسليمهم مذكرة عاجلة تشرح ابعاد رفض المملكة الاردنية الهاشمية لهذا القرار ، كما اجرت الحكومة اتصالات واسعة مع المنظمات والمجالس العربية والاسلامية والدولية ومع وزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية في مختلف البلاد العربية الاسلامية بهدف وضع العالم العربي والاسلامي امام مسؤوليته التاريخية تجاه المسجد الاقصى المبارك

وقد كان لهذا التحرك السريع والواسع اثرة البالغ في وقف اجراءات سلطات الاحتلال بهذا الصدد ، علماً بأنه حتى الآن لم يجري تدخل فعلي في عمل دائرة الاوقاف الاسلامية هناك والتي تتبّع كما تعلمون في ادائها وتمويل نشاطاتها لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية التي تنال كل دعم ممكن من الحكومة كما ان اعمال اعمار قبّة الصخرة المشرفة والذي يتم بتبرع كريم من صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم تقارب على الانتهاء وبصورة مشرفة مما سيختبر انجازاً تاريخياً لهذا البلد الماربط ببقايتيه الهاشمية العظيمة .

وفيما يخص الملاحظات التي ابداهها عدد من السادة النواب في الشأن الثقافي ، فأثنا نوذ ان نؤكد حرص الحكومة على رعاية الابداع والمبدعين وحماية حقوق الابداء والكتاب وتهيئة كل الظروف والاجواء الملائمة لتعزيز حرية الابداع وصيانتها من التهمية والاستلاب والانغلاق ، والحفاظ على حرية التعبير بسائر مظاهرها باستثناء ما يتعلق منها مخالفة الآداب العامة او ما يمس أمن وسلامة المجتمع .

وستعمل الحكومة على اصدار التشريعات الكفيلة بذلك . ومن أبرزها نظام تفرغ الابداء والكتاب ، والنظر بين الاهتمام الى توفير الضمان الاجتماعي والصحي لهم ولعائلاتهم وفقاً للقوانين والانظمة المرعية .

كما ان الحكومة تواصل اهتمامها بوضع الفنانين الاردنيين حيث عملت على تطوير الحركة الفنية والمسرحية وتعزيزها ، وستقوم قريباً باحالة مشروع قانون نقابة الفنانين الاردنيين الى الدورة الحالية لمجلسكم الموقر للنظر في اقراره بالطرق الدستورية .

وحول انشاء جامعة في السلط عرض موضوع انشاء جامعة في السلط على مجلس التعليم العالي الذي قرر تشكيل لجنة من بعض اعضائه لدراسة الموضوع من جميع جوانبه من حيث الحاجة والجدوى والامكانيات كما كلفت اللجنة بدراسة عدد من البدائل منها انشاء جامعة مستقلة في السلط .

وبالنسبة لرفع اسعار الكاز الذي اثاره عدد من السادة النواب فإنه مما يجدر بيانه ان اسعار بعض المشتقات النفطية لازالت تتمتع

بقسط من الدعم ، ومن تلك المشتقات الكاز ، وقد راعت الحكومة ان تكون نسبة رفع سعره بحيث تساعد في تقليص الفرق بين سعر الكاز بسعر السولار خاصة وان هذا الفرق ادى الى استغلال من قبل بعض مراكز التوزيع وبالتالي زيادة الطلب على مادة الكاز بالنسبة للسولار ، مما ادى الى خلل في توازن انتاج المشتقات النفطية الأخرى حسب برامج المصفاة المستندة الى الطاقة الانتاجية لمعداتها . وتدرس الحكومة امكان مساعدة ذوي الدخل المحدود بما ينطوي تلك الزيادة عليهم .

اما في مجال المبيدات واثرها فانه لا يسمح بادخال وتداول هذه المبيدات الا بعد تسجيلها رسمياً والموافقة على الاتجار بها . ولو كان ما جاء من انه مسموح في جميع الحضار التي ناكلها لما كان منا احد اليوم في هذه القاعة . كما ان مؤسسة الاقراض الزراعي تقوم سنوياً بدراسة اوضاع المزارعين المقترضين من المؤسسة وذلك بناء على ما يواجهه القطاع الزراعي من صعوبات . كما قامت مؤسسة الاقراض الزراعي بناءً على توجيه الحكومة بمعالجة الاضرار العامة التي تنتج عن الاحوال الجوية التي سادت المملكة خلال عام ١٩٩٢ وكذلك الاضرار التي لحقت باشجار الزيتون خلال نفس العام . حيث اوعز الى المؤسسة بمنح قروض اضرار جزء منها قروض مفعلة من الفوائد لصغار المزارعين .

علما بأنه ليس من شأن هذه الحكومة تغيير اجراءات تمت في عهد حكومات سابقة اذا كانت هذه الاجراءات تلي بعمالة متطلبات المرحلة وتخدم مصلحة المزارعين .

توسيع مظلة التأمين الصحي ليشمل جميع ابناء الوطن حيث تم تشكيل لجنة مختصة لوضع التشريع اللازم لذلك .

وفيما يتصل بالطب العلاجي فان الحكومة تشيء حالياً عددا من المستشفيات في مقدمتها مستشفى الملك عبدالله بن الحسين اضافة الى مستشفيات الكرك والكورة وياجوز وسحاب والاغوار ومادبا وكذلك انشاء عدد من المراكز الصحية في مختلف مناطق المملكة كما عملت على توسيع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات القائمة ، والاهتمام بتوفير الادوية الضرورية في عيادات المستشفيات ، والمراكز الصحية .

وستمارس وزارة الصحة دورها بفعالية في مجال مراقبة اسعار الادوية ومنع ارتفاعها غير المبرر ، وتأمين وجودها بشكل دائم ، و منع احتكار استيراد الادوية .

وقد وضعت مشاريع قوانين انظمة لتأمين وجود رقابة مستمرة على الدواء من جهة وعلى المواد الغذائية من جهة اخرى .

كما انه في مجال التأمين الزراعي ودعم الانتاج قامت الحكومة بدراسته بالتعاون مع الجهات المعنية وباشراك القطاع الخاص . وسنوافيكم بذلك .

دولة الرئيس .

حضرات النواب المحترمين .

وأما بالنسبة لخطة التطوير التربوي وما أثير حولها من بعض السادة النواب المحترمين ، أود أن أبين أن هذه الخطة قد وضعت من خلال

اما فيما يتعلق في توحيد مصادر الاقراض الزراعي فقد اتخذت الحكومة السابقة ١٩٩١ قراراً بهذا التوحيد بحيث تحصر التمويل الزراعي في مؤسسة الاقراض الزراعي نفسها .

اما في مجال التسويق الزراعي تقدم مؤسسة التسويق كافة التسهيلات الخاصة بتصدير الخضار والفواكه طيلة العام وتمنح تصاريح التصدير مجاناً .

بالاضافة الى خدمة الرقابة على الصادرات في المراكز الخاصة بالمصدرين بدلاً من الرقابة على الحدود . كما تعمل المؤسسة على تقديم المساعدة للمصدرين من اجل فتح اسواق جديدة وخاصة اسواق اوروبا الغربية والشرقية . وتزود المصدرين بالمعلومات التي تساعد في هذا المجال . وتنظم المؤسسة مشاركة المصدرين الاردنيين للمعارض الزراعية الدولية عربية كانت ام اوروبية .

كما ويقوم المجلس الزراعي بدراسة تأسيس صندوق لدعم الانتاج الزراعي تمهيداً لاقراؤه ووضع موضع التنفيذ .

اما في مجال تأسيس اتحاد للمزارعين فلقد قرع المجلس الزراعي من اعداد مشروع قانون لاتحاد المزارعين وسيتم رفعه لمجلسكم الموقر .

اما في مجال افراز الاراضي الزراعية فيكون من خلال تحديث التشريعات التي بدأت الحكومة بدراستها .

وفي مجال القطاع الصحي وكما ورد في البيان الوزاري فان الحكومة عاكفة على

مؤتمر عام للتطوير التربوي عام ١٩٨٧ شارك فيه خيرة رجال التربية والتعليم في الاردن وأن هذه الحكومة تستمر في تنفيذ تلك الخطة ، امتداداً لجهود الحكومات السابقة ، وأما بالنسبة للمناهج والكتب المدرسية وهي جزء من مشتملات الخطة ، فإن اقرارها منوط بفرق وطنية متخصصة من الخبراء الأردنيين وحدهم، مذكراً بأن قانون التربية والتعليم النافذ يحدد اسس وفلسفة التربية والتعليم بأنها تعتمد على الاسلام . بكل وضوح ودقة .

كما أن المناهج والكتب المدرسية تقر بشكلها النهائي من قبل مجلس التربية والذي يشارك فيه صفوة من رجال التربية والتعليم وذوي الخبرة الطويلة من القطاعين العام والخاص .

كما ان الحكومة تؤمن بأن التعليم (مهنة) وانها تستعمل على تطوير هذه المهنة بحيث تقف في مصاف المهن الأخرى ، وتعمل على وضع اقرارها في افضل الظروف المئوية والمادية . أسوة بالمهن الأخرى . . .

وأما فيما يتعلق بقانون نقابة المعلمين ، فهو قد انجز من قبل الحكومة و اودع في مجلس الامة وهو قيد الدراسة والاقرار من قبل المجلس الكريم .

وأما ما ذكر بأن هناك مقاعد مخصصة لرؤساء الحكومات والوزراء ، في الجامعات الأردنية الرسمية ، فهو امر لا صحة له إطلاقاً على الاقل في هذه الحكومة ولما للتعليم الجامعي في قطاعه العام والخاص فسوفاني مجلسكم الكريم وفي اقرب فرصة تؤكد استقلالية الجامعات وعدم التدخل في

شؤونها ودعمها لتؤدي الخدمة الكبرى بانتاج الصفوة والمبدعين لهذه الامة الكريمة .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين

وانني في هذا المقام اؤكد للاخوة النواب الذين تحدثوا عن مطالب مناطقهم او دوائرهم الانتخابية سواء ما يخص منها مناطق وادي الاردن ابتداءً من الاغوار الشمالية ومروراً بالوسط والصافي ووادي عربة او في مناطق البادية والمحافظات والالوية والاقتضية والنواحي او في مناطق العاصمة عمان ، فان الحكومة ستولي هذه الطلبات الاهتمام الكامل بدرابقتها وتنفيذ الممكن منها بعد التشاور معكم ومع المحافظين والوزراء المعنيين علماً بأن قسماً من هذه الطلبات سيظهر في موازنة المحافظات التي هي جزء من الموازنة العامة لعام ١٩٩٤ .

دولة الرئيس

اصحاب المعالي والسعادة النواب

المحترمين

اتنا ننظر الى الالام الاربعة السابقة التي امضيناها ، تحت هذه القبة الجليلة ، والى ما دار فيها ، على انه اغناء للتجربة الديمقراطية ، واثراء لتقاليد الحوار الوطني ، ومظهر من مظاهر حيوية نظامه السياسي وفعاليته ، واضافته الى سجل الاردن المشرف في مجال الديمقراطية والشورى . وخبرة جديدة مستوذي دون شك الى تطوير وتحسين ادائنا ، واقصد (بذلك) اذاؤنا مع كسلطة تنفيذية وسلطة تشريعية معا داخل قبة البرلمان الكريم) .

الكلمة الشريفة وصاحب الخلق الرفيع المتسامي ابداً عن الصغار .

نحن كلنا اخوة في اسرة واحدة نظلها أبوة كريمة وقيادة حكيمة وتسودها قيم الحية والاخاء .

واننا نفترض في ان منطلقهم كان النية الحسنة ، وان باعثهم كان الحرص على الصالح العام ، وعلى الاداء المتميز .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

لم اكن اوذ ان أضمن ردي هذا الفقرات السابقة لولا انني وجدت ان امانة المسؤولية ومقتضيات العدل والانصاف توجب ذلك .

مؤكداً على انني اقدر كل التقدير كل واحد من نوابنا المحترمين واقدر حرصهم على اداء رسالتهم ، على افضل وجه ، فهم يمثلون الشعب الذين انتخبهم ليمثل وجهه المشرق وحقيقته الناصية ، ولعمري انهم بذلك لجديرون .

دولة الرئيس

حضرات النواب المحترمين .

انني واعضاء حكومتي نحن نتقدم بطلب نيل ثقتكم تؤكد لمجلسكم الكريم اننا مثل كل من يحمل شرف الخدمة العامة في بلدنا العزيز ، لانتظر الى الموقع الذي تؤدي الخدمة فيه ، بل اننا نحرص كما نحرصون على ان يكون اي خيار قراراً سياسياً يتخذ ، منطلقاً

ولن يغير من قناعتنا هذه ، بعض ما مشنا او متنا زملائنا من ظلم او تجاوز او حتى انتعاج او سوء فهم ، فنحن نقدر حرية الرأي وحرية التعبير عنه وحق تمثلي الشعب في ابداء ارائهم بالطريقة التي يرونها ضمن الحدود التي رسمها الدستور وضمن التقاليد الديمقراطية الحبيبة التي لا تبيح التعريض الشخصي ولا قبل التجاوز والظعن في كرامات الآخرين .

ونعتقد ان مثل هذه التجاوزات وهذا التجني ، وهذا الافتراء الذي لم يكن هناك ما يبرره ، ولا ما يدعمه ، والقسوة في التعبير ... الطابع العام لادائنا داخل هذا البرلمان الجديد ، والذي سيطر دائماً متميزاً بالكلمة العفيفة والتعبير الشريف المترم باللغة البرلمانية الرقيقة ، وبأدب الخطاب في الاسلام مصدر القيم العليا جميعها في مجتمعنا الواحد .

ولاجل ذلك ، وللحفاظ على المصلحة الوطنية ولاستمرار المسيرة الديمقراطية ، ولضمان استمرار سير قافلة الخير واتمم فيها (خيرة الخيرة) .

فان الحكومة وهي تدرك مدى الامكانات المتاحة لها والمعلومات المتوفرة لديها للرد على كثير من الملاحظات الجارحة والناشرة والظالمة ، فهي تعف عن الرد على بعض ما جاء في بعض كلمات السادة النواب المحترمين من تناول شخصي وخروج على تقاليد الحوار ، ومخالفة للقيم الخيرة التي اعتادها مجتمعنا الاردني واسرثنا الواحدة التي اعتادت على عفة اللسان وشرف الكلمة وعلى الترفع عن الصغار ، فنحن جميعاً من مدرسة القائد الهاشمي الفذ جلالة الحسين فارس

هكذا من الأصول

من اعتبارات وطنية تسمو على أي اعتبار ذاتي أو شخصي وترتقي إلى تقدير صائب حكيم لطبيعة المرحلة التي تجتازها الأمة والظروف الموضوعية التي يميز بها وطننا العزيز والتي انتم خير من يقدرها ، وليبقى الأردن أردن الحسين الوطن النموذج في ديمقراطيته وشورى في تكافل أبنائه وتضامنهم وسعيهم الدائب في سبيل مجد هذا الوطن ورفعة هذه الأمة تحت القيادة الهاشمية المظفرة .

((وإما الزبد فيذهب جفاء ، وإما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض)) .

” صدق الله العظيم ”

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس على هذا الرد الشامل ، نياش الآن بإجراءات التصويت ، الثقة على حكومة الدكتور عبد السلام المجالي ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : شكراً دولة الرئيس المتابعة على أسماء السادة النواب ،

سعادة السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : أما بالنسبة لي فإني أحجب الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة المهندس حماد أبو جاموس .

السيد المهندس حماد أبو جاموس : ثقة .

دولة رئيس المجلس : سوف أوقف التصويت أرجو الهدوء .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور ذيب عبدالله خطاب . معذره .

سعادة الشيخ عبد المنعم أبو زنت .

السيد عبد المنعم أبو زنت : (أحجب الثقة) حتى نحكم بالإسلام وتنسحب الحكومة من مفاوضات العدو .

السيد الأمين العام : سعادة السيد حمزه منصور .

السيد حمزه منصور : أحجب الثقة عن الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : امتنع الثقة .

السيد الأمين العام : سماحة الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني : أحجب الثقة .

السيد الأمين العام : دولة السيد طاهر المصري .

دولة رئيس المجلس : كرئيس للمجلس امتنع عن التصويت .

السيد الأمين العام : معالي السيد علي أبو الراغب .

السيد علي أبو الراغب : أحجب الثقة

دولة رئيس المجلس : هذه آخر مره استحق في التصديق فيها ، إذا سمحتم ، تفضل

السيد الأمين العام : سعادة السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أحجب الثقة .

دولة رئيس المجلس : سوف اخلي الشرفات اذا حصل مره اخرى تصفيق وأنا اؤكد على ذلك سوف اخلي الشرفات .

السيد الأمين العام : سعادة السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : أحجب الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد انور الحديد .

السيد انور الحديد : امتنع .

السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : امتنع الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : أحجب الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد خالد عبد النبي العجارمة .

السيد خالد عبد النبي العجارمة : ثقة

السيد الأمين العام : سعادة المهندس عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : امتنع عن التصويت .

السيد الأمين العام : سعادة السيد مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي : ثقة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد منير صوير .

السيد منير صوير : امتنع عن التصويت .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخاينة .

الدكتور عبد الحافظ الشخاينة : امتنع الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد المجيد الأقطش .

الدكتور عبد المجيد الأقطش : امتنع الثقة

السيد الأمين العام : سعادة السيد سميح الفرح .

السيد سميح الفرح : امتنع الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور احمد الكوفحي .

الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم .

أحجب الثقة عن هذه الحكومة .

السيد الأمين العام : سعادة الدكتور عبد المجيد عزام .

هذا من الأعمال

الدكتور عبد المجيد عزام : لحكومة المهمات الصعبة (كل الثقة) .
السيد الأمين العام : سعادة السيد صالح شعواطه .
السيد صالح شعواطه : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الرؤوف الروابده .
السيد عبد الرؤوف الروابده : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : معالي الدكتور عارف البطاينه .
الدكتور عارف البطاينه : ثقه .
السيد الأمين العام : معالي الدكتور صالح ارشيدات .
الدكتور صالح ارشيدات : امتناع عن حجب الثقة .
دولة رئيس المجلس : امتناع ، امتناع .
معالي الأمين العام : معالي الدكتور صالح ارشيدات .
الدكتور صالح ارشيدات : امتناع .
السيد الأمين العام : معالي الدكتور الرزاق طيبيشات .
الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد عبد الرحيم العكور .

السيد عبد الرحيم العكور : احجب الثقة عن هذه الحكومة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور نادر ابو الشعر .
الدكتور نادر ابو الشعر : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد مفلح الرحيمي .
السيد مفلح الرحيمي : ثقى بمن يثق بهم الحسين امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد سليمان سلامة السعد .
السيد سليمان سلامة السعد : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور احمد القضاء .
الدكتور احمد القضاء : امتنع الثقة لهذه الحكومة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد ضيف الله المرموني .
السيد ضيف الله المرموني : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد فرح الرضي .
السيد فرح الرضي : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي : للدين انتخبوني من ابناء الحسين امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد عبيدات .
السيد طلال عبيدات : امتنع .
السيد الأمين العام : سعادة السيد ابراهيم سماره الزعبي .
السيد ابراهيم الزعبي : ثقة الرمثا واللواء والدائرة الانتخابية .
السيد الأمين العام : سعادة السيد حاتم الغزاوي .
السيد حاتم الغزاوي : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد نادر الظهيرات .
السيد نادر الظهيرات : ثقه .
السيد الأمين العام : سعادة السيد علي الشطي .
السيد علي الشطي : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد عويضة .
الدكتور محمد عويضة : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور مصطفى شنيكات .
الدكتور مصطفى شنيكات : احجب الثقة .

السيد الأمين العام : سعادة السيد ابراهيم شحده زياده .
السيد ابراهيم زياده : امتنع .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور هاشم الدباس .
الدكتور هاشم الدباس : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : معالي الدكتور عبد الله النصور .
الدكتور عبد الله النصور : الثقة .
السيد الأمين العام : معالي المهندس سمير قنوار .
السيد سمير قنوار : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور فوزي الطيمه .
الدكتور فوزي الطيمه : ثقه .
السيد الأمين العام : سعادة المهندس عبد الهادي الجبالي .
السيد عبد الهادي الجبالي : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد محمود هويل .
السيد محمود هويل : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة المهندس منصور بن طريف .
السيد منصور بن طريف : ثقه .
السيد الأمين العام : سعادة السيد

هذه من الأعمال

احمد الكساميه .
السيد احمد الكساميه : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد جميل الحشوش .
السيد جميل الحشوش : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد سمير حباشنه .
السيد سمير حباشنه : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : معالي السيد جمال الصرايره .
السيد جمال الصرايره : امتناع .
السيد الأمين العام : سعادة السيد نزيه عمارين .
السيد نزيه عمارين : امتناع .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور هاني حجازين .
الدكتور هاني حجازين : الثقة الكبيره .
السيد الأمين العام : الدكتور عوض خليفات .
الدكتور عوض خليفات : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .
السيد عبد الكريم الكباريتي : تقدراً مني لظرف الحكومه الدقيق جداً (امتنع الثقة)
السيد الأمين العام : سعادة السيد توفيق كريشان .
السيد توفيق كريشان : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد طه الهباهبه .
السيد طه الهباهبه : امتنع الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد بدر الرياطي .
السيد بدر الرياطي : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور بسام العموش .
الدكتور بسام العموش : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد الحاج .
الدكتور محمد الحاج : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الشيخ ذيب انيس .
السيد ذيب انيس : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد فياض جرار .
السيد فياض جرار : ثقة .
السيد الأمين العام : سماحة الشيخ عبد الباقي جمو .
السيد عبد الباقي جمو : ثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : معالي السيد عبد الكريم الدغمي .
السيد عبد الكريم الدغمي :
بسم الله الرحمن الرحيم .
احجب الثقة عن هذه الحكومة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد عبد الله اخوارشيد .
السيد عبد الله اخوارشيد : ثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور محمد ابو عليم .
الدكتور محمد ابو عليم : ثقة .
السيد الأمين العام : سعادة السيد محمد داوديه .
السيد محمد داوديه :
بسم الله الرحمن الرحيم .
احجب الثقة .
السيد الأمين العام : معالي الدكتور عبد الله المكاييله .
الدكتور عبد الله المكاييله : احجب الثقة .
السيد الأمين العام : سعادة الدكتور راتب السعود .
الدكتور راتب السعود :
بسم الله الرحمن الرحيم :
كانت نتيجة التصويت (٤١) مع اعطاء الثقة .

حجب الثقة (٢٩) نائب .

وامتنع (٩) نواب .

وهناك نائب غائب .

واعلن حصول وزارة السيد الدكتور عبد السلام المجالي على ثقة المجلس .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم .

والحمد لله على كل شيء .

دولة رئيس المجلس : ارجو التزام الهدوء حضرات النواب .

ارجو التزام الهدوء . لقد مضت اربعة ايام بالطريقة المثلثة وهذه هي نهاية المطاف ، دولة الرئيس على المنصب ويريد ان يلقي كلمته النهائية ، ارجو الهدوء اذا سمحتم سوف نعود الى ذلك اخواني زملائي سوف نعود الى ذلك بعد قليل ، شكراً .

تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : دولة الرئيس ، الاخوان اعضاء المجلس الكريم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اود ان اتقدم باسمي واعضاء الحكومة على شرف الثقة الذي منحتموني اياه باسم الشعب الاردني الأشم ، وانا نشكر كل الأخوة الذين قدموا اكلمات في هذا المجلس ، والتي نعدكم كمحكومة بالخطا بكل جد ونضع لها

دولة رئيس المجلس : ارجو قبل ان ارفع الجلسة ارجو ان يكون الحضور في الشرفه

بالخلاق دولة الرئيس والانصراف بهدوء بهذه اللحظة . واعلن رفع الجلسة .

— انتهت الجلسة —

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس النواب
طاهر المصري

البرامج العملية التي تميلها الى واقع ملموس ، لقد كانت المناقشات والمداولات حامية ومفيدة وطيبة جاءت تجسيدا عملياً للديمقراطية الحرة المسؤولة ولن يكون رد فعلنا تجاه ما طرح من قضايا سوى الموضوعية النابعة من مصلحة الوطن واهدافه السامية في ظل القيادة العربية الهاشمية وسليل دوحها الحسين بن طلال .

واننا لنعدكم ان نكون وياكم في صف

واحد ويد واحده لخدمة البلد ومواجهة تحدياته والانتصار لقضاياها وحل مشاكلها ما وسعنا الجهد مع الحرص على الحفاظ على هذا الوطن فلندعو الله سبحانه وتعالى ان يحقق الاماني ويرعى المسيره ويوفقنا وياكم الى مرضاته انه نعم المولى ونعم النصير وانني اتقدم بالشكر الجزيل لكل الاخوة الذين حججوا الثقة عن هذه الوزارة والى الذين امتنعوا والى كل الذين وضعوا الثقة في هذه الحكومة . اننا امة ديمقراطية هذا التنافس وهذه الحرية هي شعارنا ومهما قال من في الشرفة لا يغير حقيقة اننا اخوه واننا زملاء وانني اذا ما ظهر اي كلمة صدرت من اي انسان يريد ان يقف الى جانبي فذلك الكلمة النائية قد صدرت ضدي انا شخصياً ، وانا اعتلر بكل طوعية لكل اخ لمسته تلك الكلمة الناشزة ، انني على استعداد ان اكون الى صفه واقبله واصافحه لأننا جميعاً اخوه في هذا المقام ، فأرجو ان يكون في ذلك وضوح كامل لجميع الاخوة كل له حريته ورأيه والله هو المعين ، ونحن كلنا في هذا المجلس جند الحسين وفي خدمة الشعب الأردني ، وشكراً .

كلنا من الأشمل